



محتويات العدد أبحاث ومقالات

صفحة

الأصلية وتؤول حصا
لسنة ٢١ ق. د -
تابع في ٢٨/٢/٠٢
* دعوى الدستورية -
دستورية نص المادة
لسنة ١٩٦٤ في ش
السلحة (القضية
الجريدة الرسمية
* دعوى الدستورية
النقدي لرصيد
مقتضيات العطل
- جلسة ١٠/٢/٠٢
* دعوى الدستورية -
دستورية المادة
الضريبة علي العق
العقارات المشغو
جلسة ١٠/٢/٠٢
... (٢٠٠٢/٢/٢٨)
* دعوى الدستورية
الحكم بعدم دستو
بقانون رقم ٩٥
رقم ١٠٩ لسنة
بوقف تنفيذ الع
- ٢٠٠٢/٢/١٠
* دعوى الدستورية

* النظام القانوني للطرق العامة
للمستشار / مدحت حافظ إبراهيم ٢
* تقدير كفاية العاملين المدنيين بالدولة
للنائب / مصطفى إبراهيم الطنطاوي ٥٤

أحكام وفتاوى

من أحكام المحكمة الدستورية العليا :

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوي بطلب الحكم بعدم
دستورية نصوص المواد أرقام ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ من قانون
الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ القضية رقم ٤٧ لسنة
٢٢ ق.د - جلسة ١٠/٢/٢٠٠٢ - الجريدة الرسمية - العدد ٩ تابع في
في ٢٨/٢/٢٠٠٢) ١١٩
* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوي بطلب الحكم
بعدم دستورية نص المادة ١٨ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية المضافة بالقانون
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥) القضية رقم ١٠ لسنة ٢١ ق.د - جلسة
١٠/٢/٢٠٠٢ - الجريدة الرسمية العدد ٩ تابع في ٢٨/٢/٢٠٠٢
..... ١٢٨
* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوي بطلب الحكم
بعدم دستورية نص المادة الأولى مكرراً من القانون رقم ٣٦ لسنة
١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات الصحية والإجتماعية لأعضاء الهيئات
القضائية المعدل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ وذلك فيما نصت عليه
من فرض رسم خاص أمام المحاكم يعادل نصف الرسوم القضائية

الأصلية وتؤول حصيلته إلي الصندوق المشار إليه (القضية رقم ٢٤ لسنة ٢١ ق. د - جلسة ٢٠٠٢/٢/١٠ - الجريدة الرسمية العدد ٩ تابع في ٢٠٠٢/٢/٢٨) ١٢٩

* دعوي الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوي بطلب الحكم بعدم دستورية نص المادة ٧٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة (القضية رقم ١٨٢ لسنة ٢١ ق. د - جلسة ٢٠٠٢/٢/١٠ - الجريدة الرسمية العدد ٩ تابع في ٢٠٠٢/٢/٢٨) ١٣١

* دعوي الدستورية - حكمت المحكمة بأحقية الطالب في المقابل النقدي لرصيد أجازاته الاعتيادية التي لم يحصل عليها بسبب مقتضيات العمل (القضية رقم ٨ لسنة ٢٢ قضائية «طلبات أعضاء» - جلسة ٢٠٠٢/٢/١٠) ١٣٦

* دعوي الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوي بطلب الحكم بعدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة علي العقارات المبنية فيما يتعلق بفرضها ضريبة عقارية علي العقارات المشغولة بغير عوض (القضية رقم ٩٦ لسنة ٢٢ ق. د - جلسة ٢٠٠٢/٢/١٠ - الجريدة الرسمية العدد ١٣ تابع (أ) في ٢٠٠٢/٢/٢٨) ١٣٨

* دعوي الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوي بطلب الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الخامسة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص يشئون التمويل المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ وذلك فيما تضمنته من عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة (القضية رقم ٢٦ لسنة ٢٠ ق. د - جلسة ٢٠٠٢/٢/١٠ - الجريدة الرسمية العدد ١٣ تابع (أ) في ٢٠٠٢/٢/٢٨) ١٤١

* دعوي الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوي بطلب الحكم



٤٨
٤
٩١٤

من أحكام محكمة

• معاشات - شروط
الإجتماعي

• مرافعات - الصفة

الدولة ذاتها في
الضرر التي تدخل
تخضع لرقابة محكمة

• مرافعات - حجر

التقرير أو التقرير

لديه بهذا الجراء

الشركة المميز لها

• جمارك - إمتياز

لإشتراط موافقة

السياحي أو الف

١٩٨٦

• قانون - شروط

الحكم بالقانون

في ظل

قرار المحكمة

.....

• المحكمة الإدارية

أثر قرار

للمسافة

دستوري

• قانون

قضايا

بعدم دستورية نصي الفقرة الثانية من المادة الرابعة ، والمادة
الخامسة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون
شركات قطاع الأعمال العام (القضية رقم ١٤٠ لسنة ٢١ ق.د
جلسة ٢٠٠٢/٣/١٠ - الجريدة الرسمية العدد ١٣ تابع (أ) في
(٢٠٠٢/٣/٢٨)..... ١١٢

* دعوي الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوي بطلب الملأ
بعدم دستورية نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١
بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام (القضية رقم ٢١١ لسنة
٢٠ ق.د- جلسة ٢٠٠٢/٣/١٠ - الجريدة الرسمية العدد ١٣ تابع
(أ) في (٢٠٠٢/٣/٢٨)..... ١١٧

* دعوي الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوي بطلب الملأ
بعدم دستورية نص المادة ١٨ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ١٠
لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية المعدل
بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ (القضية رقم ٢٣ لسنة ٢١ ق.د
جلسة ٢٠٠٢/٣/١٠ - الجريدة الرسمية العدد ١٣ تابع (أ) في
(٢٠٠٢/٣/٢٨)..... ١١٩

* دعوي الدستورية - حكمت المحكمة بعدم إختصاصها بنظر الدعوي
بطلب الحكم بعدم دستورية نص المادة ٦٦ من قرار وزير قطاع
الأعمال العام رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٩٥ (القضية رقم ١٤٦ لسنة ٢٢
ق.د - جلسة ٢٠٠٢/٣/١٠ - الجريدة الرسمية العدد ١٣ تابع (أ)
في (٢٠٠٢/٣/٢٨)..... ١٥٠

* دعوي الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوي بطلب الفصل
في تنازع الإختصاص القائم بين محكمة القضاء الإداري بالمنصورة
ومحكمة المنصورة الابتدائية وتعيين المحكمة المختصة منهما بنظر
الدعويين رقمي ٥٣ لسنة ٢٠ قضائية قضاء إداري المنصورة و ٦٦٨
لسنة ١٩٩٨ مدني كلي المنصورة (القضية رقم ٨ لسنة ٢١ ق
«تنازع» - جلسة ٢٠٠٢/٣/١٠)..... ١٥٣



٤٨٥
٤
٩١٤

من أحكام محكمة النقض :

- * معاشات - شروط إستحقاق معاش الأجر المتغير وفقاً لقانون التأمين الإجتماعي ١٥٦
- * مرافعات - الصفة في الدعوي - رئيس الجمهورية ذو صفة في تمثيل الدولة ذاتها في دعاوي التعويض عن وقائع التعذيب - تعيين عناصر الضرر التي تدخل في حساب التعويض من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض ١٥٨
- * مرافعات - حجز ما للمدين لدي الغير - الجزاء المترتب علي عدم التقرير أو التقرير بما في الزمة علي خلاف الحقيقة - إلزام المحجوز لديه بهذا الجزاء مصدره القانون - توافر الصفة - ذكر إسم الشركة المميز لها يكفي لصحة إختصاصها ١٦١
- * جمارك - إعفاءات جمركية - منشآت فندقية وسياحية - لا وجه لإشتراط موافقة وزير المالية علي الآلات والمعدات اللازمة لإنشاء المنشأ السياحي أو الفندق طبقاً لنص المادة (٤) من القانون ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ١٦٤
- * قانون - سريان القانون الواجب التطبيق من حيث الزمان - إلزام الحكم بالقانون الواجب التطبيق لاينال منه إشارته إلي قضاء النقض في ظل مرسوم بقانون تم إلغاؤه - جمارك - التحكيم - وجوب تنفيذ قرار التحكيم لايعني سلب حق صاحب البضاعة في الطعن عليه ١٦٥
- * المحكمة الدستورية العليا - حجية أحكامها - استيلاء مؤقت - إنعدام أثر قرار وزير التربية والتعليم بالاستيلاء المؤقت علي العقارات طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المقضي بعدم دستوريته ١٦٨
- * قانون المرافعات - النصاب الإنتهائي - إستئناف - العبرة في تقدير قيمة الدعوي بالطلبات الختامية ١٦٩



٢٨
٤
٩١٢

- * دعوى - شطب الدعوى - بقاء الدعوى مشطوبة ستين يوماً دون أن يطلب أحد الخصوم السير فيها - إعتبارها كأن لم تكن - الدعوى بذلك مقرر لمصلحة من لم يعلن دون غيره من الخصوم طالما كانت الدعوى قابلة للتجزئة - تعجيل الطاعن للإستئناف من الشطب خلال الميعاد بالنسبة للمطعون ضدهم دون الخصم غير الحقيقي في الدعوى - إستقامة شكل الإستئناف بالنسبة لهم ١٧٠
- * نقض - إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يثرها الخصوم القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - عدم إلحاق مهندس بتشكيل المحكمة المختصة بنظر الطعون - مؤداه بطلان الحكم وكذلك تقصير الخبير ١٧٢
- * مرافعات - الصفة في الدعوى - لا تنتقل من الوزير إلى غيره إذا أسند القانون لهذا الغير صفة النيابة عن شخصية إعتبارية لجهة إدارية معينة - جمارك - إستحقاق الضريبة - إلزام مصلحة الجمارك بتقديم الدلائل علي أحقيتها في المطالبة بالضريبة - نقض قيام الحكم المطعون فيه علي خلاف ما هو ثابت بالأوراق دون الإفصاح عن مصدره في ذلك يستوجب نقضه ١٧٤
- * عقود - تفسير العقد مسألة قانونية لايجوز الإستعانة بشأنها برأي الخبير الذي يقتصر دوره علي المسائل الفنية والمادية التي يشق علي المحكمة الوصول إليها - مرافعات - المادة ٢٧٦ - نقض الحكم أثره ١٧٦

من أحكام المحكمة الإدارية العليا :

- * عاملون مدنيون بالدولة - طلب وقف التنفيذ - أحكام القانون ١٧ لسنة ١٩٧٨ و ٥ لسنة ١٩٩١ - شغل الوظائف المدنية القيادية يتم طبقاً للأصل العام بالتعيين إلا إنه عند الضرورة يجوز شغل تلك الوظائف مؤقتاً بطريق الذب ١٨٠



٢٨
٤
٩٦٤

* عاملون مدنيون بالدولة - نقل - إستلزام موافقة لجنة شئون العاملين علي قرار نقل العاملين من شاعلي وظائف الدرجة الأولى فما دونها ١٨٥

* إتفاقية الأمم المتحدة - منظمة دولية - المزايا التي تمنح لمثلي الدول الأعضاء هي لصلة عملهم بالنظمة وليس لصلاحتهم الخاصة ١٨٧

* إستيلاء مؤقت - نزع الملكية - ليس للمحافظ أن يأمر بالإستيلاء مؤقتاً علي العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذي منفعة عامة إلا في الأحوال الطارئة والمستعجلة ١٩٣

* إختصاص - العقود التي يبرمها أشخاص القانون العام مع الأفراد - التمييز في مقام التكيف بين العقد الذي تبرمه الإدارة وبين الإجراءات التي تمهد لإبرام هذا العقد أو تهيه لمولده - العملية الإدارية التعاقدية عملية مركبة (إداري وتعاقدى) ١٩٩

* هيئات قضائية - المقصود بمفهوم الزميل طبقاً لنص المادة ٨٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ٢٠٤

* إصابة عمل - المادتان ٤٩ و ٨٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - شروط إعمالهما - مناط إستحقاق العامل المصاب التعويض المنصوص عليه بالمادة ٤٩ أن تحول الإصابة بينه وبين أدائه لعمله ٢١١

* عاملون مصريون بالسودان - غلاء معيشة - مزايا مادية - قصر صرفها علي الرعايا المصريين فقط بإعتبارها ميزة شخصية لهؤلاء العاملين ولا تصرف إلا لمن قررت لهم ٢١٤

من إفتاء الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع :

* عقد إلتزام طرفيه بما ورد فيه - التبعية القانونية هي المعيار المميز لعقد العمل - إنتفاء هذه التبعية يجعل العقد غير خاضع للأحكام القانونية المتعلقة بعقد العمل ٢١٩



٤٨ ر
٤ ر
٩١٤ ل

- * تأميمات إجتماعية - المعاملة التأمينية لمن يفصل ثم يعود إلى عمله بعد سحب أو إلغاء قرار فصله - مناط تحمل الخزانة العامة بقيمة المعاشات التي صرفت للمؤمن عليه عن فترة الفصل أن يندرج هذا الفصل ضمن حالات الفصل بغير الطريق التأديبي ٢٢٠
- * الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع - نزاع - أملاك الدولة الخاصة - إختصاص مجلس الوزراء بحسم ما ينشأ من خلافات بين الجهات الإدارية وبعضها البعض ٢٢٢
- * مناقصات ومزايدات - الاتفاق المباشر طريق إستثنائي للتعاقد حالاته وحلوه - عدم جواز شراء أو إستئجار العقارات بطريق الاتفاق المباشر ٢٢٣
- * عاملون مدنيون بالدولة - ضم مدة الخدمة العسكرية - وجوب مراعاة قيد الزميل ٢٢٦
- * عاملون مدنيون بالدولة - أجازة اعتيادية - يراعي في حسابها مدة الخبرة التي تم الاعتداد بها في أقدمية العامل عند تعيينه ٢٢٧
- * عاملون مدنيون بالدولة - تأميمات إجتماعية - مدة الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش - حساب مدة الاشتراك وفقاً لقانوني التأمين الاجتماعي علي أصحاب الأعمال والعاملين المصريين بالخارج ضمن هذه المدة - متى توافرت في حق المؤمن عليه المدة الموجبة لاستحقاق المعاش لم يعد هناك محل لاستمراره في الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد ٢٢٩
- * رسوم التوثيق والشهر - كيفية حساب الرسوم النسبية المستحقة الاعتداد بالقيمة الموضحة في المحرر مقصور علي المحررات التي تكون الدولة أو وحدات الحكم المحلي أو وحدات القطاع العام طرفاً فيها سن التقاعد ٢٣٠

وثائق :

- * قانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢ باستمرار العمل بالتقدير العام الأخير المتخذ

أساساً
* قانون ر
بورسعيد
* قانون ر
لسنة ١
* قانون ر
الحاماة
* قانون ر
العامة
* قانون ر
لسنة ٧٢
* قانون ر
الاستثمار
* قانون ر
لسنة ٧٥
* قانون ر
لسنة ٧٦
* قانون ر
الأموال
* قانون ر
والاستثمار
* من المالح

ل
ر
ل
٩١٤



- ٢٧٩ -

- ٢٣٤ أساساً لحساب ضريبة الأطيان
- * قانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ بإلغاء العمل بقانون ونظام تحويل مدينة بورسعيد إلى منطقة حرة ٢٣٥
- * قانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية ٢٣٧
- * قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تعديل المادة ١٨٧ من قانون الحماية الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ٢٤٥
- * قانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ بتفسير بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ٢٤٧
- * قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ٢٤٨
- * قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام ضمانات وحواجز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ٢٤٩
- * قانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي ٢٥٠
- * قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة ٢٥١
- * قانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال ٢٦٠
- * قانون رقم ٨١ لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ٢٦٨
- * من الماتورات ٢٧١

إلى
أمانة
مدرج
٢٢١
اللائحة
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١
٧٥٢
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٦
٧٥٧
٧٥٨
٧٥٩
٧٦٠
٧٦١
٧٦٢
٧٦٣
٧٦٤
٧٦٥
٧٦٦
٧٦٧
٧٦٨
٧٦٩
٧٧٠
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤
٧٧٥
٧٧٦
٧٧٧
٧٧٨
٧٧٩
٧٨٠
٧٨١
٧٨٢
٧٨٣
٧٨٤
٧٨٥
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٨
٧٨٩
٧٩٠
٧٩١
٧٩٢
٧٩٣
٧٩٤
٧٩٥
٧٩٦
٧٩٧
٧٩٨
٧٩٩
٨٠٠
٨٠١
٨٠٢
٨٠٣
٨٠٤
٨٠٥
٨٠٦
٨٠٧
٨٠٨
٨٠٩
٨١٠
٨١١
٨١٢
٨١٣
٨١٤
٨١٥
٨١٦
٨١٧
٨١٨
٨١٩
٨٢٠
٨٢١
٨٢٢
٨٢٣
٨٢٤
٨٢٥
٨٢٦
٨٢٧
٨٢٨
٨٢٩
٨٣٠
٨٣١
٨٣٢
٨٣٣
٨٣٤
٨٣٥
٨٣٦
٨٣٧
٨٣٨
٨٣٩
٨٤٠
٨٤١
٨٤٢
٨٤٣
٨٤٤
٨٤٥
٨٤٦
٨٤٧
٨٤٨
٨٤٩
٨٥٠
٨٥١
٨٥٢
٨٥٣
٨٥٤
٨٥٥
٨٥٦
٨٥٧
٨٥٨
٨٥٩
٨٦٠
٨٦١
٨٦٢
٨٦٣
٨٦٤
٨٦٥
٨٦٦
٨٦٧
٨٦٨
٨٦٩
٨٧٠
٨٧١
٨٧٢
٨٧٣
٨٧٤
٨٧٥
٨٧٦
٨٧٧
٨٧٨
٨٧٩
٨٨٠
٨٨١
٨٨٢
٨٨٣
٨٨٤
٨٨٥
٨٨٦
٨٨٧
٨٨٨
٨٨٩
٨٩٠
٨٩١
٨٩٢
٨٩٣
٨٩٤
٨٩٥
٨٩٦
٨٩٧
٨٩٨
٨٩٩
٩٠٠
٩٠١
٩٠٢
٩٠٣
٩٠٤
٩٠٥
٩٠٦
٩٠٧
٩٠٨
٩٠٩
٩١٠
٩١١
٩١٢
٩١٣
٩١٤
٩١٥
٩١٦
٩١٧
٩١٨
٩١٩
٩٢٠
٩٢١
٩٢٢
٩٢٣
٩٢٤
٩٢٥
٩٢٦
٩٢٧
٩٢٨
٩٢٩
٩٣٠
٩٣١
٩٣٢
٩٣٣
٩٣٤
٩٣٥
٩٣٦
٩٣٧
٩٣٨
٩٣٩
٩٤٠
٩٤١
٩٤٢
٩٤٣
٩٤٤
٩٤٥
٩٤٦
٩٤٧
٩٤٨
٩٤٩
٩٥٠
٩٥١
٩٥٢
٩٥٣
٩٥٤
٩٥٥
٩٥٦
٩٥٧
٩٥٨
٩٥٩
٩٦٠
٩٦١
٩٦٢
٩٦٣
٩٦٤
٩٦٥
٩٦٦
٩٦٧
٩٦٨
٩٦٩
٩٧٠
٩٧١
٩٧٢
٩٧٣
٩٧٤
٩٧٥
٩٧٦
٩٧٧
٩٧٨
٩٧٩
٩٨٠
٩٨١
٩٨٢
٩٨٣
٩٨٤
٩٨٥
٩٨٦
٩٨٧
٩٨٨
٩٨٩
٩٩٠
٩٩١
٩٩٢
٩٩٣
٩٩٤
٩٩٥
٩٩٦
٩٩٧
٩٩٨
٩٩٩
١٠٠٠

الآخر المذكر

٢٥٦ - ٩١٩



محتويات العدد

أبحاث ومقالات

* المسؤولية المدنية للقضاة دراسة تأصيلية وتحليلية مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المصري والأنظمة العربية والقانون الفرنسي

الدكتور/ السعيد محمد الأزمازي

أحكام وقضايا:

من أحكام المحكمة الدستورية العليا:

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بطلب الحكم

بعدم دستورية المادة (١١٢) من لائحة نظام العاملين بالبنك الرئيسي للقروض

والإتصاف الزراعي وقروعه ويؤكد التعمية بالمحافظات ، المعمول بها إعتباراً من

١٩٨٥/٢/٢٣ ، وتعديلها في ١٩٨٦/٧/٢٩ وذلك قبل تعديلها في ١٩٨٧/١٢/١٢

(القضية رقم ٨٦ لسنة ٢٤ قضائية دستورية - جلسة ٢٠٠٤/١/١٦ - الجريدة

الرسمية العدد ٥ تابع في ٢٠٠٤/١/٢٩)

١١١ * دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بالإعتداد بالحكمين النهائيين الصادرين من

القضاء العادي في الدعويين رقمي ١٢ لسنة ١٩٩٢ مدني كلي مطروح و٦٢ لسنة

١٩٩٧ مدني تنفيذ مطروح دون الحكم الصادر من القضاء العسكري في الجناية رقم

٨٢ لسنة ١٩٩٦ جنائيات عسكرية مطروح (القضية رقم ١٨ لسنة ٢٢ قضائية

«تنازع» - جلسة ٢٠٠٤/١/١٦)

١١٥ * دعوى الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوى بطلب الحكم بعدم دستورية

المادتين (١٥١ ، ١٥٥) من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون

الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ (القضية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠ قضائية

«دستورية» - جلسة ٢٠٠٤/٢/٨ - الجريدة الرسمية العدد ١٠ تابع (١) في

٢٠٠٤/٣/٤)

١١٨ * دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بطلب الحكم

بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة (٧٢) من لائحة نظام العاملين بشركة

مطاحن مخابز جنوب القاهرة والجيزة الصادرة بقرار وزير قطاع الاعمال العام رقم



٢٨
٤
٢٩

٥٦٢ لسنة ١٩٩٥ (القضية رقم ٢٢٤ لسنة ٢٤ قضائية دستورية) - جلسة

٢٠٠٤/٢/٨ - الجريدة الرسمية العدد ١٠ تابع (أ) في ٢٠٠٤/٢/٤ ١٢٥

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم دستورية نص البند الحادي عشر من ثالثاً

من الجدول المرفق بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٩ يفرض ضريبة مقابل دخول المسارح

وبغيرها من محال الفرجة واللامبي ، ويسقط نص البند الحادي عشر من ثالثاً من

المادة (١٧) من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه الصادرة بقرار وزير المالية رقم

٧٦٥ لسنة ١٩٩٩ ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتي جنيه مقابل أتعاب

المحاماة (القضية رقم ٢٥٠ لسنة ٢٢ قضائية دستورية) - جلسة ٢٠٠٤/٢/٨ - ٢٠٠٤/٢/٨

الجريدة الرسمية العدد ١٠ تابع (أ) في ٢٠٠٤/٢/٤ ١٢٧

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة

الرابعة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ في شأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة علي

قوانين الإصلاح الزراعي فيما إنطوي عليه من عدم إستثناء المنتفعين الذين قاسروا

بالوفاء بالثمن كاملاً قبل صلور هذا القانون من الحكم الخاص بإلغاء التوزيع ،

وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتي جنيه مقابل أتعاب المحاماة (القضية رقم

١٧٦ لسنة ٢١ قضائية دستورية) - جلسة ٢٠٠٤/٢/٨ - الجريدة الرسمية العدد

١٠ تابع (أ) في ٢٠٠٤/٢/٤ ١٣٣

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم دستورية ما ورد يعجز الفقرة الثانية من

المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ بإنهاء

تراخيص البحث وعقود إستغلال المناجم وعقود إستغلال الجبس والرمال البيضاء

الممنوحة لأفراد أو شركات القطاع الخاص ويتأميم الأصول المستخدمة في إستغلالها

وأبولة ملكيتها إلى الدولة ، من أن تكون قرارات لجان التقييم نهائية وغير

قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن ، وألزمت الحكومة المصروفات ،

ومبلغ مائتي جنيه مقابل أتعاب المحاماة (القضية رقم ١٣٢ لسنة ٢٠٠٤/٢/٨ -

جلسة ٢٠٠٤/٢/٨ - الجريدة الرسمية العدد ١٠ تابع (أ) قضائية

١٣٧ في ٢٠٠٤/٢/٤

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوى بطلب الحكم بعدم دستورية نص

المادة (٩٦٨) من القانون المدني الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ (القضية

١٧٢م - مجلة هيئة قضايا الدولة)



- ٢٥٨ -

٢٨٤
٤١٩

رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ قضائية «دستورية» - جلسة ٢٠٠٤/٢/٨ - الجريدة الرسمية العدد ١٠ تابع (أ) في ٢٠٠٤/٢/٤ ١١١
* دعوي الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوي يطلب الحكم بعدم دستورية نص البند (٧) من المادة (٢٢) من قرار وزير الشباب رقم ٨٣٥ لسنة ٢٠٠٠ بإعتماد النظام الأساسي لللائحة الإحصاءات الرياضية (القضائية رقم ٢٨٤ لسنة ٢٢ قضائية «دستورية» - جلسة ٢٠٠٤/٢/٨ - الجريدة الرسمية العدد ١٠ تابع (أ) في ٢٠٠٤/٢/٤ ١١٤

من أحكام محكمة النقض:

- * تعويض - لايسأل الموظف مدنياً إلا إذا كان الخطأ الواقع منه خطأ شخصياً . أما إذا كان الخطأ الواقع خطأ مصلحياً أو مرفقياً فلا يسأل عنه ١٥١
- * قتل خطأ - عدم بيان كنه الخطأ الذي وقع من المتهم يشوب الحكم بالقصور .. ١٥٢
- * إجراءات جنائية - المادة ٢٥٩ - إنقضاء الدعوي الجنائية لوفاء المتهم لالتزامه به الدعوي المدنية - إلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة القاضي بعدم الاختصاص وإحالة الدعوي المدنية إلى المحكمة المختصة بوجوب إعادة الدعوي إلى محكمة أول درجة - مادة ٤١٩ إجراءات ١٥٢
- * نياية عامة - محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النياية العامة علي الفعل المسند إلي المتهم - أساس ذلك ١٥٤
- * حماية حق المؤلف - إن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلي المتهم ، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون محصت الدعوي وأحاطت بظروفها - أثر مخالفة ذلك ١٥٥
- * ضرائب - لاينسحب تطبيق القانون الجديد علي مشروعات الإنتاج الداجني طالما إنتهت مدة الإعفاء من الضرائب لمدة خمس سنوات سابقة علي تاريخ العمل بالقانون الجديد ١٥٦
- * الإستئناف الفرعي - جواز الإستئناف الفرعي أو عدم جوازه أمر يتعلق بالنظام العام لتعلقه بإجراءات التقاضي ، ولايجوز رفع إستئناف فرعي من مستأنف عليه إلي مستأنف عليه آخر - علة ذلك ١٥٨
- * بيع بالمزايدة - العقد في المزايدات يتعقد بإيجاب من المزايد وقبول من الجهة صاحبة



٢٨ د
٤ ر
٩١٩ ك

المزاد يتم بمرسو المزاد ، إذا حدث خلاف بين المتعاقدين فإن أحكام شروط المزادة
هي التي تسري بإعتبارها قانون المتعاقدين - أثر مخالفة ذلك ١٦٠
عقد - بيع المساكن الإقتصادية - إذا استعمل المتعاقدان نموذجاً مطبوعاً وأضاف
إليه بخط اليد أو أية وسيلة أخرى شروطاً تتعارض مع الشروط المطبوعة يجب تغليب
الشروط المضافة بإعتبارها تعبيراً واضحاً عن إرادة المتعاقدين..... ١٦١
دعوى صحة التوقيع - تزوير - دعوى صحة التوقيع هي دعوى تحفظية الغرض
منها إثبات أن التوقيع الموضوع على المحرر هو توقيع صحيح صادر من يد
صاحبه- أساس وأثار ذلك ١٦٤

من أحكام المحكمة الإدارية العليا :

وإصابة عمل - أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - لاتبدأ مسئولية هيئة التأمين
الإجتماعي إلا بعد إثبات الإصابة من قبل جهة العمل - كيفية إثبات الإصابة وتحديد
نسبة العجز - إنهاء خدمة للإنقطاع - عدم توافر مقتضاء - إنتفاء قرينة الإستقالة
الضمنية لعدم توافر نية هجر الوظيفة لدى الطاعنة - مسئولية الإدارة - تعويض
..... ١٦٦
* عاملون مدنيون - تأمينات إجتماعية - إصابة عمل - مرض مهني - تعويض -
إن ما يميز إصابة العمل عن المرض المهني أنها تحدث نتيجة حادث فجائي بينما
ينشأ المرض المهني بسبب طبيعة العمل وخلال فترة زمنية ممتدة - لجنة التحكيم
الطبي هي الجهة الفنية المختصة بتحديد إصابة العمل ١٧٢
* دعوى - حجية الأمر المقضي - شروط الدفع بحجية الأمر المقضي - شروط تتعلق
بالحكم وشروط تتعلق بالحق المدعي به - عدم جواز تملك الأموال الخاصة بالملوكة
للدولة بالتقادم - تعدي - سلطة جهة الإدارة في إزالته بقرار إداري من الوزير
المختص ١٧٥
* عاملون بهيئة الإستثمار - تسكين - مسئولية الإدارة - تعويض - ليس هناك تلازم
بين ثبوت عدم مشروعية القرار الإداري وتحقق ركن الخطأ الموجب للتعويض
..... ١٨٠
* تعيين في وظيفة قضائية - دائرة توحيد المبادئ - جوهر الإحالة إلي الدائرة -
يختصر في الترجيح بين الإتجاه السائد في أحكام المحكمة الإدارية العليا في الطعن



- المائل الذي يذهب إلي أن التعيين في الوظائف القضائية أمر تترخص فيه الإدارة
دون معقب عليها طالما أنها توخت إختيار أفضل العناصر وطالما خلا قرارها من
عيب إساءة إستعمال السلطة أو الإتحراف بها ١٨١
- * ضريبة - ضريبة العقارات المبنية لأغراض خلاف السكني - الملتزم بأداء الضريبة
هم شاغلي هذه الأماكن ملاكاً أم مستأجرين - لمستأجر أي من هذه العقارات صفة
ومصلحة في الطعن علي القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة العقارية
والصادرة بناء علي قرار مجلس المراجعة - بإعتبار أن المستأجر هو الذي يقع عليه
عبء الضريبة ويقتصر دور المالك علي مجرد أداءها ١٩٠
- * هيئة عامة - إستقالة ضمنية - إنقطاع عن العمل دون أعذار - قرينة علي الإستقالة
الضمنية ونية العامل في هجر الوظيفة فإذا ما ثبت أن هناك سبباً أخيراً للإنقطاع
تنتفي معه قرينة الإستقالة الضمنية - آثار ذلك - راتب - الأجر مقابل العمل الفعلي
- عدم مزاوله الطاعن لعمله مؤداه عدم إستحقاق الأجر - أركان مسئولية الجهة
الإدارية عن قراراتها - تقدير التعويض من إطلاقات المحكمة مع الأخذ في الإعتبار
سائر الظروف التي أحاطت بالواقعة ١٩٣
- * مرافق عامة - خدمة - المادة ١٧ مكرراً من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المضافة
بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢ - الأوضاع القانونية التي تكونت قبل تاريخ العمل
بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٩٢ والمتعلقة بالعقارات المخالفة التي تم تزويدها بالمرافق قبل
١٩٩٢/٧/٢ هي أوضاع صحيحة تمت في ظل نظام قانوني لم يكن يتضمن حظر
تزويد العقارات المخالفة بالمرافق العامة أما تزويد العقارات المبنية قبل ١٩٩٢/٧/٢
بخدمات المرافق بعد هذا التاريخ فإنها تخضع للحظر المشار إليه ٢٠٠
- من إفتاء الجمعية العمومية لتقسي الفتوي والتشريع:**
- * شهر عقاري - طلبات الشهر - أسبقية - الإحتفاظ بالأسبقية لجين الإنتهاء من بحث
الطلب - تعديل - إذا تضمن التعديل مساساً بالأطراف أو الموضوع أو الحل من
شأنه المساس بحقوق الغير فإن ذلك يعد بمثابة طلب جديد بتسبيقية جديدة - تطبيق
..... ٢٠٥
- * عقد إداري - تنفيذه - خلو التعاقد من الإتفاق علي إضافة مدة التأخير في صرف
المستخلصات إلي مدة تنفيذ العلية - عدم جواز إعفاء المتعاقد من غرامات التأخير

- المستحقة في هذه الحالة - لا يخل ذلك بحق المتعاقد في المطالبة بما يأنسه حقاً له
من جراء التأخير في صرف مستحقاته لدى الجهة الإدارية ٢٠٧
- * عاملون مدنيون بالدولة - أجر - العمل أيام العطلات - مفهوم الأجر المشاعف
المستحق عن العمل خلال تلك الأيام ينصرف إلي الأجر وتوابعه وملحقاته من حوافز
وإبدلات وأجور إضافية ٢٠٩
- * نزاع - ضرائب ورسوم جمركية - العبرة في إستحقاقها بواقعة الإستيراد - إثبات
أداء تلك الضرائب أو الإعفاء منها يقع علي عاتق مالك البضاعة - الإحتفاظ بالوثائق
والمستندات المتعلقة بالبضاعة لمدة خمس سنوات - إنتضاء هذه المدة ينقز عيه
الإثبات إلي مصلحة الجمارك ٢١٠
- * جامعات - أعضاء هيئة التدريس - الإعتداد بالمدة التي قضاها عضو هيئة
التدريس في وظيفة زميل بمستشفيات الجامعة ضمن المدة اللازمة للتعيين في وظيفة
أستاذ مساعد - هذا الإعتداد يستنفذ أثره بالتعيين أو الترقية ٢١١
- * عاملون بإتحاد الإذاعة والتلفزيون - مرتب - علاوات خاصة - عدم جواز إعادة
حساب العلاوات الخاصة لمن يعين نتيجة حصوله علي مؤهل أعلي أثناء الخدمة
..... ٢١٤
- * مناقصات ومزايدات - أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تلجير العقارات
الملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها - هذه الأحكام نسخت بما تضمنه قانون
المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ من تنظيم متكامل، لبيع
وتأجير العقارات الملوكة للدولة أو للهيئات العامة - مراجعة لجنة الفتوي المختصة
للعقد تكشف عن المخالفات التي شابت إبرامه وتضعها تحت بصر الجهة الإدارية
..... ٢١٥
- * تأمين إجتماعي - مناط سريان أحكام قانون التأمين الإجتماعي علي العاملين قيام
علاقة عمل بين المؤمن عليه وصاحب العمل - تحقق هذه العلاقة بتوافر عناصر العمل
والأجر والتبعية - إلزام الجهة الإدارية بإداء إشتراكات التأمين الإجتماعي المستحقة
..... ٢١٧
- * عاملون مدنيون بالدولة - حظر مزاولة أي أعمال تجارية- إلزام كافة هيئات الدولة
ومصالحها بهذا الحظر الذي قرره المشرع - عدم جواز قيد الموظف العام في السجل



- ٢٦٢ -

٢٦٢

التجاري بوصفه ولياً طبيعياً علي أولاده القصر، لا يتال مما تقدم صدور قرار من المحكمة بالإذن للولي بإستخراج سجل تجاري لتجارة ولده القاصر - أساس ذلك ٢١٩

* عاملون مدنيون بالدولة - مريض بمرض مزمن - حكم بأحققيته في صرف كافة عناصر الأجر المتغير - كيفية تنفيذه ٢٢١
من صحف الطعون :

* تقرير طعن عن الحكم الصادر من دائرة منازعات الأفراد والهيئات بمحكمة القضاء الإداري في الشق العاجل من الدعوي رقم ٨٥٢٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٠٠٢/٤/٢٠ للمستشار / رفيق عمر شريف ٢٢٢

وشائـق :

* قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل بعض أحكام قانوني ضمانات وحواجز الإستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وسوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ٢٢٢

* قانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل بعض أحكام قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ ٢٤٢

* قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الالكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ٢٤٤

* قانون رقم ٨٩ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة علي المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ٢٥٤

الهيئة :

المستشار / المرحوم

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /

السيد المستشار /



- ٢٨٥ -

صفحة

محتويات العدد أبحاث ومقالات

نظام رد القضاء بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
الدكتور / السعيد محمد الأزمازي ٣

الوقف الجزائري للدعوى
الدكتور محمد ظهري محمود ١٥٨

أحكام وفشاي

من أحكام المحكمة الدستورية العليا

- * دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم دستورية مانصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ بإنشاء وتنظيم المهن الرياضية من اشتراط لرفع الطعن في صحة إنعقاد الجمعية العمومية أو في تشكيل مجلس النقابة أو في القرارات الصادرة منها ، أن يكون بتقرير موقع عليه من خمس عدد الأعضاء العاملين الذين حضروا الجمعية العمومية ومصدق علي توقيعاتهم من الجهة المختصة (القضية رقم ٦ لسنة ٢٤ ق د - جلسة ٢٠٠٢/٩/٢٢ - ٢٠٠٢/٩/٢٢ - الجريدة الرسمية - العدد (٤٢) - في ٢٤/١٠/٢٠٠٢) ١٨٨
- * دعوى الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوى بطلب الحكم بعدم دستورية نص المادة ٥٤ من قانون التعاون الزراعي الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ فيما تضمنته من نهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن علي قرار المحافظ بإسقاط العضوية عن عضو مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية (القضية رقم ٢١٩ لسنة ٢١ ق د - جلسة ٢٠٠٢/٩/٢٢ - الجريدة الرسمية العدد (٤٢) في ٢٤/١٠/٢٠٠٢) ١٩١
- * دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة فيما تضمنته من النص علي أن تكون قرارات لجان تقدير التعويض لأصحاب الصحف نهائية غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن وألزم المحكمة المصروفات ومبلغ مائتي جنية بمقابل أتعاب



- ٢٨٦ -

٤٨
٤
٩١٥

المحاماه - القضية رقم ٤٤ لسنة ٢٢ ق.د - جلسة ٢٠٠٢/٩/٢٢ - الجريدة الرسمية العدد (٤٢) تابع في ٢٠٠٢/١٠/٢٤ ١١٥

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة (٢٣) من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فيما لم يتضمنه من وجوب تسبب قرار مصلحة الجمارك بإخراجها البيانات المتعلقة بقيمة البضائع المستوردة المثبتة في المستندات والعقود والمكافآت والقواتير المقدمة من صاحب البضاعة وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتي جنيه مقابل أتعاب المحاماه - القضية رقم ١٥٩ لسنة ٢٠ ق.د - جلسة ٢٠٠٢/١٠/١٢ - الجريدة الرسمية العدد (٤٤) في ٢٠٠٢/١٠/٣١ ١١٩

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة : أولاً : بعدم دستورية نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، فيما لم يتضمنه من النص علي إنتهاء عقد الإيجار الذي يلتزم المؤجر بتحريره لن لهم الحق في شغل العين ، بإنتهاء إقامة اخرهم بها ، سواء بالوفاء أو الترك ، ورفضت ماعدا ذلك من طلبات ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتي جنيه مقابل أتعاب المحاماه . ثانياً : بتحديد اليوم التالي لنشر هذا الحكم تاريخاً لإعمال أثره . (القضية رقم (٧٠) لسنة ١٨ ق.د - جلسة ٢٠٠٢/١١/٣ - الجريدة الرسمية العدد (٤٦) بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٤ ٢٠٤

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوي يطلب الحكم بعدم دستورية نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، وذلك فيما تضمنته من أنه «لايجوز المؤجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجر ولو إنتهت المدة المتفق عليها في العقد» . (القضية رقم ١٠٥ لسنة ١٩ ق.د - جلسة ٢٠٠٢/١١/٣ - الجريدة الرسمية العدد (٤٦) في ٢٠٠٢/١١/١٤ ٢١٣

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوي يطلب الحكم بعدم دستورية المادة (٤) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون النقابات العمالية (القضية رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠ ق.د جلسة ٢٠٠٢/١١/٣ - الجريدة الرسمية العدد (٤٦) في ٢٠٠٢/١١/١٤ ٢١٨

من أحكام محكمة النقض

* محكمة النقض - سلطانها في
يسبق التحسك بها أمام

* نزاع ملكية - الإسفلت
نزاع الملكية وإن عد
والتسليم إذا إستحال
ولم ينتهي تخصيصها
نقط

* إثبات - صور الأوراق
صراحة أو ضمناً

* محكمة النقض -
الإستئناف في
النقض في نفس
النزاع المتعلق بالهبة
مأمية الأحكام
الصادرة من المحكمة
الجريمة

* نزاع ملكية العقارات
- المادة ١٦ من

الإدارية - عدم
شأنه أن يطل
أو المطالبة بال

* أمر تقدير
تجرد الأمر

* رسوم شهر



٢٨
٤
١١٥

من أحكام محكمة النقض:

- * محكمة النقض - سلطتها في إعمال أثر الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو بصحيفة الطعن - أساس ذلك ٢٢٤
- * نزاع ملكية - الإستيلاء علي عقار النزاع جبراً عن صاحبه دون إتخاذ إجراءات نزاع الملكية وإن عد غصباً إلا أن ذلك لا يخلو محكمة الموضوع حق القضاء بالطرود والتسليم إذا إستحال ذلك بسبب تدخل هذا العقار في المساحة المتزوع ملكيتها ولم ينتهي تخصيصها للمنفعة العامة - للمضروب الحق في المطالبة بتعويض نقدي فقط ٢٢٦
- * إثبات - صور الأوراق العرقية - إنتفاء حجيتها ما لم يقبلها خصم من تمسك بها صراحة أو ضمناً - بيان ذلك ٢٢٧
- * محكمة النقض - إثارة ما يتعلق بالنظام العام من تلقاء نفسها - قضاء محكمة الإستئناف في موضوع الإستئناف قضاء ضمني بإختصاصها - حق محكمة النقض في نقض هذا الحكم لإنتفاء إختصاص محكمة أول درجة أصلاً بالنزاع - النزاع المطبق بتنفيذ الأحكام المالية من غير المتهم - إختصاص المحكمة المدنية - ماهية الأحكام المالية - ليس من بينها الإشكال المتعلق بتنفيذ الأحكام الجنائية الصادرة من المحكمة الجنائية والتي تهدف إلي إزالة أو محو المظهر الذي أحدثته الجريمة ٢٢٩
- * نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة - الإستيلاء علي العقار بطريق التنفيذ المباشر - المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - مخالفة الإجراءات من قبل الجهة الإدارية - عدم إخطار المالك الظاهر للعقار بقرار الإستيلاء لإخلاء العقار عن شأنه أن يظل العقار علي إسم مالكه الظاهر - حقه في إسترداد العقار الغصب أو المطالبة بالتعويض - أساس ذلك ٢٣٢
- * أمر تقدير رسوم الشهر العقاري - إستناده علي نص قضائي بعدم إستوريطه - تجرد الأمر من سند القانوني - مخالفة الحكم المطعون فيه لذلك - نقضه ٢٣٥
- * رسوم شهر عقاري المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ - عدم قابلية الحكم



الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية - شرطه - الفصل في ملازمة
في تقدير هذه الرسوم - الفصل في منازعات أخرى - قابلية الحكم للطعن
نقض الحكم المخالف لذلك ٢٢٦

* مصلحة الجمارك - المنشورات الصادرة منها بشأن أسعار السلع المستوردة ليس
من شأنها تقدير البضاعة إلا بقيمتها الحقيقية وإلا فلا يعتد بها - أخذ محكمة
الموضوع بتلك المنشورات مع خلو الأوراق من دليل على حقيقة ثمن البضاعة يعبر
الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ٢٢٨

* ضريبة الأرض الفضاء - الحكم بعدم دستورية فرض تلك الضريبة - مدة التقادم
المسقط للحق في رد الضريبة السابق سدادها قبل نشر حكم المحكمة الدستورية
هي خمسة عشر سنة من تاريخ نشر الحكم بعدم الدستورية - بقاء الضريبة تحت يد
صندوق مشروعات الإسكان الإقتصادي بعد صدور الحكم يتعلق بدين عادي يسقط
الحق في إقتضائه بالمدة المقررة بالقانون المدني وهي خمسة عشر سنة ٢٢٠

* حيازة - هدوء الحيازة كشرط لكسب الملكية مستلزم عند بدئها - التعدي الواقع
بعد ذلك لايشوبها فتنال هادئة - علي محكمة الموضوع حال تحققها من توافر
الحيازة الهادئة أن تنقضي مدى توافر باقي شروطها ٢٢٢

من أحكام المحكمة الإدارية العليا:

* خطأ عقدي - فسخ العقد الإداري - التنفيذ علي الحساب رخصة لجهة الإدارة ولا
إلزام عليها بإتخاذ هذا الإجراء - تأجيل نظر الدعوي ليس حقاً للخصوم يتعين
علي المحكمة إيجابته وإنما يرجع الأمر فيه إلي محض تقديرها - لايجوز للمتعاقد
مع الجهة الإدارية أن يوقف سير المرفق لأي سبب حتي ولو كان التقصير من جهة
الإدارة ٢٤٤

* عاملون مدنيون بالنبوة - ترقية بالإختيار - دعوي الإلغاء - قرار إداري
سليمي - تقدير ملائمة شغل الوظيفة الشاغرة أو عدم شغلها متروك أمره إلي جهة
الإدارة - لايجوز إجبار الجهة الإدارية علي إستعمال سلطتها في الترقية -
إمتناع الجهة الإدارية الطاعة عن شغل وظيفة مدير إدارة شئون قانونية لايمثل
قراراً إدارياً سليماً ٢٤٧

٢٨
٤
١٥



٢٨
٤
٩٦٥

* علاوة خاصة - أحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ - المقصود بالعاملين بالدولة - قواعد مصرف العلاوة - ثبوت أن جامعة حلوان وهي جهة عمل الطاعن كانت تصرف إليه من ميزانيتها مرتبه عن فترة نديه للعمل بالخارج - إستحقاق الطاعن العلاوة الخاصة بإعتبار أن العلاوة تتبع المرتب وفرع عنه ويأبى جري عليه ينطبق عليها فالفرع يتبع الأصل - القوانين هي الأداة التشريعية المستند منها تقرير الحق في العلاوة ٢٥٢

* عاملون مدنيون بالدولة - ترقية - عدم جواز النظر في ترقية العامل الذي وقع عليه جزاء الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل مدة تزيد علي ثلاثين يوماً إلا بعد إنتضاء سنة من تاريخ توقيع الجزاء ٢٥٨

* إختصاص ولائي - إتحاد ملاك - أشخاص القانون الخاص - إذا تعلق القرار بمسألة من مسائل القانون الخاص فإن النزاع بشأنه يخرج عن الإختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة وينعقد لمحاكم القضاء العادي ٢٦٢

* إختصاص ولائي - نيابة عامة - أعمال قضائية - وظائفها - وظيفة التحقيق والإتهام - القرارات والإجراءات التي تتخذها النيابة العامة بحكم وظيفتها القضائية تعتبر من صميم الأعمال القضائية - إمتداد سلطة النيابة العامة في تنفيذ الأحكام الجنائية - أي منازعة تدخل في نطاق القرارات المتعلقة بتنفيذ الأحكام تخرج عن إختصاص محاكم مجلس الدولة ٢٦٦

من إفتاء الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع

* ضرائب جمركية - قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية - الضريبة الجمركية الموحدة - مفهوم ما يستورد من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشاء المشروع في مجال الإقادة من تلك الضريبة ٢٧١

* أعضاء الإدارات القانونية - مدد الخبرة العملية - إستدعاء أحكام تلك المدد من نظم التوظيف العامة لايتفق وأحكام قانون الإدارات القانونية - مؤدي ذلك عدم أحقية المعروفة حالته في ضم مدة خدمته السابقة ٢٧٢

* جامعة الأزهر - شغل وظائف المعيلين - الشروط العامة للمفاضلة بين المتقدمين لشغل تلك الوظائف - جواز إضافة شروط أخرى عند الإعلان ٢٧٣



٢٩٠ -

* مباني - قانون تنظيم وتوجيه أعمال البناء - اشتراط الحصول علي ترخيص
من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم - قبل سريان القانون رقم ١٠١ لسنة
١٩٩٦ كان يكفي لإقامة المباني الخاصة بالجهات الحكومية مجرد إخطار الجهة
الإدارية المختصة - الإخطار لا يستوي مع الترخيص من حيث الأثر المترتب علي
تخلفه ٢٧٥

* بعثات دراسية - الموافقة علي منح الموظف أجازة دراسية للحصول علي رسالة
الدكتوراه - تكاليف طبع النسخة النهائية للرسالة ونفقات عودته وأسرته - إلزام
الجهة التابع لها الموظف بتلك التكاليف طالما لم تقم بتحويل البند الخاص بها إلي
ميزانية البعثات ٢٧٧

* مناقصات ومزايدات - التعاقد علي تنفيذ المشروعات - اشتراط المقاول تنفيذ
العملية في حدود الإعتمادات المالية المتاحة لا يستوجب بذاته إستبعاد العطاء المقدم
منه - أساس ذلك ٢٧٩

* عاملون مدنيون بالدولة - تأليب - إختصاص - تفويض - مدي جواز التفويض
الصائر لوكيل أول الوزارة في الإختصاصات التأديبية المقررة للوزير ٢٨١

* عاملون مدنيون بالدولة - تعيين - التعيين في غير أدني الدرجات - جواز التعيين في
غير أدني الدرجات من داخل الوحدة أو خارجها - التفارقة بين نظام التعيين في
غير أدني الدرجات وقواعد الترقية للوظائف الاعلى ٢٨٣

* نظام التسوية الودية المقرر بالمادة ٢٨ من قانون تنظيم مجلس الدولة ... ملحق العدد



- ١٩٣ -

٩١٦

محتويات العدد

أبحاث ومقالات

صفحة

* حول الأثر الرجعي للحكم بعدم دستورية نص تشريعي - التأصيل القانوني -
التعديل الجديد وأثره - إقتصاره على النص المتعدي دون النص الأصلي :

المستشار / أحمد هيبه ٢

* عرض لنظرية الغلط البين في التقدير في قضاء الإلغاء

المستشار الدكتور / محمود سلامة جبر ٢٩

أحكام وفتاوى

من أحكام المحكمة الدستورية العليا

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة ٤ من قانون التعاون
الإسكاني الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من عدم جواز تلك
أموال الجمعيات التعاونية أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم ، وألزمت الحكومة
المصروفات ومبلغ مائتي جنيه مقابل أتعاب المحاماة (القضية رقم ٢٤٨ لسنة ٢١
قضائية «دستورية» - جلسة ٢٠٠٢/١٢/١٥ - الجريدة الرسمية العدد ٥٢ تابع
في ٢٠٠٢/١٢/٢٦) ٥٠

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦٢ من
القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين فيما تضمنته من إشترط أن
يرفع الطعن في صحة إنعقاد الجمعية العمومية أو في تشكيل مجلس النقابة من
خمس الأعضاء الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية ، وألزمت الحكومة
المصروفات ومبلغ مائتي جنيه مقابل أتعاب المحاماة (القضية رقم ٩٨ لسنة ٢٠
قضائية «دستورية» - جلسة ٢٠٠٢/١٢/١٥ - الجريدة الرسمية العدد ٥٢ تابع
في ٢٠٠٢/١٢/٢٦) ٥٣

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوى بطلب الحكم بعدم دستورية
قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية
الصادر بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ ، والمادة ٢٠ منه فيما نصت عليه من أن



- ١٩٤ -

٩٣٦

- الحكم الصادر بالنقض غير قابل للطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن ، والصادر
الوارد في هذه المادة بعبارة «وأقامت الزوجة دعواها بطلبه ، وأفتدت نفقاتها
وخالعت زوجها بالتنازل عن جميع حقوقها المالية الشرعية ، وروت عليه الصادر
الذي أعطاه لها ، حكمت المحكمة بتطبيقها عليه» (القضية رقم ٢٠١ لسنة ٢٢
قضائية «دستورية» - جلسة ٢٠٠٢/١٢/١٥ - الجريدة الرسمية العدد (٥١)
تابع في ٢٠٠٢/١٢/٢٦).....
- * دعوى الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوى بطلب الحكم بعدم دستورية
المادة ٤٤ مكرراً من قانون المرافعات المدنية والتجارية المضافة بالقانون رقم ٢٢
لسنة ١٩٩٢ (القضية رقم ٦٩ لسنة ٢٢ قضائية «دستورية» - جلسة
٢٠٠٢/١٢/١٥ - الجريدة الرسمية العدد (٥٢) تابع في ٢٠٠٢/١٢/٢٦).....
- * دعوى الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوى بطلب الحكم بعدم دستورية
الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٢ والفقرة الأولى من المادة ٢٢ من قانون
التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤
(القضية رقم ٥٠ و ٦٦ لسنة ٢٢ قضائية «دستورية» - جلسة ٢٠٠٢/١٢/١٥ -
الجريدة الرسمية العدد (٥٢) تابع في ٢٠٠٢/١٢/٢٦).....
- * دعوى الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوى بطلب الحكم بعدم دستورية
نصي المادتين ١٨٧ ، ١٨٨ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة
١٩٨٢ الخاصتين برفض أتعاب المحاماة تحصيل لمصالح صندوق نقابة
المحامين (القضية رقم ١٢٤ لسنة ٢٢ قضائية دستورية - جلسة ٢٠٠٢/١/١٢ -
الجريدة الرسمية العدد ٤ مكرر (أ) في ٢٠٠٢/١/٢٩).....
- * دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بطلب الحكم بعدم دستورية
نص الفقرة الأخيرة وقبل الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧
بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وبعض
الأحكام الخاصة بإيجار الأماكن غير السكنية وكذلك رفض الدعوى بطلب الحكم
بعدم دستورية نصي المادتين ٢٩ ، ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ (القضية رقم ١٢٢ لسنة ٢٢ قضائية
دستورية - والقضية المنضمة لها رقم ١٦١ لسنة ٢٢ قضائية «دستورية» - جلسة



١٩٥ -

٩١٦ ك
٩٨ ك
٩١٦ ك

- ٢٠٠٢/١/١٢ - الجريدة الرسمية العدد ٤ مكرر أ في ٢٩/١/٢٠٠٢) ٨٠
- * دعوي الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوي بطلب الحكم بعدم دستورية المواد ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب علي الدخل (القضية رقم ١٢٩ لسنة ٢٢ قضائية «دستورية» - جلسة ٢٠٠٢/١/١٢ - الجريدة الرسمية العدد ٤ مكرر أ في ٢٩/١/٢٠٠٢) ٨٤
- * دعوي الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوي بطلب الحكم بعدم دستورية نص المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم المعاهد العليا الخاصة (القضية رقم ٢٤١ لسنة ٢٢ قضائية «دستورية» - جلسة ٢٠٠٢/١/١٢ - الجريدة الرسمية العدد ٤ مكرر أ في ٢٩/١/٢٠٠٢) ٨٩
- * دعوي الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوي بطلب الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ١١٤ من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ (القضية رقم ١١ لسنة ٢١ قضائية «دستورية» - جلسة ٢٠٠٢/١/١٢ - الجريدة الرسمية العدد ٤ مكرر أ في ٢٩/١/٢٠٠٢) ٩١
- * دعوي الدستورية - حكمت المحكمة بتعيين جهة القضاء العادي جهة مختصة بنظر النزاع حول ملكية قطعة الأرض المبينة بالصحيفة وإزالة المباني القائمة عليها (القضية رقم ١٦ لسنة ٢٢ قضائية «تتازع» - جلسة ٢٠٠٢/١/١٢) ٩٢
- * دعوي الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوي بطلب الفصل في التناقض القائم بين الحكم الصادر من محكمة الجيزة الابتدائية في الدعوي رقم ٧١٧ لسنة ١٩٩٧ مدني شمال الجيزة الابتدائية و الحكم الصادر من محكمة دكرنس في الدعوي رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٠ مدني دكرنس الابتدائية وتحديد الحكم الأولي بالتنفيذ (القضية رقم ٢٠ لسنة ٢٢ قضائية «تتازع» - جلسة ٢٠٠٢/١/١٢) ٩٦
- * دعوي الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوي بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا بجلسة ١٥/١٠/١٩٧٧ في القضية رقم ٨٣ لسنة ١٩٩٦ جنائيات مطروح ، و الحكم الصادر من محكمة جنح مطروح بجلسة ٢/٨/٢٠٠٠ في القضية رقم ٤٣٢٢ لسنة ١٩٩٨ حتي الفصل في موضوع النزاع ، وفي الموضوع أولاً : بفض التناقض القائم بين الحكم



٢٨
٩
٩١٦

الصادر من المحكمة العسكرية العليا المشار إليه والحكمين الصابرين من محكمة مطروح الابتدائية في الدعويين المدنيتين رقمي ٧٠ لسنة ١٩٨٩ و ١٢ لسنة ١٩٩٢ والإعتداد بهما دون الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا . ثانياً : بغض التناقض بين هذا الحكم الأخير والمحكم الصادر من محكمة جنح مطروح المشار إليه مع عدم الإعتداد بهما (القضية رقم ٥ لسنة ٢٣ قضائية «تتازع» - جلسة ٢٠٠٢/١/١٢) ٩٧

من أحكام محكمة النقض :

* إستيلاء - تقدير التعويض - مخالفة الإجراءات التي يتطلبها قانون نزاع الملكية يجعل الإستيلاء علي العقار بمثابة الغصب - تقدير قيمة العقار وقت رفع الدعوي - مخالفة ذلك - نقض الحكم ١٠٠

* قانون إيجار الأماكن - لجنة تقدير الإيجارات - طلب تحديد الأجرة - تاريخ بدء احتساب مدة التسعين يوماً يستوجب أن يعرض الحكم لما إذا كان عقد الإيجار قد أبرم قبل إتمام البناء أو بعده وأن يعرض كذلك دلالة ماورد بالعقد من أن الشقة كاملة التشطيب - إبطال ذلك يعيب الحكم بمخالفة القانون والقصور في التسبيب ١٠١

* قانون مدني - بيع ملك الغير - دعوي إبطال بيع ملك الغير - بحث ملكية البائع للمبيع تدخل في صميم هذه الدعوي ١٠٢

* نزاع الملكية للمنفعة العامة - القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ بتعديل القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ - تحصين قرارات النفع العام من السقوط - لا يكفي أن تكون المشروعات التي أدخلت فيها هذه العقارات قد شرع في تنفيذها خلال مدة الستين ، بل يتعين أن تكون قد تم تنفيذها كاملة بالفعل ١٠٤

* مرافعات - دفاع جوهري - تمسك الطاعنين بحجية الحكم الإستثنائي بأن ملكية طمبان النزاع نزع من غير إتخاذ الإجراءات القانونية وتأييده الحكم المستأنف بإستحقاقهم لديها - أثر عدم الرد علي ذلك الدفاع ١٠٧

* قانون مدني - المادة ٩٥٩ - طريقة المفاضلة بين حيازة وأخرى ١٠٨

محكمة النقض - القضاء
الوحيدة التي تملك حق النقض
تعبئة الأموال المتنازع فيها
قانون مدني - المادة ١١٤
كان المطعون عليه
محكمة النقض - قضاء
تطبيقه محكمة النقض
أمام محكمة النقض
إعارة رجال القضاء
متروك لجهة الإدارة
باعتباره القوام
ممارسة مهنة القضاء
والإنتفاع بنظام
أسرته
من أحكام المحكمة
سقوط مسؤولية
الإدارة العامة
إرادتها في
دعوي تأديبية
أن نقضي
للعامل أم
التأديبية
إستقلال
نظام الإدارة
المحكمة



١٩٧ -

٢٨
٩
٩١٦

محكمة النقض - القضاء المدني - إختصاص ولائ - المحاكم المدنية هي السلطة
الوحيدة التي تملك حق الفصل في المنازعات التي تأور بين الحكومة والأفراد يشتمل
تربية الأموال المتنازع عليها للدولة ١١٠

قانون مدني - المادة ٨٤٤ - حكم القسمة الذي شمل الأرض المتنازع عليها والتي
كان المعلنون ضده مختصاً فيه يكون حجة عليه - أثر ذلك ١١١
محكمة النقض - قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية النص الذي تتولي
تطبيقه محكمة النقض في الطعن - حجية الحكم بعدم الدستورية يسري أثرها
أمام محكمة النقض - أساس ذلك ١١٢

إعارة رجال القضاء والنيابة العامة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية أمر
مترك لجهة الإدارة وسلطة تقديرية لها - « وافقة مجلس القضاء الأعلى أمر لازم
باعتباره القوام علي حسن سير المرفق ١١٤
ممارسة مهنة المحاماة بالداخل أو العمل بالخارج تحول دون صرف بدل الدوا
والإنتفاع بنظام الخدمات الصحية بما فيها العلاج بالنسبة للعضو أو أحد أفراد
أسرته ١١٥

من أحكام المحكمة الإدارية العليا:

مناط مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية - الإستقالة الضمنية - عدم إتخاذ
الإدارة الإجراءات التأديبية ضد العامل خلال الشهر التالي للإنتقال يكشف عن
إرادتها في إعمال قرينة الإستقالة الضمنية ١١٧
دعوي تأديبية - قرار الإحالة إلى المحاكمة جزء من إجراءاتها - المحكمة التأديبية
أن تقضى بطلان وعدم مشروعيتها من تلقاء نفسها - ثبوت أن المخالفة التسمية
العامل لم تكن محلاً للتحقيق - مؤدي ذلك بطلان قرار الإحالة إلى المحاكمة
التأديبية لإهداره ضمانات أساسية من ضمانات الإتهام والمحاكمة وهي التحقيق -
إستقلال سلطة التحقيق عن سلطة المحاكمة ١٢١

نطاق الدعوي - تكليف الذوي وتحديد حقيقتها القانونية من أخص واجبات
المحكمة المختصة - لجهة الإدارة أن تصحح قرارها المشوب بعيب عدم الإختصاص



٢٨ د
٤ /
٩١٦ ل

- لاحجية للحكم الجنائي أمام القضاء الإداري ، طالما لم يفصل في موضوع المخالفة ١٩٢

* قرار إداري سلبى - المادة ١٠ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - إستقالة وإعادة تعيين - المادة ١١ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ - لانتزيب علي جهة الإدارة إن أجايت الطاعن إلي طلب الإستقالة - لايعتبر إمتناع جهة الإدارة عن قبول طلب الطاعن العدول عن الإستقالة وإعادة تعيينه بمثابة قرار إداري سلبى يقبل الطعن عليه بالإلغاء ١٢٨

* مآتون - طبيعة القرارات التأديبية التي تصدرها دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية تختلف بحسب نوع الجزاء فإذا وقعت جزاء الإنذار أو الوفاء عن العمل تكون قرارات قطعية لامعقب عليها من وزير العدل ، أما إذا وقعت جزاء العزل فالوزير سلطة التصديق والتعديل والإلغاء - القرار الصادر بالتصديق علي جزاء العزل لايجوز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا وإنما ينعقد الإختصاص بنظره للمحكمة التأديبية ١٢٢

* دائرة توحيد المبادئ - التعارض في الأحكام بين الأخذ بفكرة إستقالة الأمد لإفتراض العلم بالقرار وبين الأخذ بفكرة العلم اليقيني لا الظني أو الإفتراضي - إستقالة الأمد علي صدور القرار لا يكفي وحده للقول بتوافر العلم اليقيني بالقرار ولكنها قد تصلح مع قرائن وأدلة أخرى كدليل علي توافر هذا العلم تستخلصه محكمة الموضوع من ظروف وملابسات النزاع المعروض عليها ، بشرط ألا يتجاوز تلك المدة المقررة لسقوط الحقوق بصفة عامة من تاريخ صدور القرار ١٢٥

* إختصاص - طلبات - للولة أن تجري بعض التصرفات القانونية متجدة من قواعد السلطة العامة وفي إطار القانون الخاص - إختصاص القضاء العادي بنظر المنازعات الناشئة عن هذه التصرفات - أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ - حقيقة النزاع تدور حول مدي أحقية الطاعن في شراء أرض النزاع وهي من أملاك الولة الخاصة - رفض جهة الإدارة البيع لا يستجمع مقومات القرار الإداري لأنه لم يصدر عنها بوصفها سلطة عامة ١٤٢

* ضريبة - تقادم - الأثر الر
بالتقادم أمام محكمة الطعن
تقضى به من تلقاء نفسها
خطاب الضمان - كفاية
إلتزام البنك إلزام أمين
التمسك في مواجهة الجهة
المبرم بين الجهة الإدارية
العقد الإداري
من إقتاء الجمعية العمومية للمحكمة
ضرائب - ضريبة أرباح
تحققها الهيئات العامة
لا ينصرف إلي الوزارات
السباحة من مالهم
عاملون مدنيون بالولة
منح هذه الزيادة
دون شاطلي مبرجة
عاملون مدنيون بالولة
الخطأ يتحدد في
تشخيصات إختصاص
أصحاب الاعمال
النص كأن لو
الجهاز المركزي
إمتداد هذه
من رأسها
عاملون مدنيون



٢٨
٤
٩١٦

ضريبة - تقادم - الأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية - لا يجوز إبداء النفع بالتقادم أمام محكمة الطعن لأنه ليس من النظام العام ولا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها بل لابد من طلب بذلك من ذي صفة ١٤٧

خطاب الضمان - كفالة شخصية من البنك المدين الأصلي وإصالح الدائن - التزام البنك بالتزام أصيل قبل المستفيد لايوصفه ناشئاً عن العميل - لا يجوز للبنك التمسك في مواجهة الجهة الإدارية بالحقوق الناشئة لعمله من العقد الإداري المبرم بين الجهة الإدارية وعمله - البنك لا يستفيد من أية آثار قانونية مترتبة على العقد الإداري ١٥٠

من إفتاء الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع:

- * ضرائب - ضريبة أرباح شركات الأموال - النص على خضوع الأرباح التي تحققها الهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة تلك الضريبة لا ينصرف إلى الوزارات - مؤيدي ذلك عدم خضوع الحصة التي تتقاضاها وزارة السياحة من فائض مقابل إستغلال منطقة المنتزه للضريبة ١٥٦
- * عاملون مدنيون بالدولة - مرتب - الزيادات السنوية المقررة لنوى الربط الثابت - منح هذه الزيادة لشاغلي وظائف الدرجة العالية الذين بلغت مرتباتهم الربط الثابت دون شاغلي درجة مدير عام ١٥٨
- * عاملون مدنيون بالدولة - مسئولية - الخطأ الشخصي والخطأ المرقى - نوع الخطأ يتحدد في كل حالة على حدة ١٥٨
- * تأميمات إجتماعية - نص المادة (١٢٠) من قانون التأمين الإجتماعي وإلزام أصحاب الأعمال أداء مبالغ إضافية - الحكم بعدم دستوريته - مؤيداه اعتبار النص كأن لم يكن منذ صدوره إعمالاً للأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية ١٦١
- * الجهاز المركزي للمحاسبات - دوره في الرقابة على الأموال المملوكة للدولة - إمتداد هذه الرقابة إلى الشركات التي تساهم فيها تلك الأموال بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها ١٦٢
- * عاملون مدنيون بالدولة - وظائف قيادية - تعيين - إختصاص رئيس الجمهورية



٢٠٠ - ٩١٦

بالتعيين في الوظائف القيادية - تفويض الوزراء في هذا الاختصاص
الاختصاص المقوض للوزير المختص بشئون الأزهر - يتنقد لفضيلة شيخ الأزهر
١١١

- * عقد - وجوب تنفيذه طبقاً لما إشتمل عليه وبما يتفق مع ما يوجب حسن النية
- * العقد غير المكتوب لا يزال يؤدي دوراً تكميلياً لبعض أنواع العقود..... ١١٥
- * دعوى - الرسوم أمام محاكم مجلس الدولة - الرسم النسبي والرسم الثابت
- * منط البقرة في إستحقاق أيهما هو ما إذا كانت الدعوى معلومة القيمة من عدمه
- استحقاق الرسم النسبي عن الدعوى معلومة القيمة ولو كانت من دعاوي الإلغاء..... ١١٧

وثائق

- * قانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ١٧٠
- * قانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام القرار بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن إعادة تنظيم بنوك العيون ١٧٢
- * قانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ ١٧٤
- * قانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٢ بإنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان..... ١٧٦
- * قانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٢ بإلغاء القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة وتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية..... ١٨٢
- * قانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٢ إضافة فقرتين ثالثة ورابعة إلى المادة ١٠ من القرار بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية ١٨٥
- * قانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون التجارة..... ١٨٦
- * قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٢ بإنشاء الشركات القابضة للمجتمعات العمرانية ١٨٧

استشار

المستشار / الدكتور عبد الحليم الجليل

مجلس إدارة المجلة

السيد المستشار / حسام عبد الوهاب

رئيس الوزراء

السيد المستشار / أسامة أحمد

نائب رئيس الوزراء

السيد المستشار / مهلا سفيان

نائب رئيس الوزراء

السيد المستشار / صديقي عبد

نائب رئيس الوزراء

السيد المستشار / محمد دجاج

نائب رئيس الوزراء

السيد المستشار / محمد دجاج

نائب رئيس الوزراء

لجنة تحرير المجلة

السيد المستشار / حسام عبد

رئيس الوزراء

السيد المستشار / أمينة عبد

نائب رئيس الوزراء

السيد المستشار / هادي عبد

نائب رئيس الوزراء

السيد المستشار / هادي عبد

نائب رئيس الوزراء

السيد المستشار / هادي عبد

نائب رئيس الوزراء

السيد المستشار / هادي عبد

نائب رئيس الوزراء

السيد المستشار / هادي عبد

نائب رئيس الوزراء

مقر المجلة

عنى مجلة لواء



- ٢٤٤ -

محتويات العدد

أبحاث ومقالات

صفحة

* ضوابط التجريم والعقاب في قضاء المحكمة الدستورية العليا

٢ للمستشار الدكتور / إدوار غالي الذهبي

* النظام القانوني للطرق العامة

١٤ للمستشار / محنت حافظ إبراهيم

* الحماية الدستورية والقضائية للحقوق الأساسية في العمل

٨١ للمستشار الدكتور / محمود سلامة جبر

أحكام وفتاوى

من أحكام المحكمة الدستورية العليا:

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث

السيارات فيما تضمنته من قصر آثار عقد التأمين في شأن السيارات الخاصة

علي الغير دون الركاب ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتي جنيه مقابل

اتعاب المحاماة (القضية رقم ٥٦ لسنة ٢٢ ق.د - جلسة ٢٠٠٢/٦/٩ - الجريدة

الرسمية - العدد ٢٥ تابع في ٢٠٠٢/٦/٢٠) ١٠٨

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوى بطلب الحكم بعدم دستورية

الفقرة الأولى من نص المادة ١٥٢ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣

لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنته من عبارة «أو إتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه

الأراضي» ويسقط نص المادة ١٥٦ من ذات القانون فيما تضمنته من عقوبة

بشأن تقسيم الأرض الزراعية (القضية رقم ٢٣١ لسنة ٢١ ق.د - جلسة

٢٠٠٢/٦/٩ - الجريدة الرسمية العدد ٢٥ تابع في ٢٠٠٢/٦/٢٠) ١١٢

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوى بطلب الحكم بعدم دستورية نص

الفقرة الأولى من المادة ٢٢١ من قانون المرافعات فيما أغلته من النص علي جواز



- ٢٤٥ -

٢٨ د
٩ /
٩١٤ ك

إستئناف الأحكام الإنتهائية الصادرة من محاكم الدرجة الأولى إذا كانت عشوية
بالخطأ في تطبيق القانون (القضية رقم ١٤٨ لسنة ٢٢ ق د - جلسة ٢٠٠٢/٦/٩ -
الجريدة الرسمية العدد ٢٥ تابع في ٢٠٠٢/٦/٢٠) ١١٧

دعوي الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوي بعدم دستورية المادة الأولى من
القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فيما تضمنته من فرض رسم نسبي حسب قيمة
الدعوي (القضية رقم ٢٣ لسنة ٢٢ ق د - جلسة ٢٠٠٢/٦/٩ - الجريدة
الرسمية العدد ٢٥ تابع في ٢٠٠٢/٦/٢٠) ١٢٢

دعوي الدستورية - حكمت المحكمة : أولاً : بعدم قبول الدعوي في شأنها للتعلق
بالمادة (١٩٤ مكرراً) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ للعدل بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٠ ، ثانياً : بعدم دستورية
عجز المادة الرابعة من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٠ فيما تضمنت من سريان
أحكام هذا القانون علي الأساتذة المتفرغين الذين أكملوا سن السبعين قبل العمل
به . ثالثاً : برفض ما عدا ذلك من الطلبات ، وألزمت الحكومة المصروفات وسبلغ
مائتي جنيه مقابل أتعاب المحاماة (القضية رقم ١٢١ لسنة ٢٢ قضائية دستورية
- جلسة ٢٠٠٢/٧/٧ - الجريدة الرسمية العدد ٢٩ تابع في ٢٠٠٢/٧/١٨) ١٢٧

دعوي الدستورية - حكمت المحكمة : أولاً : بعدم قبول الدعوي بالنسبة إلي الطعن
بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من القانون المدني ثانياً : برفض
الدعوي بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني (القضية رقم ٢٠٦ لسنة
١٩ ق د - جلسة ٢٠٠٢/٧/٧ - الجريدة الرسمية العدد ٢٩ تابع في
٢٠٠٢/٧/١٨) ١٢٨

دعوي الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوي بطلب الحكم بعدم دستورية نص
البند (٣) من اللائحة الداخلية للدراسات العليا بكلية الطب بجامعة عين شمس
بخصوص عقد إمتحان ثان بعد مناقشة رسالة الماجستير وقبولها من اللجنة
وسقوط نص البند (٤) من المادة ذاتها بخصوص إمتحان القسم الثاني
للماجستير (القضية رقم ٢٢٢ لسنة ٢١ ق د - جلسة ٢٠٠٢/٧/٧ - الجريدة



٢٨ د
٤ /
٥٦٤
١١٢ (تابع في ٢٠٠٢/٧/١٨)

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوى بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ المتضمن تعديل الفقرة الثالثة من المادة ١٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ (القضية رقم ٧٦ لسنة ٢٢ ق.د - جلسة ٢٠٠٢/٧/٧ - الجريدة الرسمية العدد ٢٩ تابع في ٢٠٠٢/٧/١٨) ١١٨

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوى بطلب الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ بشأن سريان أحكام القانون المدني على الأماكن التي لم يسبق تأجيرها والأماكن التي إنتهت أو تنتهي عقود إيجارها دون أن يكون لأحد حق البقاء فيها (القضية رقم ١٧٧ لسنة ٢٢ ق.د - جلسة ٢٠٠٢/٧/٧ - الجريدة الرسمية العدد ٢٩ تابع في ٢٠٠٢/٧/١٨) ١٨٥

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة :أولاً : بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من قانون التعاون الزراعي الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ ثانياً : بسقوط نص الفقرة الثانية من المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه ، والصادرة بقرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٨٤ . ثالثاً : بإلزام الحكومة المصروفات ومبلغ مائتي جنيه مقابل أتعان المحاماة (القضية رقم ٢١٤ لسنة ٢٢ ق.د - جلسة ٢٠٠٢/٨/٢٥ - الجريدة الرسمية العدد ٢٩ في ٢٠٠٢/٩/٢٦) ١٦٠

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة :أولاً : بأحقية الطالب في إعادة تسوية معاشه عن الأجر الأساسي إعتباراً من ١٩٩٩/٨/٢١ علي أساس آخر مرتب أساسي كان يتقاضاه علي أن يربط بحد أقصى ١٠٠٪ من أجر الاشتراك الأخير ، وتضاف للمعاش الزيادات المقررة قانوناً مع ما يترتب علي ذلك من آثار علي التفصيل الوارد بأسباب الحكم . ثانياً : بأحقية الطالب في إعادة تسوية معاشه من الأجر المتغير إعتباراً من ١٩٩٩/٨/٢١ طبقاً للمادة ٢١ من قانون التأميم الإجتماعي علي أساس آخر أجر متغير كان يتقاضاه ، أو طبقاً للقواعد العامة أيهما أفضل علي ألا يزيد المعاش علي ٨٠٪ من أجر التسوية فإن قل عن ٥٠٪ من هذا الأجر رفع إلي هذا القدر شريطة ألا تتجاوز قيمة المعاش ١٠٠٪ من قيمة

٢٨ د
٤ /
٩٧ ك



محتويات العدد

الصفحة

٣

١ نحية واجبة

القرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٤ لسنة ٢٠٠٦ بتعيين السيد المستشار /

٤ ميلاد سيدهم بطرس رئيساً لهيئة قضايا الدولة

٥ نهضة واجبة

٦ مجلة هيئة قضايا الدولة في عيدها الذهبي (١٩٥٧ - ٢٠٠٦)

٧ لعالي المستشار /ميلاد سيدهم رئيس الهيئة

٨ لحة وفاء : عبد الحليم الجندي وهيئة قضايا الدولة : رجل له تاريخ

٩ أبريل ١٠٨ - يوليو ٢٠٠٠ للمستشار / صدقي عبد الرحمن خلوصي

أبحاث ومقالات

١ نطاق النزاع في الإستئناف الفرعي

١٧ المستشار / سامي عبد المتعم حسين

٢٠٥ اءع التحكم بالسودان بين الممارسة القضائية ومشروع قانون التحكم لعام ٢٠٠٥

٤٦ المستشار/ معاوية عثمان الحداد

١ الحكم بعدم الدستورية بين الأثر الرجعي والأثر المباشر

٧٢ الأستاذ/ محمد محمود خلف نصر

لعللقات علي الأحكام المصرية :

١ «م رد المبالغ» التي يتقاضاها العامل ، بالزيادة عن الحد الأقصى المسموح به .
٢ «لا تعتبر مخالفة تأديبية تعليق علي حكم المحكمة الإدارية العليا

(الدائرة الرابعة) جلسة ٢٠٠٦/١/٢١ في الطعن رقم ٢١٩٩ لسنة ٥٠ القضائية

٩٤ المستشار الدكتور / عبد الفتاح عبد الحليم عبد البر

١٩٩٨/١٢/٢٠ - حكمت المحكمة أولاً بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ١٠٤ من قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بالقرار بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٩٨، ولا بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٨ فيما تضمنه من إختصاص لجنة التأديب والهيئة بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بشئون الموظفين وطلبات التعويض عنها - ثانياً ، بعدم الإعتداد بقرار رئيس هيئة قضايا الدولة رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠ (القضية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٠ ق « مازعة تنفيذ » - قضية ٢٠٠١/٨/٢٠ - الجريدة الرسمية العدد ٢٢ في ٢٠٠١/٨/١٦) ١٦٥

٢٠٠١/٨/٢٠ - حكمت المحكمة بالأمس في تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر بجلسته ١٩٩٨/١٢/٢٠ في القضية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٠ قضائية دستورية وما تضمنه من إلغاء من لثار (القضية رقم ٢ لسنة ٢٠٠١ ق « مازعة تنفيذ » - جلسة ٢٠٠١/٨/٢٠ - الجريدة الرسمية العدد ٢٢ في ٢٠٠١/٨/١٦) ١٧٦

أحكام محكمة النقض :

أحكام محكمة النقض :
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣

٤٨ / ٤
١٦٢٩٨



فهرس السنة الخمسون (*)

أبحاث ومقالات

- * مجلة هبة قضايا الدولة في عيدها الذهبي (١٩٥٧ - ٢٠٠٦)
- ١ لمعالي المستشار / حسام عبد العظيم عبد الله رئيس الهيئة
- * تعويض المحكوم ببرأته
- ٢ للمستشار الدكتور إدوار غالي الذهبي
- ٣ الحماية الدولية للمقاتلين أثناء النزاعات الدولية المسلحة
- دراسة مقارنة فيما بين أحكام شريعة الإسلام وقواعد القانون الدولي العام
- ٤ للدكتور / رجب عبد النعم مولي
- * مجلة هبة قضايا الدولة في عيدها الذهبي (١٩٥٧ - ٢٠٠٦)
- ٥ لمعالي المستشار / حسام عبد العظيم عبد الله رئيس الهيئة
- * لمحة وفاء : عبد الطيم الجندي وهيئة قضايا الدولة ، رجل له تاريخ
- (إبريل ١٩٥٨ - يوليو ٢٠٠٠)
- ٦ للمستشار / صدقي عبد الرحمن خلوصي
- * حق الدفاع بين الدستور والقانون والقضاء
- ٧ للمستشار / ميلاد سيدهم
- ٨ التعرف الجرمية ومدى إعتبارها قانوناً أصلياً للمتهم
- دراسة تحليلية في ضوء أحكام القضاء وأراء الفقه
- ٩ للمستشار / محمد عبد الرحمن سرور
- * تحية واجبة
- ١٠ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٤ لسنة ٢٠٠٦ بتعيين السيد المستشار /
- ١١ ميلاد سيدهم بطرس رئيساً لهيئة قضايا الدولة
- (*) الرقم الأول يشير إلى العدد والرقم الثاني يشير إلى الصفحة.

هبة واجبة
 مجلة هبة قضايا الدولة في عيدها الذهبي (١٩٥٧ - ٢٠٠٦)
 لمعالي المستشار / حسام عبد العظيم عبد الله رئيس الهيئة
 تعويض المحكوم ببرأته
 للمستشار الدكتور إدوار غالي الذهبي
 الحماية الدولية للمقاتلين أثناء النزاعات الدولية المسلحة
 دراسة مقارنة فيما بين أحكام شريعة الإسلام وقواعد القانون الدولي العام
 للدكتور / رجب عبد النعم مولي
 مجلة هبة قضايا الدولة في عيدها الذهبي (١٩٥٧ - ٢٠٠٦)
 لمعالي المستشار / حسام عبد العظيم عبد الله رئيس الهيئة
 لمحة وفاء : عبد الطيم الجندي وهيئة قضايا الدولة ، رجل له تاريخ
 (إبريل ١٩٥٨ - يوليو ٢٠٠٠)
 للمستشار / صدقي عبد الرحمن خلوصي
 حق الدفاع بين الدستور والقانون والقضاء
 للمستشار / ميلاد سيدهم
 التعرف الجرمية ومدى إعتبارها قانوناً أصلياً للمتهم
 دراسة تحليلية في ضوء أحكام القضاء وأراء الفقه
 للمستشار / محمد عبد الرحمن سرور
 تحية واجبة
 قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٤ لسنة ٢٠٠٦ بتعيين السيد المستشار /
 ميلاد سيدهم بطرس رئيساً لهيئة قضايا الدولة
 (*) الرقم الأول يشير إلى العدد والرقم الثاني يشير إلى الصفحة.



٢٠٦
١٠٠

صحيح أحكامه وإلغاء الرخصة في الحالات التي يوجب عليها القانون إلغاؤها

١٥٥

أحكام محكمة القضاء الإداري :

حرية التنقل - شريعة إسلامية - حق العمل - حق إحتباس الزوجة - وظيفة الزوجة ثابتة في جواز سفرها قبل زواجها وموافقة زوجها على إستمرارها في العمل وإستخراجها جواز سفر بإسمها أثناء قيام رابطة الزوجية ثابت فيه وظيفتها المذكورة - إذا طلب الزوج سحب جواز السفر إستجابة جهة الإدارة لمطلبه يدخل القرار المطعون فيه (سحب الجواز) حسب الظاهر غير قائم على سبب صحيح

١٥٨

من إفتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع :

ضرائب ورسم جمركية - نزاع - عدم جواز قيام مصلحة الجمارك بعبادة النظر

١٦٢

في تقدير الضرائب والرسوم الجمركية

عاملون مدنيون بالدولة - تصبح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام -

ضم مدة خدمة عسكرية ووطنية - عدم جواز المساس بالمركز القانوني العامل بعد

١٦٣

١٩٨٤/٦/٢٠

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - نزاع - هيئة البريد - فقد

١٦٤

المراسلات - تعويض - سقوط حق التعويض

عاملون مدنيون بالدولة - تعيين العاملين الذين يحصلون على مؤهل أعلى من المؤهل

المعينين به - تسوية حالة - حساب مدة العمل السابقة - علاوة - عدم جواز الجمع

١٦٥

بين البيدين المقرين بالمادة ٢٥

أعضاء الإدارات القانونية - علاوة تشجيعية - جواز منحهم العلاوة التشجيعية

١٦٧

أزهر - تفويض - تأديب - مدى جواز تفويض فضيلة شيخ الأزهر وكيل الأزهر في

الإختصاصات التأديبية بالنسبة للعاملين بالأزهر غير شاغلي وظائف الإدارة العليا

١٧٤

ضرائب جمركية - مدى خضوع شركات قطاع الأعمال العام للضريبة الجمركية

١٧٨

بفئة ٥ ٪ بالنسبة لتوريداتها اللازمة لمشروعاتها

٢٢٦
٢٢٦

عليا - ولايتها - رقابة - قضائية - حق التقاضي - موثيق دولة -
ضمانة الدفاع - حقوق وحریات - دول ديمقراطية - خضوع الدولة
للقانون - المحاكمة العلنية المنصفة - محامون - ملكية خاصة -
وظيفة اجتماعية - ثروة قومية - محكمة القيم - اختصاص - أوامر
فرض الحراسة - رد عيني - تعويض - حراسة - المحكمة العليا
للقيم - درجة استثنائية - واقعة منعدمة - اغتصاب - مراكز
قانونية - خضوع الدولة للقانون - مبدأ المساواة - عدم دستورية
المادة (٥٠) من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٨٠ وذلك فيما تضمنته من حظر الطعن بغير طريق إعادة
النظر في الأحكام النهائية الصادرة عن المحكمة العليا للقيم في شأن
المنازعات المحالة إلى قضاء القيم وفقاً لنص المادة (٦) من قرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع
النشأة عن فرض الحراسة - أساس ذلك.....

١٥٩

دعوى الدستورية - المصلحة الشخصية المباشرة - حق التعليم -
إشراف الدولة - التعليم الخاص - العملية التعليمية - تكامل
عناصرها - دستور - تمييز - المواثيق الدولية - الاعلان العالمي
لحقوق الإنسان - تعليم أساسي - تعليم عالي - حق الاختيار -
العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - إتفاقية
مناهضة التمييز في مجال التعليم - الحقوق الأساسية للإنسان -
المساواة أمام القانون - حقوق وحریات عامة - حماية متكافئة - حق
التعليم - الانتفاع بمرافق التعليم - التأمين الصحي على الطلاب -
تعليم خاص - أعباء مالية - تضامن اجتماعي - عدم دستورية ما
تضمنه البند (أ) من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٢ في
شأن التأمين الصحي على الطلاب ، من أفراد كل طفل في رياض
الأطفال الخاصة ، وكل طالب من طلاب المدارس الخاصة بمصروفات
بالتحمل بأشتراكات سنوية لتمويل هذا التأمين ، تزيد عن تلك التي
فرضتها على غيرهم من الطلبة - أساس ذلك.....

١٧١

من أحكام محكمة النقض :

حكم - إذا خلا الحكم من الأساس القانوني الذي أقام عليه قضاءه



١٨١

- فإنه يكون باطلاً.
- ١٨١ دعوى - الصفة في الدعوى - المحافظ لا يمثل الوحدة المحلية لقروية داخل محافظته وإنما يمثلها رئيسها
- ١٨٢ إيجار أماكن - لا يلتزم المؤجر الذي أقام بناء جديداً مكان البناء الذي هلك كلياً أن يبرم عقد إيجار جديد مع المستأجر السابق
- ١٨٤ إيجار أماكن - تنازل الوصي عن حق القاصر في الإجارة دون الحصول على إذن بذلك يقع باطلاً
- ١٨٥ إيجار أماكن - الميعاد المنصوص عليه في المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يعد ميعاداً حتمياً
- ١٨٧ رسوم - إذا كانت قبضة الدعوى تزيد على ألف جنيه ووقع الصلح على أقل من هذا المبلغ سوى الرسم على أساس ألف جنيه
- ١٨٩ إثباتات - الاستمارة ٥٠ ك. م. بما تضمنته من إخطار الناقل أو من ينوب عنه بالنقص في البضائع المفرغة ... من قبيل الأدلة المقبولة في إثبات النقص في البضائع المفرغة
- ١٩١ إيجار أماكن - شروط إعمال نص المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧
- ١٩٢ نزاع ملكية - استيلاء الحكومة على عقار مملوك لأحد الأفراد جبراً عنه دون إتخاذ إجراءات نزاع الملكية للمنفعة العامة يعد بمثابة غصب - استحالة استرداد العقار المقتصب يستعاض عنه بالتعويض النقدي
- ١٩٤ عقد - وإن نصت المادة ٨٢٤ من القانون المدني على بطلان التصرف المخالف للشرط المانع له ولم يتعرض للعقد الأصلي الوارد فيه هذا الشرط إلا أن ذلك لا يمنع المتعاقد الذي اشترط هذا الشرط من طلب فسخ ذلك العقد استناداً إلى الأحكام العامة المقررة للفسخ في العقود الملزمة للجانبين
- ١٩٥

أية -
الدولة
سة -
أوامر
الغيا
مراكز
مخورية
قم ٩٥
إعادة
لشأن
رئيس
مناح
١٥٩
.....
عليم -
تكامل
العالمى
تيار -
إتفاقية
مناح -
حق
غلاب -
ورية ما
١٩٤ فى
رياض
مروقات
لك التي
١٧١
.....

محتويات العدد



أبحاث ومقالات

- التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري طبقا لقانون التجارة البحرية
والمعاهدات البحرية النافذة في مصر .
للمستشار / مدحت حافظ ابراهيم

أحكام وفترى

من احكام المحكمة الدستورية العليا

● محكمة دستورية عليا - دستور - تفسير - التدخل الاتضامى للخصوصية
فيه تابعة للخصوصية الاصلية - مجلس الشورى - فوائين مكملة للدستور -
مبادئ الشريعة الاسلامية - حضانة - طلاق - مسكن الحضانة - تشريع
المتعة - عدم قبول دعوى الدستورية بالنسبة الى الطعن بعدم دستوريةنصوص
المواد (٥) مكررا بفقرتها الاولى والثالثة و ١١ مكررا و ١٨ مكررا ثالثا و ٢٢
مكررا بفقرتها الثانية والثالثة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩
الخاص ببعض احكام الاحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥
بتعديل بعض احكام قوانين الاحوال الشخصية - رفض الدعوى الدستورية
بالنسبة الى الطعن على المادتين ١٨ مكررا و ٢٠ فقرة أولى من المرسوم
بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ المشار
اليها - أساس ذلك

● دعوى الدستورية - المصلحة الشخصية المباشرة - حق التقاضي -
وانقضاء هذا الحق - تقايبات - ديمقراطية نقابية - عدم دستورية نص الفقرة
الثانية من المادة (١٩) من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء نقابة
مصممى الفنون التطبيقية وذلك فيما تضمنه من رفع الطعن في انتخاب
النقيب من مائة عضو على الاقل ، ممن حضروا الجمعية العمومية
مصدق على الامضاءات الموقع بها على التقرير به من الجهة الادارية -
أساس ذلك

● وقف - انتهاء الوقف على غير الخيرات - دستور - ملكية خاصة -
الملكية لاتزول بعدم الاستعمال - مبدأ المساواة - عدم دستورية المادة الخامسة



١٠٨
١٠٧
١٠٦
١٠٥
١٠٤
١٠٣
١٠٢
١٠١
١٠٠
٩٩
٩٨
٩٧
٩٦
٩٥
٩٤
٩٣
٩٢
٩١
٩٠
٨٩
٨٨
٨٧
٨٦
٨٥
٨٤
٨٣
٨٢
٨١
٨٠
٧٩
٧٨
٧٧
٧٦
٧٥
٧٤
٧٣
٧٢
٧١
٧٠
٦٩
٦٨
٦٧
٦٦
٦٥
٦٤
٦٣
٦٢
٦١
٦٠
٥٩
٥٨
٥٧
٥٦
٥٥
٥٤
٥٣
٥٢
٥١
٥٠
٤٩
٤٨
٤٧
٤٦
٤٥
٤٤
٤٣
٤٢
٤١
٤٠
٣٩
٣٨
٣٧
٣٦
٣٥
٣٤
٣٣
٣٢
٣١
٣٠
٢٩
٢٨
٢٧
٢٦
٢٥
٢٤
٢٣
٢٢
٢١
٢٠
١٩
١٨
١٧
١٦
١٥
١٤
١٣
١٢
١١
١٠
٩
٨
٧
٦
٥
٤
٣
٢
١
٠

والعشرين من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم
الامتن التي تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي
والجبال المحلية ، وذلك فيما تضمنته من اعتبار نصيب كل من لم يتقدم
بطلبه الى وزارة الاوقاف ، خلال الميعاد المنصوص عليه فيها ، وفقا لخبرتها .
أساس ذلك

● دعوى الدستورية - المصلحة الشخصية المباشرة - معيومتها - عدم قبول
الطعن بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة (٤) من قرار وزير الاقتصاد
والجارة الخارجية رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ لانتفاء المصلحة - أساس ذلك ١١٨
● دعوى الدستورية - ملكية خاصة - تنظيم تشريعي - وظيفة اجتماعية -
أسس فرض الضريبة - متى تفرض علي رأس المال - نظام ضريبي - تنظيم
الضريبي - حكم بعدم الدستورية - ارتباط - أثر الحكم بعدم دستورية نص
على النصوص المرتبطة به - عدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة
٣ مكررا والمادة (٣) مكررا (٢) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء
مندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي المعدل بالقانون رقم ٣٤
لسنة ١٩٧٨ و ١٣ لسنة ١٩٨٤ - سقوط أحكام الفقرة الثانية من المادة ٣
مكررا والمادة ٣ مكررا (١) والمادة ٣ مكررا (٣) والمادة ٣ مكررا (٤) والمادة
٣ مكررا (٥) والبنود ٤ من المادة ٣٦ من قانون الإدارة المحلية الصادر
بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ - أساس
لذلك

● دعوى الدستورية - أعمال السيادة - عدم خضوعها لرقابة القضاء -
استبعاد الأعمال السياسية من رقابة القضاء المصري - اتفاقيات دواية -
اتفاقية تأسيس المصرف العربي الدولي ونظامه الأساسي لا تعد من الأعمال
السياسية - طعن بعدم الدستورية - المصلحة الشخصية المباشرة - ليس في
نصوص الاتفاقية المطعون عليها ما ينتقص من حق التقاضي - التمييز المبني
على أسس موضوعية لا يخالف الدستور - عدم قبول الدعوى بالنسبة الى
الطعن بعدم دستورية المواد أرقام ٩ ، ١٢ ، ١٣ من اتفاقية تأسيس المصرف
العربي الدولي للتجارة الخارجية والتنمية ويرفضها بالنسبة الى الطعن
بعدم دستورية ما تضمنته المادة ١٥ منها من استبعاد تطبيق القوانين والقرارات
المنظمة لشؤون العمل الفردي على العاملين بالمصرف - أساس ذلك ١٣١
● محكمة دستورية عليا - اختصاص - جواز اشارة الدفع بعدم
الدستورية امام محكمة النقض لأول مرة - قصر حق التقاضي على درجة

من التجارة الدولية

مأمور الشخصية
معلقة للامور
بأنه - مشروع
دستور
نورا ١١١٥ و ٢٢
سنة ١٩٢٩
سنة ١٩٨٥
لدستورية
المرسوم
١٩ المنابر
٩٨
لتقاضي
من الفقرة
نفسية
انتخابات
مصرية
دارية
٩٣
أما
خامسة

وأحدة لا يخالف الدستور - معيار تمييز الاعمال القضائية - حق النقض
وسلطة المشرع في تنظيمه - منوط قبول التدخل الانضباطي - رفض الدعوى
بعدم دستورية الفقرة الثالثة من المادة الثالثة عشرة من قرار
الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الاعيان التي انتهى
السوق

● دعوى دستورية - شركات القطاع العام - شركات قطاع الاعمال
محامو شركات القطاع العام تابعون لجهة عملهم واشرافها - قانون المحاماة
علاقة العمل - ادارات قانونية - تشريع - سلطة تقديرية تنظيم الحقوق
مفاضلة المشرع بين البدائل المختلفة - مبدأ تكافؤ الفرص التعارض بين
القوانين واللوائح - رفض الدعوى الدستورية بالنسبة الى ما تضمنته الفقرة
الاولى من المادة الثامنة من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة
١٩٨٢ من عدم جواز مزاوله محامى الادارات القانونية بشركات القطاع
العام اعمال المحاماة لغير الجهة التي يعملون بها والا كان العمل
باطلا
١٦٠

● دعوى الدستورية - مصلحة - اتصال المحكمة بها - محكمة دستورية
عليا - تشريع - الغاء ضمنى - أثر مباشر - عدم قبول دعوى الدستورية
بالنسبة الى الطعن على نصوص البند (١) من الفقرة الاولى من المادة
٣٤ والبند السابع من فقرتها الثانية والفقرة الاولى من المادة ٤٢ والمادة ٤٤
من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة
١٩٨٩ - رفض دعوى الدستورية بالنسبة الى الطعن على نص الفقرتين
الاولى والثانية من المادة ٤٠ والبند ٩٢ من القسم الثاني من الجدول
رقم (١) الملحق بالقرار بقانون المشار اليه
١٧٧

● دفع بعدم الدستورية - جدية - محكمة الموضوع - عدول - المادة
٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية العليا - تقدير محكمة الموضوع لجدية
الدفع بعدم الدستورية الذى يثار امامها وتصريحها لميديه باقامة الدعوى
الدستورية لايسوغ معه لمحكمة الموضوع بعد استنفادها لسلطتها فى شان تقدير
جدية الدفع وتصريحها باقامة الدعوى الدستورية ان تنكص على عقبيها لتقرر
من بعد عدم جدية الدفع - عدم قبول دعوى الدستورية اذا فصلت محكمة
للموضوع فى الدعوى أثناء نظر الدعوى الدستورية - أساس ذلك
١٨٧

دستور - ضوابط أمره
والقوة الضريبية وعدالتها
سنة ١٩٨٩ يفرض ضريبة على
من احكام محكمة النقض
● دعوى - المحاماة
الاجرة
● استئناف - دعوى
● طلب المحكمة مع دعوى
● الصفة فى الدعوى
● المهر العقارى لا يملك
● المدير الرسوم
● رسوم -
● دفعها وملزمة بالاداء
● ادعاء صحيفة الطعن أو
● طعن - الجرم
● الخصومة
● تقادم
● مع على الخصم
● المطالبة بحقه فى
● من احكام المحاكم
● عناصر
● ١٩٧٥ -
● نقاذة وت
● العادلة
● المادة
● تنظيم



٨٧٧
٣٤
١٤

١٩٨١ - ضوابط أسرة - ضريبة - المصلحة المشروعة - وعاء الضريبة -
٢٢٩ - الضريبة وعدالتها - دين الضريبة - عدم دستورية القانون رقم
١٩٨١ يفرض ضريبة على مرتبات العاملين المصريين في الخارج ١٩٠

أحكام محكمة النقض :

- ٢٠٠ • دعوى - المحافظ ليس بخصم في الطعون في قرارات لجان تحديد
- ٢٠٠ • استئناف - يعتبر الاستئناف مرفوعا بمجرد تقديم صحيفته الى قلم
- ٢٠٠ • المحكمة مع صورها وأداء الرسم كاملا
- ٢٠١ • الصفة في الدعوى - أمين عام مصلحة الشهر العقاري وأمين مكتب الشهر العقاري لا يمثلان الشهر العقاري أمام القضاء - التظلم من أمر
- ٢٠١ • تقدير الرسوم
- ٢٠٤ • رسوم - هيئة لاوقاف المصرية غير معفاة من رسوم الدعاوى التي
- ٢٠٤ • ارفعها وملزمة بايداع الكفالة المقررة بنص المادة رقم ٢٥٤ عرافات قبل
- ٢٠٤ • ايداع صحيفة الطعن أو خلال اجله
- ٢٠٥ • طعن - الحكم ببطلان اعلان صحيفة الدعوى (أو الطعن) لا ينهي
- ٢٠٥ • الخصومة
- ٢٠٦ • تقادم - القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ يعتبر مانعا قانونيا يستحيل
- ٢٠٦ • معه على الخاضع لاحكام القانونين رقمي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و ١٢٧ لسنة ١٩٦١
- ٢٠٦ • المطالبة بحقه في التعويض

من أحكام المحكمة الادارية العليا :

- ١٩٧٥ • عملون مدنيون بالدولة - المادة ٣/٤ من القانون رقم ١١ لسنة
- ١٩٧٥ • نظام توصيف وتقييم الوظائف بأية وحدة ادارية لا يشكل مقومات
- ٢٠٩ • ففاده وتطبيق احكامه الا بعد تمويله
- ٢٠٩ • لا يمكن تسكين العاملين في الوظائف
- ٢٠٩ • المعادلة الواردة بالجدول المعتمدة - المعول عليه في مدى الافادة من حكم
- ٢٠٩ • المادة ٣/٤ المشار اليها هي اجراء التسكين
- ٢٠٩ • ادارات قانونية - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ هو الأساس في
- ٢٠٩ • تنظيم شئون مديري وأعضاء الادارات القانونية فتطبق عليهم احكامه دون



أحكام قوانين التوظيف خاصة إلا ما فات هذا القانون النص عليه - الدولة بالتفويض لمدة سنتين لا يصلح أن يكون عضوا للمفاوضة بين المرشحين لوظيفة مدير إدارة قانونية الذين يتوافرون في شأنهم الشرط المنصوص عليه في المادة ١٣ من القانون المذكور

• عاملون مدنيون بالدولة - تقرير كفاية - إذا قدر كل من الرابح المباشر والمدير المحلي كفاية المدعى بمرتبة ممتاز ٩٠ درجة من مائة درجة وهذا التقدير هو حال جميع التقديرات التفصيلية الصادرة عن كل من من عناصر التقدير فإذا قدر رئيس المصلحة ومن بعده لجنة شئون العاملين تقديرها إجماليا لمرتبة كفاية المدعى بـ ٧٠ درجة و ٧١ درجة على التوالي دون ذكر التفصيلات التي تطلب النموذج ذكرها كأسباب للتقرير فإن هذا التقرير يكون قد جاء مخالفا لأحكام القانون - لا وجه لمساءلة من يعدون تقارير الكفاية عن تقديرهم لعناصر الكفاية مادام لم يثبت قصد أحد منهم الإساءة إلى المدعى

• دعوى - الطلبات في الدعوى - اغفال المحكمة الحكم في طلب عدم اليها ولم تتعرض له في أسبابها فاته يتعين الرجوع إلى ذات المحكمة لتشترك ما فاتها الفصل فيه إن كان له وجه ولا يصلح سببا للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - لا يترتب على حساب الأقدمية الاعتبارية طبقا لنص المادة ٤ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ تدرج مرتب العامل

• عدم قبول الدعوى لانعدام الصفة لا يكون إلا بعد تأجيل نظر الدعوى وتكليف المدعى بإعلان ذي الصفة في ميعاد تحدده المحكمة - اثر اغفال مراعاة هذا القيس

من افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع :

• أعضاء مجلس الدولة - المادة ٤١ مكرر المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ مريان أحكام هذه المادة على أعضاء مجلس الدولة - استحقاق هذه العلاوة الإضافية مشروط بانقضاء ثلاث سنوات على توقف حصوله على العلاوة الدورية

٢٨ ٥
٣ /
٨٨٥ ٤

- ٢٠١ -



محتويات العدد

أبحاث ومقالات

صفحة

- ٣ تقييم لقواعد المناقصات في القانون المصري في ضوء أحكام
والقوانين مجلس الدولة المستشار الدكتور إبراهيم على حسن
٣٦ الوفاء الإحتياطي كإجراء وقائي تمهيدى سابق على مسالة العامل
للأديب المستشار م محمود محمد حسن خضر

أحكام وفتاوى

من أحكام المحكمة الدستورية العليا :

- ٥٧ ١ - دعوى الدستورية - خصوصية - قوامها - محكمة دستورية - ضريبة
عامة - تكافؤ الممولين - تمييز الضريبة العامة عن غيرها - موارد
مالية - إنفاق - تمويل - حماية قانونية - مراكز قانونية متماثلة - حكم
بعدم الدستورية - أثره - نصوص مرتبطة - عدم دستورية الفقرة (د)
من البند (٤) من المادة ٧٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة
المهن الطبية المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٣ - أساس ذلك
٧٧ ٢ - دعوى الدستورية - محكمة دستورية عليا - نصر أكتوبر - تكريم قادة
حرب أكتوبر - إختصاص - موضوعية التقييم - رقابة - تكافؤ -
مراكز قانونية متماثلة - عدم إختصاص المحكمة الدستورية العليا بنظر
دعوى طلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩
فيما تضمنه من «إسقاط إسم المدعى من تاج قمة جميع مرؤسيه أبطال
حرب أكتوبر المكرمين فيه فيما تضمنه من حرمانه من جميع حقوقهم
وكل مميزاتهم المقررة لهم فيه» - أساس ذلك



٢٠٢
١٢٥
١٢٥

● قانون - رسوم قضائية - دعوى الدستورية - مصلحة - إلغاء النص

التشريعي المطعون عليه - قاعدة قانونية - سريانها من حيث الزمان -

مصرفات - حجية الأحكام - دستور - احترام الأحكام القضائية -

هيئات قضائية - سلطة تشريعية - توزيع الولاية القضائية - عدم

دستورية المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية

ورسوم التوثيق في المواد المدنية، وذلك فيما تضمنته - قبل تعديلها

بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ - من تحويل أرقام كتاب المحاكم حق

اقتضاء الرسوم القضائية من غير المحكوم عليه نهائياً بها.....

● دعوى دستورية - تفسير تشريعي - تفسير قضائي - وسيلته - مناه

طلب تفسير الأحكام - عدم قبول دعوى الدستورية بطلب تفسير حيثية

وردت في الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا في القضية

الدستورية رقم ٢٤ لسنة ١٣٢٣ بجلسة ٢٠ من يونيو ١٩٩٤ - أساس ذلك

● دعوى الدستورية - حرية نقابية - تنظيم نقابي - ديمقراطية - نقابات

مهنية ونقابات عمالية - حرية التعبير - حرية الرأي - الحق في

التجمع وحرية الرأي والصلة بينهما - حق الترشيح - حق الانتخاب

والاختيار - حكم بعدم الدستورية وأثره - نص مرتبط - عدم دستورية

نص الفقرة الأولى من المادة ٢٨ من قانون النقابات العمالية الصادر

بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ فيما تضمنته من عدم جواز الجمع بين

عضوية مجلس إدارة المنظمة النقابية والعضوية العاملة في نقابة مهنية

بما يزيد على ٢٠٪ من مجموع عدد أعضاء هذا المجلس، ويسقط باقي

نص هذه الفقرة - أساس ذلك.....

١٠٧

من أحكام محكمة النقض :

● وقف - تقادم - مؤدى انتهاء الأحكام على الأراضي التي كانت موقوفة

وفقاً لأهلياً في ١٩٥٤/٩/١٤ - صيرورة استمرار وضع يد المحتكر على

العين المحكرة بغير سند.....



١٦٥
١٦٤
١٦٣
١٦٢
١٦١

- اختصاص - تعويض - تقادم - طلب التعويض عن الملك المقتضب
لا يسقط إلا بمضى خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق..... ١٣١
- دعوى - دفع - الدفع بعدم قبول الطعن في قرار لجنة المنشآت الآيلة
للسقوط والترميم والصيانة لوقعه بعد الميعاد هو دفع شكلي - أثر ذلك..... ١٣٣
- اختصاص - تنفيذ - ماهية المنازعة المتعلقة بالتنفيذ..... ١٣٥
- الأماكن المرخص في إقامتها أو المنشأة لغير أغراض السكنى أو
السكان الفاخر لاتخضع لقواعد وإجراءات تحديد الأجرة اعتباراً من
١٩٨١/٧/٣١..... ١٣٦
- إيجار الأماكن - تقدير الأجرة في ظل القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١
ليست عينية..... ١٣٨
- مسئولية - وزارة التربية والتعليم ليست حارسة للمدارس التي تستأجرها
١٤٠..... ١٤٠
- اختصاص - أعمال السيادة - ماهيتها - الأراضي التي لم تكن على
ملك الدولة أو التي خرجت عن ملكها بالتصرف فيها قبل أن يصدر قرار
وزاري بتحديد ما ضمن المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية
غير خاضعة للقيود على إدارتها واستغلالها والتصرف فيها ١٤١
- طعن - إذا كان منطوق الحكم مناقضاً بعضه لبعض جاز الطعن فيه
بطريق إلتماس إعادة النظر ١٤٤
- إيجار الأماكن - المساكن التي تبنيها وحدات الحكم المحلي لتأجيرها
لطوائف من المواطنين حلاً لازمة الإسكان تدخل في ملكية الدولة
الخاصة وتقوم العلاقة بين المنتفعين بها ووحدات الحكم المحلي على
أساس تعاقد ولا يتحقق الهدف المقصود من بنائها إلا بمرور أحكام
قوانين إيجار الأماكن..... ١٤٧

نص

ن -

د -

م -

ية

با

ق

٨٤

٩٤

١٠

١



٢٠٤
١٢٩
١٥٠

- استئناف - دعوى الضمان - الطعن في الحكم الصادر لمصلحة طالب الضمان أو ضده في الميعاد يجوز معه اختصام الضامن ولو كان ميعاد الطعن قد إنتقضى بالنسبة له - أساس ذلك ١٢٩
- حجز إدارى - الحجز على ما للمدين لدى الغير يقتصر على ما يبق من بحق الحاجز والمصرفات - أساس ذلك ١٥٠

من أحكام المحكمة الإدارية العليا :

- دعوى - اعتبار الخصومة منتهية - إذا تبينت الجهة الإدارية أن التسوية التى تمت للمدعى قد جاءت على خلاف حكم القانون رغم اقرارها أمام المحكمة بأنها استجابت للمدعى وقامت بتسوية حالته فليس أمامها من طريق غير الطعن على الحكم الصادر في الدعوى حتى تقوم المحكمة ببسط رقابتها على هذه التسوية ١٥٢
- عاملون مدنيون بالدولة - تصحيح أوضاع العاملين - المعين بمؤهله فوق المتوسط أو المتوسط بمجموعة الوظائف المتوسطة فإن أحكام الجدول الثانى وحدها هى الى تطبيق على حالته - أساس ذلك ١٥٣
- عاملون مدنيون بالدولة - الحظر الوارد فى الفقرة (د) من المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ورد عاماً مطلقاً دون تخصيص لقواعد معينة من قواعد الترقية بالرسوب الوظيفى ١٥٤
- عاملون مدنيون بالدولة - لايجوز بعد ١٩٨٤/١/٢٠ تعديل المركز القانونى للعامل استناداً إلى أحكام التشريعات الواردة بنص المادة ١١ مكرراً من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على أى وجه من الوجوه - هذا الحكم لايمتد إلى الخطأ المادى الذى يلحق قرار التسوية - عدم اجراء التسوية لايعتبر قراراً إدارياً يجوز طلب التعويض عنه ١٥٦



٢٨ د
٣
٨٨٥ ك

● بعثات دبلوماسية وقنصلية - نقل مفاجئ - تعويض - متى تحقق النقل الذي يوصف بأنه مفاجئ فإن التعويض يستحق والذي يعادل ما كان يتقاضاه العضو فعلا من مرتب ورواتب إضافية عن مدة ثلاثة أشهر - مناط استحقاق التعويض هو أن يكون النقل مفاجئا بصرف النظر عن المصلحة التي تتحقق من وراء النقل ١٥٨

● إدارات قانونية - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ - الترقية إلى مدير إدارة قانونية التي تعادل الدرجة الأولى من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وأوقبل اعتماد الهيكل لوظائفها يتعين معه الاستيثاق من توافر شروط شغل الوظيفة الواردة في المادة ١٣ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣. ١٦٠

● قرارات إدارية - خدمة عسكرية - تجنيد خاطئ - خطأ - ضرر - علاقة السببية - لا يجوز القول بأن استطالة المدة بين حدوث الخطأ ووقوع الضرر يمكن أن ينفي علاقة السببية بينهما - أساس ذلك ١٦٢

● اختصاص - تختص المحاكم العادية بكافة المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ دون محاكم مجلس الدولة - أساس ذلك ١٦٤

● دعوى الإلغاء - طلب المساعدة القضائية للإعفاء من الرسوم القضائية يحل محل التظلم ويغني عنه في قبول دعوى إلغاء القرارات الإدارية التي يشترط القانون التظلم منها قبل طلب إلغائها ١٦٦

● ترقية بالاختيار - الاستثناء الوارد بنص المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانونين رقمي ١٣٢ و١٩٦٤ لسنة ١٩٦٥ يعمل به في حالة تساوى الموشع من ضباط الاحتياط مع غيره من غير ضباط الاحتياط في مرتبة الكفاية وتاريخ شغل الدرجة المرقى منها - أساس ذلك ١٦٨



٢٨
٣
٨٨٧

محتويات العدد

أبحاث ومقالات

* طبيعة عملية التأمين تحليل قانوني واقتصادي
للاستاذ الدكتور / بهام محمد عطا الله

* التعويض عن الإضرار في إستعمال الإجراء الإداري
للمستشار الدكتور / عبد الفتاح عبد الحليم عبد البر

أحكام وفتاوى

من أحكام المحكمة الدستورية العليا :

* دعوى الدستورية - شرط المصلحة - حقوق المعوقين - قرارات الجمعية العامة
للأمم المتحدة - إتفاقية - التمييز المحظور في مجال الاستخدام - ضمان
إجتماعي - رفضت المحكمة الدستورية العليا الطعن بعدم دستورية المواد ١٠ و ١١
و ١٦ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين ١٢

* دعوى الدستورية - مصلحة - إختصاص - رقابة قضائية - إدارة العدالة
قرارات بقوانين - سلطة قضائية - التمييز المحظور دستورياً - رفضت المحكمة
الدستورية العليا الطعن بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٨٢
لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية وقوانين الهيئات القضائية
وذلك فيما نصت عليه من العمل به إعتباراً من أول أكتوبر ١٩٩٣ ١٦

* دعوى الدستورية - نفع بعدم الإختصاص - العبرة بما قصد إليه المسمى
مصلحة شخصية مباشرة - أسرة - إختيار الزوج - حقوق شخصية - الحق في
تكوين الأسرة - علائق زوجية - المودة والرحمة - الركائز الاجتماعية - إجارة
خاصة لمرافقة الزوج - مصالح الأسرة - وحدة الأسرة - حق العمل - حرية إقرار
البحوث - مبدأ المساواة أمام القانون - حماية قانونية متكافئة - حكمت المحكمة
الدستورية العليا بعدم دستورية نص المادة ٨٩ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ١٢

* دعوى الدستورية - أغذية - تنظيم تشريعي - غش - مصلحة - جريمة - وك

- ٢٨٧
٣١
٨٨٧
- * محكمة دستورية عليا - نصوص تشريعية - تفسير - إرادة المشرع - أعمال
تفسيرية - الخلاف في التطبيق - معناه - قانون العمل - إجازة سنوية - مقارن
نقدى - قررت المحكمة الدستورية العليا أن حق العامل في الحصول على أجر من
أيام الإجازة المستحقة له في حالة تركه العمل قبل استعماله لها ، وذلك بالنسبة
إلى المدة التي لم يحصل على إجازة عنها لايجاوز أجر ثلاثة أشهر طبقاً للمادة ١٧
من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ١٠٦
 - * محكمة دستورية عليا - تفسير - رخصة التصدي - طلب التفسير لاينطوي على
خصومة - ترضية قضائية - تدخل انضمامي وتدخل اختصاصي - قررت المحكمة
الدستورية العليا عدم قبول الطلب المقدم من السيد المستشار وزير العدل بطلب
تفسير بعض نصوص مواد القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ بتعديل بعض أحكام
قانون العقوبات والإجراءات الجنائية والقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء
نقابة الصحفيين..... ١٠٨

من أحكام محكمة النقض

- * دعوى - التصديق على عقد المصلح ليس بحكم ١١٤
- * دعوى - صفة - ممثل الإدارة الطبية بمدينة يختلف عن ممثل الشئون الإجتماعية
التابعة للمحافظة ١١٥
- * اختصاص - الاعتدال التي تأتيتها جهة الإدارة والقرارات التي تصدرها قبل
التصرف في أملاكها الخاصة تعد من الأعمال المدنية التي تختص المحاكم المدنية
بنظر كل نزاع نشأ عنها ١١٧
- * طعن - الحكم القاضي بإلغاء حكم أول درجة بقبول ترك المطعون ضده الأول
للخصومة وإعادة الدعوى إليها للفصل في موضوعها غير جائز الطعن فيه إستقلالاً
بطريق النقض ١١٨
- * نزاع ملكية - مناط إلزام الهيئة المصرية العامة للمساحة دفع التعويض المقرر لذوي
الشان المنزوعة ملكيتهم هو اتباع الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧٧
لسنة ١٩٥٤ ١٢٠
- * جمارك - الحاوية ليست طروداً وإنما هي وعاء تجمع فيه البضائع أو الطرود..... ١٢٢
- * رسم - لايجوز لوحدات الحكم المحلي أن تفرض ضرائب مماثلة للضرائب المقررة

بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ كما لا يجوز لها أن تفرض ضرائب إضافية على هذه
١٢٤

الضرائب

* إيجار الأماكن - أحكام قوانين إيجار الأماكن تسري على الأماكن وأجزاء الأماكن
المؤجرة المعدة للسكنى أو لغرض ذلك من الأغراض بصرف النظر عن عدم استيفائها
للشروط والمواصفات اللازمة للترخيص بإقامتها وسواء صدر الترخيص ببناها من
الجهة المختصة أو تم البناء بغير ترخيص ١٢٥

* استئناف - المناط في تحديد الخصوم هو بتوجيه الطلبات في الدعوى - مال عام -
١٢٨

مناط التعرف على صفة المال العام - حجية الأحكام
* تعويض - الحق في التعويض عن الضرر الأدبي لا يتنقل إلى الغير إلا إذا تحدد
بمقتضى اتفاق بين المضرور والمسئول بشأن التعويض ١٢٢

من أحكام المحكمة الإدارية العليا

* دعوى - ميعاد رفع الدعوى - قيام المدعي بالتنازل عن التظلم المقدم منه لجهة
الإدارة تنتفى معه الحكمة من إنتظار الستين يوماً المقررة للجهة الإدارية للبت في
التظلم - قرار إنهاء خدمة الموظف المبني على استقالته يكون قراراً باطلاً فحسب
إذا ثبت أنه لم يتقدم بالاستقالة أصلاً ١٢٤

* عاملون مدنيون بالدولة - ندب - شروط الوظيفة المنتدب إليها ١٣٦

* حكم - بطلان - الأثر المترتب على عدم إيداع مسودة الحكم في ملف الدعوى ١٣٧

* أعضاء هيئة النيابة الإدارية - إلتماس إعادة النظر في الحكم الصادر من مجلس
التأديب يختص بمنظرة مجلس التأديب بكون المجلس الأعلى للهيئة ١٣٨

* دعوى المخاصمة - النصوص المنظمة لدعوى المخاصمة في قانون المرافعات هي
الواجبة التطبيق في شأن مخاصمة أعضاء مجلس الدولة - الخطأ المهني الجسيم
- تفسير معناه - المحكمة الإدارية العليا بمالها من اختصاص في نظر دعوى
المخاصمة لاتعتبر محكمة طعن ١٤٠

* مناقصات ومزايدات - يجوز للسلطة المختصة بإبرام التعاقد عدم اعتماد توصية
لجنة إرساء المزايدات إذا ما تبين لها أن السعر الذي انتهى إليه المزايد يقل كثيراً عن
القيمة السوقية وقت رسو المزايد ١٤٣

* طلب وقف التنفيذ - تخطيط عمراني - لا يفيد صاحب الشأن من الأحكام

محتويات العدد

أبحاث ومقالات

صفحة

- ٢ - الحقوق العينية التبعية والحجز على السفن طبقاً لقانون التجارة البحرية والمعاهدات البحرية النافذة في مصر للمستشار / مدهت حافظ إبراهيم
- ٧٢ - الترقية بالاختيار وإطلاعه على أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ للمستشار / محمد محمود طه

أحكام وفتاوى

من أحكام المحكمة الدستورية العليا :

- * دعوى الدستورية - تأمينات - عمال المقاولات - الرقابة القضائية على دستورية القوانين - تعارض التشريعات - اشتراكات المواطنين - تأمينات اجتماعية - ضريبة - رفض دعوى الدستورية بطلب الحكم بعدم دستورية قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٨٢ في شأن التأمين على عمال المقاولات لمخالفته لأحكام المادتين ١٧، ١١٩ من الدستور - أساس ذلك ١٢٣
- * دعوى دستورية - حق العمل - الأجر العادل - مرتبات - معاشات - الالتزام البدلي - عدم دستورية ما تضمنته الفقرة الأولى من المادة ٩٩ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ من حظر الجمع بين معاش المخاطبين بها ومرتباتهم - أساس ذلك ١٢٥
- * دعوى الدستورية - مصلحة - قاعدة قانونية - التقاضي على درجتين - ضمانات - حق التقاضي - صور التمييز - عدم دستورية المادة السابعة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١، وذلك فيما نصت عليه من عدم جواز الطعن إلا بطريق المعارضة في الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الشرعية الجزئية في سيوه والعريش والواحات الثلاث - أساس ذلك ١٤٦



-١٩٣-

محتويات العدد أبحاث ومقالات

صفحة

- تأملات في اختصاص التحكيم بمنازعات عقود الدولة
للمستشار الدكتور / إبراهيم على حسن ٣
- تعليقات على الأحكام المصرية :
- عدم الدستورية وأثره في الأحكام النهائية
- تعليق على الحكم الصادر من محكمة النقض بجلسة ١٩٩٦/١١/٢٨ في الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٦٢ ق للمستشار / عبد المنعم إسحاق خليل محمد ٢٨
- تعليق على حكم محكمة النقض في الطعن المدني رقم ١١٠٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠ للدكتور المستشار م. / عبد الله أحمد السيد خلف ٤٢

أحكام وفتاوى

من أحكام المحكمة الدستورية العليا :

- * دعوى الدستورية - حق الملكية - علاقة إجارية - علاقة عقدية - تكافؤ المصالح - حكمت المحكمة بعدم دستورية ما نصت عليه المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر من أن (وفيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر مصاهرة حتى الدرجة الثالثة ، يشترط لاستمرار عقد الإيجار إقامتهم في المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو مدة شغله للمسكن أيتهما أقل) - أساس ذلك ٤٥
- * محكمة دستورية عليا - رخصة التصدي - مبدأ تكافؤ الفرص - نقابات المهن التمثيلية - تعدد - لا مخالفة للدستور - تنظيم نقابي - حرية الإبداع - استقلال كل مهنة بنقابتها - حكمت المحكمة أولاً بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٨ في شأن إنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن التمثيلية والسينمائية من إلزام طالب التصريح بأن يؤدي إلى صندوق الإعانات والمعاشات بالنقابة رسماً نسبياً مقداره ٢٠ ٪ من الأجور والمرتبات التي يحصل عليها نتيجة التصريح المؤقت ، ثانياً بعدم دستورية المادة الخامسة مكرراً من هذا القانون - أساس ذلك ٥٠

(١٣ - هيئة قضايا الدولة)

- ٤٨
٣
٨٩٢
- * دعوى الدستورية - تنظيم تشريعي لحق التقاضي - إدعاء مباشر - وظيفة عامة - مبدأ المساواة - رفضت المحكمة الطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وذلك فيما نصت عليه من حظر رفع الدعوى الجنائية بالطريق المباشر ضد الموظف أو المستخدم العام أو رجال الضبط عن جريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها - أساس ذلك ٦١
- * دعوى الدستورية - المصالح الحيوية للدولة - ملكية - أجناب - مبادئ الشريعة الإسلامية - تشريعات سابقة على التعديل الدستوري - رفضت المحكمة الطعن بعدم دستورية نص المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجناب للأراضي الزراعية - أساس ذلك ٦٦
- * دعوى الدستورية - مطاعن شكلية - مطاعن موضوعية - نصوص تشريعية - تفسير - أوضاع إقتصادية - التنمية الإقتصادية والإجتماعية - استثمار - شركات قطاع الأعمال العام - تداول أسهم الشركات التابعة لشركة قابضة - الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله لا ينطوي على مخالفة دستورية - رفضت المحكمة الطعن بعدم دستورية القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ الذي أقيم على مخالفته الأوضاع والإجراءات التي رسمها الدستور في المادتين ١٩٤ و ١٩٥ منه - أساس ذلك ٦٩
- * دعوى الدستورية - مصلحة شخصية مباشرة - أحكام المحكمة الدستورية العليا لا تقبل تعقيبا منها أو من غيرها - نص تشريعي - قانون جنائي - هدف العقوبة الجنائية - رفضت المحكمة الطعن بعدم دستورية صدر المادة ١٥٢ من قانون الزراعة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ مع بنديها (ب) و (هـ) وقررتها الأخيرة والفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٥٦ من القانون المذكور - أساس ذلك ٧٨
- * دعوى الدستورية - ملكية - علائق إيجارية - قوانين إستثنائية - تقدير الأجرة - إسكان فاخر - رفضت المحكمة الطعن بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بالعلاقة بين المؤجر والمستأجر - أساس ذلك ٨٢



٢٦
٣١
١٩٤٢

- محكمة دستورية عليا - دعوى الدستورية - قاعدة قانونية - مصلحة - مبادئ
- الشريعة الإسلامية - المدى الزمني للمادة الثانية من الدستور بعد تعديلها - رسوم التوثيق والشهر العقاري - ضرائب - رسوم - عدالة إجتماعية - حكمت المحكمة أولاً ١ - بعدم دستورية ما تضمنه البند (ج) من المادة ٢٦ من القرار بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ ، قبل تعديلها بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ ، في شأن الأراضي الزراعية الكائنة في ضواحي المدن ورفعت عنها الضريبة لخرجها من نطاق الأراضي الزراعية ، من تقدير قيمتها بحيث لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً للمتر المربع في المناطق السياحية وخمسين جنيهاً للمتر المربع في غيرها كحد أدنى - (ب) بعدم دستورية نظام التمرى عن القيمة الحقيقية لهذه الأراضي وتحصيل رسم تكميل ، بعد اتخاذ إجراءات الشهر عن الزيادة التي تظهر في هذه القيمة - ثانياً برفض الدعوى الدستورية بالنسبة إلى الطعن على المادة ٢٦ من القرار بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ قبل تعديلها بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ ٨٥
- * دعوى الدستورية - المصلحة الشخصية المباشرة - التنظيم العام لسلطة الإستيلاء المؤقت على العقار - ملكية خاصة - حماية - إستيلاء - إيجار - الإستيلاء غير الموقوت مخالف للدستور - حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة الأولى من القانون رقم ٥١٢ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التعليم سلطة الإستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعايد التعليم - أساس ذلك ٩٢
- * دعوى الدستورية - شرط المصلحة الشخصية المباشرة - عقوبة - جريمة - جرائم عمدية - شخصية العقوبة - صحافة - حرية التعبير - حرية الصحافة - جواز افتراض الخطأ في المسؤولية التقصيرية - حكمت المحكمة أولاً بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات من معاقبة رئيس تحرير الجريدة ، أو المحرر المسئول عن قسمها الذي حصل فيه النشر إذا لم يكن ثمة رئيس تحرير ، بصفته فاعلاً أصلياً للجرائم التي ارتكبت بواسطة صحيفته - ثانياً بسقوط فقرتها الثانية - أساس ذلك ٩٦
- * دعوى الدستورية - نص تشريعي - محكمة دستورية - رقابة دستورية - حق الملكية - حقوق عينية - علائق إيجارية - قيود إستثنائية - تكافؤ مصالح الأفراد - حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع المساكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، وذلك فيما نصت عليه من استمرار الإجارة التي عقدها المستأجر في

لر - وظلغة عامة
٢٢٢ من قانون
ك فيما نصت عليه
ظف أو المستخدم
ته أو بسببها
٩٩
مبادئ الشريعة
المحكمة الطعن
١٩٠ يحظر تلك
٩٩
س تشريعية
- استثمار
ركة قابضة
ية - رفض
أي أقيم على
و ١٩٥ منه
٩٩
تورية العليا
دف العقوبة
من قانون
مع بنديها
من القانون
٧٨
الأجرة
من المادة
بالعلاقة
٨٢

١٩٢

شأن العين التي استأجرها لمزاولة نشاط حرفي أو تجاري لصالح ورثته بعد وفاته -
أساس ذلك

- * دعوى الدستورية - شرعية الجرائم والعقوبات - القانون الأصلح للتمتع - قانون جنائي - علائق إيجارية - قوانين استثنائية - مقدم الإيجار - حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٦ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه من تجريم تقاضى مقدم إيجار يزيد على أجرة سنتين مرتبطة بالعقوبة على مخالفتها التي قررتها المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - أساس ذلك

من أحكام محكمة النقض :

- * اختصاص - مفاد نص المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن المشرع لم يسغ على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ولاية القضاء في المنازعات التي تقوم بين فروع السلطة التنفيذية
- * اختصاص - المحاكم المدنية تختص بنظر طلب رد الحال إلى ما كانت عليه قبل وقوع الفعل الضار أو بطلب التعويض عنه
- * حكم - ماعية الحكم المنهى للخصومة الذي يجوز الطعن فيه
- * دعوى - يتعين أن تكون مخاطبة الشخص الاعتباري في مواجهة النائب القانوني عنه - رئيس المدينة هو وحده صاحب الصفة في تمثيل وحدته المحلية وهي المدينة قبل الغير
- * اختصاص - المشرع ألزم كل من يتقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار بالمخالفة لأحكام قانون إيجار الأماكن بداء مثلى ما تقاضاه إلى صندوق تمويل الإسكان الاقتصادي بالمحافظة وتختص بذلك المحاكم بتشكيلها الجنائي لا بهيئتها المدنية
- * جمارك - التعويض عن العجز في مشمول رسالة يقدر بواقع مائة جنيه استرليني
- * ملكية - يتعين على الحكم الميث للتملك بالتقادم أن يعرض لشروط وضع اليد ١٣٥
- * دعوى إخلاء - اشتراط المشرع لثبوت استعمال المستأجر أو سماحه باستعمال المكان المؤجر بطريقة ضارة بسلامة المبنى أن يصدر حكم قضائي قاطع في ثبوت هذه الإساءة

١٣٨

حجية الحكم - إذا كان المستأجر ولم يسدده
التعرض له
حكم - وإن كان المستأجر
وفي تفسير المادة ١٣٦
سائناً
من أحكام المحكمة الإدارية
عقد إداري -
- أحكام اللط التي
الإدارية ويتم
تأمين اجتماع
القانون رقم ١٣٦
جهة
الوحد
طعن -
ترقية بال
فإن ذلك
التجارة
المرش
بدا
.....



٢٨
٣
١
١٩٣٣

محتويات العدد

أبحاث ومقالات

صفحة

الممارعات الإنتخابية الإدارية في الأردن

الأور / على خطار شطناوي ٢

النظر البحري في ظل قانون التجارة البحرية

المشار / مدحت حافظ إبراهيم ٢٢

أحكام وقضايا

أحكام المحكمة الدستورية العليا :

دعوى الدستورية - شرط المصلحة - علانق إيجارية - حرية التعاقد - لجان

تهديد الأجرة - الملكية الخاصة ليست حقاً خالصاً - رفضت المحكمة الطعن

بعدم دستورية المادتين ٨ و ٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار

الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - أساس ذلك ٧٦

دعوى الدستورية - محكمة دستورية عليا - سلطة المشرع في مجال تنظيم الحقوق

- معاش - الحق في المعاش - حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرتين الأولى

والثانية من المادة (٤٠) من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩

لسنة ١٩٧٥ - أساس ذلك ٨٢

دعوى الدستورية - شرط المصلحة - تفسير النصوص القانونية - إذا كان طلب

التفسير المطروح على المحكمة لا هو بتفسير تشريعي يصدر عنها وفق الأحكام

المنصوص عليها في المادتين (٢٦ و ٢٣) من قانونها ولا بتفسير يقتضيه الفصل

في مسائل دستورية بمعنى الكلمة تتولاه وفقاً للمادتين (٢٧ و ٢٩) من هذا

القانون ، ولا بتفسير يرتبط بفصلها في تنازع الإختصاص أو تناقض الأحكام على

ما تقضي به المواد (٢٥ و ٢٦ و ٢٣) من ذلك القانون فإن هذا الطلب يكون غير

مقبول ٨٦

دعوى الدستورية - نطاقها - زوجية - تطبيق - شريعة إسلامية - أصل التحكيم

- أحكام الدستور متكاملة لا تتنافر فيها - مصلحة الأسرة - رفضت المحكمة

الطعن بعدم دستورية نص المادة الحادية عشرة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة

١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية ٨٩

* دعوى الدستورية - مصلحة شخصية مباشرة - إشتباه - تهريب جمركي - جريمة - أركان - افتراض البراءة - حكم قضائي - قرائن قانونية - مجازمة منفصلة - عدالة جنائية - مشغولات ذهنية - دائرة جمركية - أصل البراءة - سلطة المشرع في تنظيم الملكية - حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة ١٥ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ فيما نصت عليه بعدم جواز دمج المشغولات الذهنية إذا لم يقدم حائزها الدليل على دخولها البلاد بطريق مشروع ٩٥

* دعوى الدستورية - بناء - ترخيص - تنظيم الحقوق - مفاضلة بين البدائل - جزاء جنائي - وقف الأعمال - رقابة قضائية - نصوص عقابية - تعميم - تنظيم تشريعي - نطاق رقابة المحكمة الدستورية - مبدأ خضوع الدولة للقانون - أعمال البناء - مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات - غرامة - مقدارها - عقوبة - تفريغ العقوبة وتبرجها - وقف تنفيذ العقوبة - شخصية العقوبة وتناسبها مع الجريمة محلها - أولاً حكمت المحكمة بعدم دستورية ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة رقم ٢٤ من قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ من عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ويسقط ما يتصل بهذا النص من أجزاء فقرتها الثالثة - ثانياً رفضت المحكمة الطعن بعدم دستورية المادتين ١٦ و ٢٤ فقرة أولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ١٠٢

* دعوى الدستورية - نصوص الدستور تجمعها وحدة عضوية تحقق تماسكها - وجوب التزام السلطة التشريعية بأحكام الدستور - مفهوم العدالة الاجتماعية - نصوص الدستور لا تتعارض ولا تتماهى - حماية حق الملكية تنصرف إلى أشكالها كافة - الملكية لا تزول إلا إذا كسبها أغيار وفقاً للقانون - علائق إجبارية - لا يجوز تقرير حقوق تؤدي إلى الإنتهاز والإستغلال - حق المستأجر من شخصي وليس حقاً عينياً - لا يجوز أن ينقلب الإيجار إرثاً - المعاملة التفضيلية دون مسوغ مخالفة للدستور - دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة - واجب المشرع في تحقيق التوازن في العلائق الإجبارية - قاعدة التضامن الإجتماعي - عدم دستورية نص تشريعي مؤداه إسقاط النصوص المرتبطة به إرتباطاً لا بقطعة التجزئة - حكمت المحكمة بعدم دستورية ما نصت عليه المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع المساكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر

١٩٣١
١٩٣١
١٩٣١



من أن . وفيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر نسباً حتى الدرجة الثالثة ، يشترط
للمستأجر عقد الإيجار ، إقامتهم في المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة
المستأجر أو تركه العين أو مدة شغله للمسكن أيتهما أقل ١١١

دعوى الدستورية - نطاق الدفع بعدم الدستورية - بضائع - نقل - طائرة - قانون
جمركي - قوائم شحن - غرامة جمركية - التمييز بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية
المدنية واجتماعهما - الغرامة الجمركية ليست تعويضاً مدنياً - جريمة إدخال
بضائع بطريق غير مشروع - غرامة - تدرج العقوبة - افتراض البراءة - جريمة
الاغريب الجمركي جريمة مدنية - حكمت المحكمة أولاً : بعدم دستورية ما تضمنته
المواد ٢٧ و ٢٨ و ١١٧ من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة
١٩٦٢ « من إعتبار مجرد النقص في عدد الطرود المفرغة أو محتوياتها عما أدرج
في قائمة الشحن قرينة على تهريبها ، مستوجباً فرض الغرامة المنصوص عليها
في المادة ١١٧ من هذا القانون ، ما لم يبرر الريان أو قائد الطائرة هذا النقص -
ثانياً : وبعدم دستورية ما تضمنته المادة ١١٩ من ذلك القانون من تخويل مدير
الجمارك الإختصاص بفرض الغرامة المشار إليها - ثالثاً : يسقط الأحكام الأخرى
التي تضمنتها النصوص المطعون عليها والتي ترتبط بأجزائها المحكوم بعدم
دستوريتها إرتياداً لا يقبل التجزئة ١٢٢

دعوى الدستورية - مصلحة شخصية مباشرة - حقوق وحرية أساسية لمن يقيمون
على إقليم الدولة - سيادة - حقوق غير المواطنين - معايير دولية - تدخل المصالح
- أمم متحدة - إعلان - حقوق غير المواطنين في البلد الذي يعيشون فيه -
توازن - حرية التعاقد قاعدة أساسية يقتضيها الدستور صوباً للحرية الشخصية -
التطور الراهن للحقوق الأساسية للإنسان - إختيار الوكيل أو الكفيل - حكمت
المحكمة بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة (٢٥) من قانون رسوم الطيران
المدني ومقابل استغلال حقوق النقل الجوي وإشغال واستغلال مبانئ وأراضي
الوانئ الجوية والمطارات الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ وذلك فيما نصت
عليه من « وتتولى مؤسسة مصر للطيران الوكالة أو الكفالة في هذه الصالة »
..... ١٣٠

من أحكام محكمة النقض :

عقد - شرط المنع من التصرف يصح إذا بني على باعث مشروع واقتصر على مدة

من أن . وفيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر نسباً حتى الدرجة الثالثة ، يشترط
للمستأجر عقد الإيجار ، إقامتهم في المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة
المستأجر أو تركه العين أو مدة شغله للمسكن أيتهما أقل ١١١
دعوى الدستورية - نطاق الدفع بعدم الدستورية - بضائع - نقل - طائرة - قانون
جمركي - قوائم شحن - غرامة جمركية - التمييز بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية
المدنية واجتماعهما - الغرامة الجمركية ليست تعويضاً مدنياً - جريمة إدخال
بضائع بطريق غير مشروع - غرامة - تدرج العقوبة - افتراض البراءة - جريمة
الاغريب الجمركي جريمة مدنية - حكمت المحكمة أولاً : بعدم دستورية ما تضمنته
المواد ٢٧ و ٢٨ و ١١٧ من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة
١٩٦٢ « من إعتبار مجرد النقص في عدد الطرود المفرغة أو محتوياتها عما أدرج
في قائمة الشحن قرينة على تهريبها ، مستوجباً فرض الغرامة المنصوص عليها
في المادة ١١٧ من هذا القانون ، ما لم يبرر الريان أو قائد الطائرة هذا النقص -
ثانياً : وبعدم دستورية ما تضمنته المادة ١١٩ من ذلك القانون من تخويل مدير
الجمارك الإختصاص بفرض الغرامة المشار إليها - ثالثاً : يسقط الأحكام الأخرى
التي تضمنتها النصوص المطعون عليها والتي ترتبط بأجزائها المحكوم بعدم
دستوريتها إرتياداً لا يقبل التجزئة ١٢٢
دعوى الدستورية - مصلحة شخصية مباشرة - حقوق وحرية أساسية لمن يقيمون
على إقليم الدولة - سيادة - حقوق غير المواطنين - معايير دولية - تدخل المصالح
- أمم متحدة - إعلان - حقوق غير المواطنين في البلد الذي يعيشون فيه -
توازن - حرية التعاقد قاعدة أساسية يقتضيها الدستور صوباً للحرية الشخصية -
التطور الراهن للحقوق الأساسية للإنسان - إختيار الوكيل أو الكفيل - حكمت
المحكمة بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة (٢٥) من قانون رسوم الطيران
المدني ومقابل استغلال حقوق النقل الجوي وإشغال واستغلال مبانئ وأراضي
الوانئ الجوية والمطارات الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ وذلك فيما نصت
عليه من « وتتولى مؤسسة مصر للطيران الوكالة أو الكفالة في هذه الصالة »
..... ١٣٠
من أحكام محكمة النقض :
عقد - شرط المنع من التصرف يصح إذا بني على باعث مشروع واقتصر على مدة



- معقولة - مخالفة الشرط المانع من التصرف أثرها بطلان التصرف المخالف دون
 حاجة إلى فسخ التصرف الأصلي ١٢٨
- * ضرائب - ضريبة التصرفات العقارية لا تخضع للطعن أمام لجنة الطعن
 ١١٠
- * إختصاص - طعن المحكمة الجزئية تختص نوعياً بالفصل في كافة المنازعات
 المتعلقة بتكوين حصص الشركاء في المال الشائع - الإعتراض على قائمة شهود
 بيع العقار الذي تعذر قسمته عيناً بالمزاد تختص بالفصل فيه المحكمة الجزئية
 أثر ذلك ١١١
- * ضرائب - حكم - يتعين تمثيل النيابة العامة في جميع المنازعات الضريبية .. ١١٢
- * رسوم - المبالغ التي يطلب الحكم بها هي المعول عليها في حساب الرسوم
 النسيية ١١٣
- * قانون - ماهية قاعدة « الغش يبطل التصرفات » ١١٤
- * قانون - التعليمات الإدارية ليس لها القوة الملزمة ولا تنزل منزلة التشريع -
 العبرة في طلبات الخصوم في الدعوى هي بما يطلبونه على وجه صريح
 جازم ١١٦
- * إختصاص - القضاء العادي هو صاحب الولاية العامة في نظر المنازعات المدنية
 والتجارية ويجب عدم التوسع في أي قيد يضعه المشرع للحد من هذه الولاية -
 وجوب بيان دلالة المستند المقدم لمحكمة الاستئناف عند التعلل على الحكم أمام
 محكمة النقض - أثر مخالفة ذلك ١١٨
- * حراسة - الحارس القضائي يصبح بمجرد تعيينه نائباً عن صاحب الحق فيما
 يتعلق بالمال الموضوع تحت الحراسة - متى أصبح قرار الهدم أو الترميم
 نهائياً يصور حكم بتأييده فإنه يتمتع سحبه أو إلغاؤه أو تعديله - يختص القضاء
 العادي بالمنازعات المتعلقة بإيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر
 ١٥١
- * طعن - النزول عن الطعن أو ترك الخصومة فيه بعد إنقضاء ميعاد الطعن
 يتضمن بالضرورة نزولاً عن الحق ولا يملك المتنازل أن يعود إلى ما أسقط حقه
 فيه ١٥٤

٢٨٥
٣١
١٩٣٥



محكمة الموضوع - بحث أمر تحقق مناط حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر
القضى أو عدم تحققه بعد فصلاً في مسألة موضوعية تستقل بها محكمة
الموضوع - طلب نذب خبير في الدعوى ليس حقاً للخصوم ١٥٥
مسئولية - ماهية السبب المنتج في إحداث الضرر ١٥٦
من أحكام المحكمة الإدارية العليا :

دعوى - يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى أو الطعن إذا لم يقدم المحامي أو يثبت
سند وكالته قبل حجز الدعوى أو الطعن للحكم - لا يشترط التظلم من قرارات إنهاء
الخدمة للإستقالة الضمنية قبل اللجوء إلى القضاء يطلب إلغائها ١٥٧
قرار إدارى - القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - سريانه على الكافة - القانون لا
يجوز الترخيص بإنشاء المباني أو إقامة الأعمال إلا وفقاً للتخطيط العام والتفصيلي
وخطوط التنظيم المعتمدة ١٥٩
إختصاص محلى - الدفع بعدم الإختصاص المحلى ليس من الدفوع المتعلقة بالنظام
العام - المادة ١٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ - قرار إدارى سلبى - حالات
غلق الصيدليات - متى اتصلت هيئة مفوضى الدولة بالدعوى وأعدت تقريراً
بالرأى القانونى فيها فإنه ليس من الضروري أن يكون التقرير قد تعرض لموضوع
الدعوى ١٦٠
ماملون مخيون بالدولة - ترقية بالاختيار - الإلغاء النسبى والإلغاء المجرى - لا
تثريب على جهة الإدارة إن لم تستخدم حقها المنصوص عليه في المادة ٢٧ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولا يصم قرارها المطعون عليه بعدم المشروعية - آثار
ذلك ١٦٣
دعوى التفسير لا يكون لها من سند طالما أن قضاء الحكم المطلوب تفسيره لم يشبه
معرض أو يخالطه إبهام ١٦٤
حكم - إذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى نتيجة لا تتفق مع الأسباب التي تضمنها
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون - العاملون في المساجد - تعيين - القانون رقم
٦٢ لسنة ١٩٧٣ ١٦٦
مدارس فنية عسكرية - جهة الإدارة تملك إذا ما صدر قرار معيب بعيب عدم
الإختصاص وهو لا يتعلق بصحة القرار موضوعياً فإنه يجوز لجهة الإدارة إعادة

٢٨
٣
١٩٤

محتويات العدد

أبحاث ومقالات

صفحة	
الحكيم النواى كوسيلة للتسوية السلمية فى المنازعات الدولية وإتفاقية التحكيم بين دولتى اليمن وإريتريا بخصوص النزاع على أرخبيل حنيش فى البحر الأحمر .	٣
الأستاذ المستشار/ محمود فكرى السيد بيمى	٣
إختصاص فى إصدار قرار التعميل .	
استشار الدكتور/ عبد الفتاح عبد الحليم عبد البر	٥١
أحكام	

أحكام المحكمة الدستورية العليا :

دعوى الدستورية - محكمة دستورية عليا - رقابة على دستورية القوانين - مصاحبة
لشخصية مباشرة - تنظيم الحقوق - مساواة المرأة بالرجل - نصوص الدستور لا
للعراض ولا تتماهى بل تتساند - علاقة زوجية - أسرة - عمل المرأة - ملكية خاصة
« تملك أرض زراعية - تضامن إجتماعى - حكمت المحكمة بعدم دستورية قرار وزير
الزراعة واستصلاح الاراضى رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٩١ وذلك فيما نص عليه من أنه «فى
حالة سابقة إنتفاع أحد الزوجين بأرض زراعية فلا يحق للطرف الآخر الإنتفاع مرة
أخرى» ٦٩

دعوى دستورية - مصلحة شخصية مباشرة - ملكية خاصة - صون الملكية الخاصة
وعاقبتها لا يجتمعان - الاستيلاء غير الموقوف يعادل فى أثره نزع الملكية - استيلاء
مؤبد - إخلال بمبدأ المساواة - حكمت المحكمة أولاً بعدم دستورية ما تضمنته البند
(د) من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين،
من جواز الاستيلاء على أى عقار أو تكليف أى فرد بأى عمل لمدة غير محدودة - ثانياً :
بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة (١٢) من قرار وزير التموين
والنجارة الداخلية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٦ فى شأن القواعد المنظمة لتداول المواد
البتروولية ، من حظر تغيير ملاك العقارات الكائنة بها محطات خدمة السيارات أو محال
بيع المواد البتروولية بكافة أنواعها لنشاطها الأسمى بعد إنهاء أو انتهاء عقود
استئجارها ، وكذلك تركهم لها دون مستقل يكفل استمرار العمل بها على الوجه
العتاد ٧٥

دعوى الدستورية - جزاء جنائى - وقف تنفيذ العقوبة - تقريد العقوبة - عقوبة الغرامة
- كرامة الانسان وحرية تعنوان قدرأ على مجرد الاغراض المادية - حكمت المحكمة



٢٤٦
٣١
٢٤٦

يعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ١٥٤ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة ٨٠

* دعوى الدستورية - المصلحة الشخصية المباشرة - عقد - شريعة المتعاقدين - مسئولية عقدية - حرية شخصية - تشريع - تضامن إجتماعي - قانون جنائي - رقابة دستورية - نقل حق عيني - التزام البائع بالتسليم - نص عقابي - خلوه من التجهيل والغش - النظام الاختصاصي للعدالة الاجتماعية - رفضت المحكمة الطعن بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن معنى الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر.. ٨٣

* دعوى الدستورية - مصلحة شخصية مباشرة - سلطة تشريعية - قانون - تنفيذ أحكامه - نطاق اللائحة التنفيذية - حرية شخصية - حرية التعاقد روابط إجبارية - الملكية لا يجوز تنظيمها إلا بقانون - تبادل الوحدات السكنية - مؤدى تبادل الاعيان المؤجرة - حكمت المحكمة : أولاً : بعدم دستورية الفقرة الثالثة من المادة ٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - ثانياً : يسقط أحكام اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بقرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ وذلك في مجال تطبيقها بالنسبة إلى تبادل الوحدات السكنية ٩١

* دعوى الدستورية - مسكن - علاقة عمل - اعتداد قانوني - أزمة الاسكان - الضرورة - تقدر بقدرها - مزايا بسبب العمل - انقضاء عقد العمل - انقضاء الحق في الاجر - رفضت المحكمة الطعن بعدم دستورية نص البند (١) من المادة الثانية من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الذي يقضى بعدم سريان الاحكام التي تضمنها الباب الأول لهذا القانون على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت وغيرها من المساكن التي تشغل بسبب العمل ٩٨

* دعوى الدستورية - الحصانة الدستورية للتدابير الثورية - تقيد المحكمة الدستورية العليا بأحكام المحكمة العليا - مادة ١٩١ من دستور ١٩٥٦ - شرط المصلحة - تحديد نطاق الدعوى - مصادرة أموال أسرة محمد علي - الحصانة التي تضمنتها المادة ١٩١ من دستور سنة ١٩٥٦ - المصادرة التي عناها مجلس قيادة الثورة - حق النقاضي - ترضية قضائية - حكمت المحكمة أولاً : بعدم دستورية ما نص عليه المادة ١١ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة ، من عدم جواز الطعن بأي طريق في قرارات اللجنة العليا الصادرة بتأييد أو تعديل أو إلغاء قرارات اللجنة الابتدائية المنصوص عليها في المادة العاشرة من هذا القانون ، والمصادرة في شأن المنازعات المتعلقة بمصادرة أموال أسرة محمد علي . ثانياً : بعدم

دستورية الفقرة الأولى
أسرة محمد علي
بمصادرة أموال أسرة
أشخاص يتمتعون
الفقرة الثانية من
نص المادة ١٥٤ من
إذا كان أصحابها
طريقها
دعوى الدستورية
القرص - نطاق
حق شخصي
دستورية المادة
وتنظيم العلاقة
في مجال
منه
طلب التماس
جنائي
التحالة
الآدم
حكم
٤٩
ثاني
من
دعوى
العليا
نطاق
١٩١
من
١١
عدم جواز الطعن
قرارات اللجنة
والمصادرة في شأن



٢٤٧
٣
١
٨٩٤

القرة الفقرة الأولى من المادة ١٤ من القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن أموال
محمد علي الصادرة ، وذلك فيما تضمنته من عدم جواز سماع الدعاوى المتعلقة
بأموال أسرة محمد علي ، وإن كان موضوعها أموال تلقاها ، عن غير طريقها
لمن يتتبعون إليها ، أو اكتسبها أشخاص من غير أفرادها . ثالثاً : بعدم دستورية
المادة الثانية من المادة ١٤ من هذا القانون بكامل أجزائها . رابعاً : بعدم دستورية
المادة ١٥ من هذا القانون في مجال تطبيقها بالنسبة إلى أموال تمت مصادرتها
كان أصحابها لا يتتبعون لأسرة محمد علي ، أو يرتبطون بها ويلقبوها من غير
طريقها ١٠٢

في الدستورية - شرط المصلحة - خصوصية دستورية - تأجير مقروشات - مبدأ تكافؤ
فرص - نطاق المادة ٥٧ من الدستور - حرية التعاقد - حق الملكية - حق المستأجر
في شخصي وليس حقاً عينياً - تضامن اجتماعي - حكمت المحكمة . أولاً : بعدم
دستورية المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن
لتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر . ثانياً : بسقوط نص المادة ٤٥ من هذا القانون
في مجال تطبيقها بالنسبة إلى الأماكن التي تم تأجيرها عفواً وفقاً لنص المادة ٤٠
من ١٠٨

في التدخل - شرط قبول - دعوى الدستورية - مصلحة شخصية مباشرة - جزاء
جنائي - تعديل دستوري - نطاق المادة ٥٧ من الدستور - حرية شخصية - حرية
التعاقد - حماية الملكية الخاصة - حد أقصى للملكية الزراعية - حق الانتخاب مكان
الإقامة - حرمة المياه الخاصة - حظر احتجاز أكثر من مسكن «ذات لا مشور -
حكمت المحكمة . أولاً : بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم
٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ،
ثانياً : بسقوط نص المادة ٧٦ من هذا القانون في مجال تطبيقها بالنسبة لاحتجاز أكثر
من مسكن في البلاد الواحد ١١٦

دعوى الدستورية - تفريد العقوبة - عشوائية العقوبة من زاوية دستورية - وقف تنفيذ
العقوبة - غرامة - عقوبة سائبة الحرية - شخصية العقوبة وتناسلها مع الجريمة
محليها - حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
بقبح القش والتدليس ١٢٤

دعوى الدستورية - رقابة قضائية على دستورية القوانين - محكمة دستورية عليا -
اختصاص القضاء الإداري - ضريبة - تعريفا - سلطة تشريعية - نزع الموارث -
عدالة اجتماعية - بيع بالمزاد - ضريبة - ضريبة على رأس المال - تصرفات عقارية -
حكمت المحكمة أولاً : بعدم دستورية البند ١٢ من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧



الصفحة

أبحاث ومقالات

* القطر البحري في ظل قانون التجارة البحرية

المستشار / مدحت حافظ إبراهيم

* تحركات نقل وتذب العاملين

تعليقي على حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٥٧٨ لسنة ٣٣ ق. بجلسته

١١/٣/١٩٩٠ للمستشار الدكتور / عبد الفتاح عبد الحليم عبد البر ... ٣٢

أحكام وفتاوى

من أحكام المحكمة الدستورية العليا :

* دعوى الدستورية - جريمة تاجير مكان أو جزء منه أو بيعه أو تمكين آخر منه على

خلاف عقد سابق - افتراض البراءة - حق الدفاع - حكمت المحكمة بعدم

دستورية نص الفترة الأولى من المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في

شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، وذلك بما

تضمنته من افتراض علم مؤجر المكان أو جزء منه بالعقد السابق الصادر من

نائبه أو من أحد شركائه أو نائبيهم ١٩

دعوى الدستورية - مصلحة شخصية مباشرة - دولة قانونية - مفاهيم

الديموقراطية - أثر عدم النشر - شرعية إستورية - سقوط النصوص الترتيبية

حكمت المحكمة : أولاً : بعدم دستورية قرار وزير الإدارة المحلية رقم ١١١ لسنة ١٩٧١ بـ : الترخيم المحددة للمجالس المحلية - ثانياً : بسقوط الأحكام التي

١٩٧١ بشأن الرسوم الموحدة للمجالس المحلية - تأييد: استعارة المحامى
تضمنتها المادة الرابعة من قانون إصدار قانون نظام الإدارة المحلية الصادر

تضمنتها المادة الرابعة من قانون إصدار قانون تنظيم الإحصاءات
بالمقرر بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وكذلك التي احتواها قرار رئيس مجلس

الوزراء رقم ٨٧ لسنة ١٩٩٠

دعوى الدستورية - مصلحة شخصية مباشرة - تشريع - تنظيم الحقوق -

مساواة المواطنين أمام القانون يندرج تحته مساواتهم أمام القضاء - مصروفات

الدعوى - حكم نهائى - التقاضى على درجتين - إلزام من كسب الدعوى على

سبيل الاستثناء بمصرفاتها في حالات محددة - حكمت المحكمة بعدم دستورية

الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية

٢٨
٢
١
٨٩٥



٢٣٣-

ورسوم التوزيع في المواد المدنية وذلك فيما تضمنته من أن الطعن في الحكم
بطريق الاستئناف لا يحول دون تحصيل الرسوم القضائية ممن حكم ابتدائياً

بإلزامه بها ٧٧

* دعوى الدستورية - مصلحة شخصية مباشرة - ملكية خاصة - حماية دستورية

- ملكية شائعة - قسمة - تصفية حالة الشبوع - رفضت المحكمة الطعن بعدم

دستورية نص المادة ٨٤١ من القانون المدني فيما تضمنه من بيع المال الشائع

بالطرق المبينة بقانون المرافعات وذلك إذا تعذر قسمته بغير نقص كبير في

قيمه ٨٢

* دعوى الدستورية - محكمة دستورية عليا - مصلحة شخصية مباشرة - سلطة

المشرع في تنظيم الحقوق - مبدأ المساواة - إعانة التهجير - رفضت المحكمة

الطعن بعدم دستورية نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح

إعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة المعدل بالقانون رقم

٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شأن ضم إعانة التهجير إلى المرتب والمعاش ٨٥

* دعوى الدستورية - اختصاص - محكمة دستورية عليا - منشآت مصرفية -

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الطعن بعدم دستورية البند ثانياً من

المنشور الدوري رقم ٣٠٨٨ لسنة ١٩٨٧ بشأن قواعد صرف حوافز الانتاج

للعاملين ببنك مصر ٨٩

* دعوى الدستورية - الضريبة - الرسم - عدالة اجتماعية - منفعة جماعية -

أغراض التمويل - حكمت المحكمة بعدم دستورية البند (خامساً) من المادة (٥١)

من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء نقابة المهن الفنية التطبيقية ، فيما نص

عليه من تخويلها حق اقتضاء رسم قدره مليم واحد على إنتاج الشيكارة من

الأسمنت وزن ٥٠ كيلوجرام ٩٢

* دعوى الدستورية - قرار - ضريبة - اثر رجعي - منطقة حرة - أعباء - محلية -

تفويض - - - بضائع - إفراج - شروط اقتضاء الضريبة - حكمت المحكمة بعدم

دستورية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٢ وكذلك قرار وزير المالية

رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن القواعد التنفيذية لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم

٦٩٥ لسنة ١٩٨٢ وذلك فيما تضمنه من سريان أحكامهما بأثر رجعي ٩٥

* دعوى الدستورية - محاماه - مراحل التقاضي - خصومة قضائية - صحيفة

الدعوى - توقيع الحامي - مبادئ الشريعة الإسلامية - تكليف - مساواة -



٢٨
٢
١٩٥٥

- رفضت المحكمة الطعن بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة ٥٨ من قانون
المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ١٠٠
- * دعوى الدستورية - رقابة قضائية - شرعية دستورية - أحكار - اعيان موقوفة -
شرعية إسلامية - تصفية الأحكار - إنهاء الأحكار - إنتفاء الأثر الرجعي -
رفضت المحكمة الطعن بعدم دستورية المادة (١٢) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٢
فى شأن إنهاء الأحكار ١٠٤
- * دعوى الدستورية - محكمة دستورية عليا - رقابة قضائية - نقابات عمالية وحدة
الحركة النقابية - ديموقراطية - دفع بعدم الدستورية - مصلحة شخصية -
مباشرة - حرية التعبير - تعدد الآراء - حق الاقتراع - تدفق الحقائق -
مرشحون - حق الفوز - تنظيم العملية الانتخابية - الاتحاد العام لنقابات
العمال - اختصاص - أولاً : حكمت المحكمة بعدم دستورية البند (ج) من المادة
٣٦ من قانون النقابات العمالية الصادر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ ويسقط ما
يقابله من الأحكام التى نص عليها البند الثانى من المادة السادسة من قرار وزير
القوى العاملة رقم ١٤٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن إجراءات الترشيح والانتخاب لتشكيلات
المنظمات النقابية العمالية - ثانياً : رفضت المحكمة الطعن بعدم دستورية المادتين
٤١ و ٦٤ من قانون النقابات العمالية ١٠٧
- * دعوى الدستورية - بحث الاختصاص الولائي يسبق بحث شكل الدعوى - محكمة
دستورية عليا - قطاع الأعمال العام - أشخاص القانون الخاص - مكافأة
تعويضية - معاش مبكر - حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الطعن بعدم
دستورية قرار الشركة القابضة للصناعات الغذائية الصادر بتاريخ ١٢/٧/١٩٩٦
فى شأن مقدار التعويض المستحق للمدعيتين فى شأن أحالتهما بناء على طلبهما
إلى المعاش المبكر ١١٦
- * دعوى الدستورية - تفريد العقاب - سياسة جنائية - وقف تنفيذ العقوبة - وظيفة
قضائية - حرية شخصية - محاكمة منصفة - حكمت المحكمة بعدم دستورية نص
المادة (١٥) من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة
السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والأغاني والمسرحيات والمنولوجات
والأسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتى وذلك فيما نصت عليه من عدم جواز
وقف تنفيذ عقوبة الغرامة ١١٨
- * دعوى الدستورية - شرط المصلحة - معارضة - حكم ابتدائى وحكم استئنافى -

حق التقاضي - ضمانات الدفاع - طرق الطعن في الأحكام - سلامة الإتهام -
افتراض البراءة - محاكمة منصفة - عدل - التقاضي على درجة واحدة -
التقاضي على درجتين - حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة ٢١ من القانون
رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال
المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ١٢١

* دعوى الدستورية - شرعية دستورية - محكمة النقض - قانون لا يخالطه واقع -
زيادة الأجرة - نطاق الدعوى الدستورية - محكمة دستورية عليا - حكم
سابق - مبدأ المساواة أمام القانون - أماكن - تغيير الاستعمال - حق الملكية -
حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦
لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة
بين المؤجر والمستأجر وذلك فيما تضمنته من استثناء الأماكن التي حددتها من
الخضوع لزيادة الأجرة المقررة بمقتضى نص المادة ١٩ من هذا القانون ويسقط
مقررتها الثانية ١٢٧

* دعوى الدستورية - مصلحة شخصية مباشرة - إنصاف - عدالة - خصومة
قضائية - ترضية قضائية - ضمانات - حقوق - حكمت المحكمة أولاً : بعدم
دستورية نص المادة (٢٥) من قانون تنظيم هيئة قضايا الدولة الصادر بالقانون
رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ وذلك فيما تضمنته من : أ - أن يرأس لجنة التأديب
والانتظامات رئيس الهيئة الذي طلب من وزير العدل أن يقيم الدعوى التأديبية ، ب -
أن تفصل اللجنة المشار إليها في الخصومة التأديبية ولو كان من بين أعضائها
من شارك في التحقيق أو الإتهام - ثانياً : بعدم دستورية نص الفقرة الثالثة من
المادة (٢٦) من القانون المشار إليه وذلك فيما لم يتضمنه من وجوب سماع أقوال
العضو في مرحلة التحقيق - ثالثاً : برفض ما عدا ذلك من الطلبات ١٣٢

المحكمة الدستورية العليا بالكويت :

* قرار تفسيري - المقصود بالأغلبية المطلقة والأصوات الصحيحة - قررت المحكمة
أن المقصود بالأغلبية المطلقة للحاضرين للنصوص عليها في المادة ٩٢ من
الدستور إنما يجري التعرف عليه في ضوء غيرها من المواد المرتبطة وبخاصة
المادتان ٩٧ و ١١٧ من الدستور والمواد ٢٨ و ٣٦ و ٣٧ من اللائحة الداخلية
لمجلس الأمة ، والعبرة في الحضور الذي تحسب على أساسه تلك الأغلبية هو
حضور من شارك في التصويت فعلاً بشكل إيجابي وصحيح ، فتستبعد من

٢٨
٣
١
٨٩٨



أبحاث ومقالات

- * الرقابة الدستورية على القوانين
للأستاذ الدكتور/ أحمد فتحى سرور ٣
- تعليقات على الأحكام المصرية:
الغزفى الجزاء فى مجال التشريع
- للمستشار الدكتور/ عبد الفتاح عبد الحليم عبد البر ٢٤

أحكام وقضايا

من أحكام المحكمة الدستورية العليا :

- * دعوى دستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن بعدم دستورية نص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ قبل صدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ ٤٢
- * دعوى دستورية - مصلحة شخصية مباشرة - محكمة الموضوع - تقدير جدية الدفع - حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن بعدم دستورية المادة التاسعة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ٤٤
- * دعوى دستورية - مصلحة شخصية مباشرة - نزاع موضوعى - لا تمتد الخصوصية فى الدعوى الدستورية لغير المطاعن التى يؤثر الحكم بصحتها أو بطلانها على النزاع الموضوعى وبالقدر اللازم الفصل فيه - جامعة الأزهر - هيئة التدريس - محاماه - حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن بعدم دستورية البند (٣) من المادة (١٤) من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنه من قهر الإستهلاء من حظر الجمع بين الوظيفة العامة وممارسة مهنة المحاماه على أساتذة القانون فى الجامعات المصرية دون غيرهم من أعضاء هيئة التدريس ٤٦
- * دعوى دستورية - شرط المصلحة - دعوى موضوعية - صفة - نص تشريعى - عدم قبول الدعوى الدستورية إذا كان إبطال النص التشريعى لا يحقق للمدعى فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانونى بعد الفصل



- في الدعوى الدستورية عما كان عليه عند رفعها ٤٨
- * دعوى دستورية - ضمان الحيدة - دعوى تأديبية - دعوى صلاحية -
إحالة - نيابة إدارية - سلطة قضائية - خضوع الدولة للقانون - ترسية
قضائية - حكمت المحكمة بعدم دستورية المواد ٢٨ مكرراً ٣ و ٢٩ و ٤٠ من
قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدل
بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ وذلك فيما تضمنته من أن يرأس مجلس
النسأب رئيس الهيئة الذي طلب إقامة دعوى الصلاحية أو الدعوى
التأديبية ٥٠
- * دعوى دستورية - مصلحة شخصية مباشرة - أثر إلغاء النص المطعون
فيه - شريعة إسلامية - عورث - إبن بالتبني - ضريبة الأيلولة - دستور -
ملكية خاصة - نصوص الدستور وحدة مترابطة - حكمت المحكمة بعدم
دستورية المادة الأولى من قانون ضريبة الأيلولة الصادر بالقانون رقم ٢٢٨
لسنة ١٩٨٩ ويسقط باقي مواده ٥٢
- * دعوى دستورية - محكمة الموضوع - نطاق الدعوى - محكمة دستورية -
حكم - حجية - السلطة التشريعية - المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية -
أحكام قطعية - أحكام تاذية - دائرة الإجتihad - الحكماء - شقاق بين
الزوجين - دلالة اللفظ القرأني - ولى الأمر - قاضي - رفضت المحكمة
الطعن بعدم دستورية المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة
١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠٠
لسنة ١٩٨٥ ٦١
- * دعوى دستورية - محكمة دستورية عليا - سلطة تشريعية - الدفع بعدم
الإختصاص الولائي - «وأي القضاء بعدم دستورية النص - الرقابة على
دستورية القوانين - مخالفة دستورية - شرط المصلحة - نزاع موضوعي -
تبدا المساواة - صور التمييز - تشريع - تنظيم الحقوق - قوات مسلحة -
إستدعاء - مكافأة - نظام بديل - مبدأ تكافؤ الفرص - حماية دستورية -
النص المطعون فيه لا يقيم تمييزاً تحكيمياً - أثر ذلك - رفضت المحكمة
الطعن بعدم دستورية المادة (٧١) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات
للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وذلك فيما تضمنته
من قصر إضافة الضمان المنصوص عليها بالمادتين ٨ و ٩ منه على
العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام دون غيرهم ٦٣

* دعوى دستورية - الضريبة - ان رسم - سلطة تشريعية - الضريبة العامة -

وعاء الضريبة - أسس تقديرها - الملزم بالضريبة - المسئول عن

الضريبة - عدالة إجتماعية - أسس موضوعية - الضريبة على الأجور

والمرتبات وما في حكمها التي تفرض على العاملين بالخارج - قاعدة -

إستثناء - ضريبة - مقاصد - مصريون - عاملون بالخارج - علاقة

تبعية - تكاليف عامة - قدرة تكليفية - مبدأ المساواة - حماية متكافئة -

ملكية خاصة - دستورية - أموال - عوار دستوري - مده - سقوط

النصوص المرتبطة - طلب التصدي - قرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ -

مؤدى الحكم بعدم دستورية النص المطعون عليه - حكمت المحكمة بعدم

دستورية نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٨ لسنة

١٩٩٤ بفرض ضريبة على أجور ومرتبات العاملين للمصريين في الخارج

ويسقط باقى نصوصه الأخرى ٦٨

* دعوى دستورية - تنازع - تكليف قانوني - نزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين

متناقضين - شروط قبول الطلب - إختصاص ولائى - الإعتداد بالحكم

النهائى الصادر من جهة القضاء العادى فى شأن تنازعة فى الملكية دون

الحكم الصادر من محكمة القضاء العسكرى فى شأن تزوير تقرير الخبير

المقدم أمام القضاء العادى ٧٤

من أحكام محكمة النقض :

* رى - أجاز المشرع إلزام المستفيد بأداء مقابل ما عاد عليه من منفعة نتيجة

التعدي على منافع الرى والصرف بمجرد حصول هذا التعدي وبأن إنتظار

إزالة المخالفة - الدفاع الذى يخالطه واقع - وجوب إثارتها أمام محكمة

الموضوع ٧٧

* حكم - سريان القانون من حيث الزمان - خضوع الحكم من حيث جواز

الطعن فيه للقانون السارى وقت صدوره ولا يغير من هذا صدور قانون يعد

الطعن يجيز الطعن فى حكم لم يكن من الجائز الطعن فيه من قبل - بيان

جوهرى - خلو نسخة الحكم الأصلية من توقيع أحد أعضاء الهيئة التى

أصدرته يؤدى إلى بطلان الحكم بطلاناً متعلقاً بالنظام العام ٧٨

* نقض - مطالبة قضائية - تقادم - قطع التقادم لا ترتبه دعوى براءة الذمة

من الدين - أساس ذلك ٨٠



- ١ - تعديل أحكام الوقف الجزائي للدعوى وأثره على الدعوى التي
بوقفها جزائيا قبل العمل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢
للمستشار / ميلاد ميههم
٢ - اعتبار الدعوى كأن لم تكن في تعديلات قانون إجراءات
للمستشار / عبد المنعم اسحاق خليل محمد
٣ - المسؤولية المدنية عن أماكن إيواء السيارات دراسة فقهية وقضائية
للدكتور / محمد عبد الظاهر حسين

أحكام وفتاوى

من أحكام المحكمة الدستورية العليا :

- ١ - اختصاص - قضاء عادي - محاكم أمن الدولة (طوارئ) - المشرع لم
يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً من اختصاصها الاصيل الذي أطلقته
المادة (١٥) من قانون السلطة القضائية - جريمة احراز سلاح أبيض اذا ارتبطت
بجريمة ضرب مقضى الي عاهة مستديمة المعاقب عليها بعقوبة الجنائية لانها
تتبع الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها وتختص بها المحكمة الأعلى وهي
محكمة الجنايات
٢ - عقد ادارى - سلطة عامة - العقد الادارى هو الذى يكون أحد طرفيه
شخصاً معنوياً عاماً - شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص
ويعتبر العقد الذى تبرمه مع شخص من أشخاص القانون الخاص من العقود
المدنية والمنازعة في شأن من الحقوق المترتبة عليه تدخل في اختصاص القضاء
العادى
٣ - دعوى - أحكام المحكمة الدستورية العليا غير قابلة للطعن - عدم قبول
الدعوى التي تعتبر في حقيقتها طعناً في أحكام المحكمة الدستورية العليا وليست
طلبا من طلبات الاغفال
٤ - شركات القطاع العام - اختصاص - بنك مصر يعتبر من أشخاص
القانون الخاص ولا يعد العامل به موظفاً عاماً - إيقاف العامل بسبب إجلاله

٢٢١
٢٢٠
٢١٩

في المحاكمة الجنائية فإن المنازعة في هذا الايقاف وما يترتب عليه من آثار
الدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري وانما يختص بها
القضاء العادي ١٢٨

- اختصاص - يتحدد وضع دعوى تنازع الاختصاص امام المحكمة
الدستورية العليا بالحالة التي تكون عليها الخصومة امام كل من جهتي القضاء
العادي بتنازعهما على الاختصاص في تاريخ تقديم طلب تعيين جهة
القضاء المختصة الي هذه المحكمة ١٣١

- محكمة امن الدولة العليا (طوارئ) - قضاء عادي - الحكيمن
الصادرين احدهما من محكمة امن الدولة العليا طوارئ واثانيهما من محكمة
الاحداث يكونا قد صدرا من جهتين قضائيتين مختلفتين وهو ما يحقق به
مناط قبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص السليبي - المقصود بالحدث هو
الذي لم يتجاوز سنة ثمانية عشر ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة . . ١٣٤

- دعوى - تكييف - طلب تفسير - تكييف الدعوى امر يخضع لرقابة
الحكمة - المشرع قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة في
المادة ٣٣ من قانون المحكمة وذلك عن طريق وزير العدل . . . ١٣٧
- نزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - مناطه - اثر حكم محكمة
النقض بنقض الحكم المطعون فيه ١٣٩

- محكمة دستورية عليا - قرار تفسير - قرارات التفسير التي تصدرها
المحكمة الدستورية العليا بتفسير بعض النصوص التشريعية ملزمة لجميع سلطات
الدولة وللکافة الا انه يتخلف عنها سمات الاحكام المعنية بالمادة ٢٥ من قانون
الحكمة وبالتالي لا يمكن اعتبار حكم المحكمة الدستورية أحد حدى التناقضيين
حكيمن ١٤٠

- احكام محكمة امن الدولة العليا (طوارئ) - تصديق الاحكام العسكري
او من ينبيه على الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة العليا طوارئ عنصر
هام واساسي ولازم لاكتمال البنيان القانوني للحكم ومنحه القوة الملزمة بحيث
لا يكون للحكم وجود بغيره ١٤٢

- دعوى - تكييف - المحكمة هي التي تعطي الدعوى وصفها الحق

وفي التي حكم

٢٠٠

٢٠٠

٢٠٠

٢٠٠

٢٠٠

١ - المارح ام

الذي اطلقه

الان ارضع

الجنابة فانها

الاعلى وهي

١١٩ . . .

١ - احد طرقيه

١١٩ . . .

١١٩ . . .

١١٩ . . .

١١٩ . . .

١١٩ . . .

١١٩ . . .

١١٩ . . .

١١٩ . . .

١١٩ . . .

١١٩ . . .

١١٩ . . .

١١٩ . . .

١١٩ . . .

١١٩ . . .

١١٩ . . .

١١٩ . . .

٨٧٥



وتكليفها القانوني العليم - اختصاص المحكمة الدستورية العليا لايمتد الي
الفصل في سائر عات تنفيذ أحكام صادرة من جهات قضائية أخرى - اذا كانت
بالمحكمة الدستورية غير مختصة أصلا بالدعوى فلا مجال لاعمال رخصته
التصديدي

- قرار - متى يعتبر القرار اداليا - شركات القطاع العام هي من
اشخاص القانون الخاص - تنازع اختصاص - وأثر الحكم بتحديد الجهة
القضائية المختصة

- نيابة عسكرية - قضاء عسكري - قضاء عادي - القضاء العادي هو
الأصل والمحاكم العادية هي المختصة بنظر جميع الدعاوى الناشئة عن العمل
مكونة لجريمة وفقا لقانون العقوبات - المحاكم العسكرية محاكم ذات اختصاص
قضائي استثنائي - يخرج من اختصاص القضاء العسكري الجزاءات التي
ترتكب من شخص خاضع لأحكام قانون الأحكام العسكرية حين يكون مفسدا
شريك أو مشاهم من غير الخاضعين له

- تنازع اختصاص - مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص - يتحدد وهم
دعوى تنازع الاختصاص أمام المحكمة الدستورية العليا بالحالة التي تكون
عليها الخصومة أمام جهتي القضاء المدعي بتنازعهما علي الاختصاص في المادتين
تقديم طلب تعيين جهة القضاء المختصة الي هذه المحكمة - الحكم بعدم قبول
الدعوى يستتبع بحكم اللزوم انقضاء طلب التدخل

- تناقض الأحكام - حيثيات - اذا كانت حقيقة مايطالبه المدعيان
هو تغليب مؤدى حيثية وارادة بأحد الحكيمين علي حيثية تضمنها الحكم
الآخر وكان هذا التعارض الذي يثيره المدعيان بين هاتين الحثيتين ، ولفظ
فيما لايشكل تناقضا بين حكيمين نهائيين في مجال التنفيذ وتكون الدعوى
غير مقبولة

من أحكام محكمة النقض :

- رسوم - رسم الدعاوى التي ترفع بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد القمار
يجب أن يكون شاملا للقدر المبين بالعقد جميعه
- مسئولية - المسئولية التعاقدية - استخلاص الخطأ الموجب للمسؤولية

مكتبات الحداد

أبحاث ومقالات

- تعديلات جوهرية في قانون المرافعات للمستشار عزيز انيس ٣٠
- دعوى مدوولية الناقل البحري للبيضاء في ظل قانون التجارة البحرية ٢٨
- المعاهدات النافذة في مصر للمستشار مدحت حافظ ابراهيم ٢٨

تعليقات

تعايقات على الأحكام المصرية :

- تعليقات على الأحكام الصورية :
- تعليق علي حكم النقض رقم ١٠٠٤٠ لسنة ٥٨ ق (قرار غرفة المشورة
بمحكمة النقض في مادة جنائية للمستشار رشدى أحمد ابراهيم ٦٩

احکام و فتاویٰ

من احكام المحكمة الدستورية العليا :

- من احكام المحكمة الدستورية العليا :
- دعوى الدستورية - التصريح للخصوم برفع الدعوى الدستورية يجب أن
يسبقه رفع

- دعوى الدستورية - ميعاد رفعها - الدعوى الدستورية التي ترفع بعد انقضاء ميعاد الثلاثة أشهر تكون غير مقبولة ٧٤

- دعوى الدستورية - مصلحة في الدعوى - منافعها - اذا كانت الدعوى الموضوعية قد انتهت بحكم بات الي براءة المدعي من القومية التي نسبت اليه فانه تزول ، من ثم ، مصلحته في الدعوى الدستورية التي اقامها طعننا على النصوص المؤتمدة للفعل المنسوب اليه ٧٦

- دعوى دستورية - اجراءات - مزاغة تنفيذ - ان طلب وقف تنفيذ حكم صادر من المحكمة الدستورية لايمله الاستثناء الذي نصت عليه المادة ١٢٩ من قانون المحكمة الدستورية لعدم تطبيقها بنص في قانون او لائحة ترمي لمحاكمة الموضوع عدم دستوريته وكان لازما للفصل في النزاع المطروح

عليها وكان الأصل الذي يتعين مراعاته في الدعاوى التي ترفع الي هذه المحكمة هو ايداع صحائفها فلم كتابها ، فان الدعوى المائلة وقد احيلت مباشرة الي هذه المحكمة عملا بنص المادة (١١٠) مرافعات لاتكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها

٧٧
- محكمة دستورية عليا - حجية مطلقة - الحكم الصادر في شأن المادتين ٦٤٢ من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ مانع من نظر أي طعن يثور من جديد بشأن هاتين المادتين - مصلحة في الدعوى - اذا كان المدعي يتغيبا بدعواه المائلة - أن يفتح أمامه طريق الطعن بالنقض في الاحكام الصادرة من المحكمة العليا للقيم وكانت الدعوى الموضوعية لازالت متداولة أمام الدرجة الأولى لقضاء القيم ومن ثم والي هذا الحد من دعوى الموضوع فان مصلحة المدعي في اثارة الحق في ونوع طريق الطعن بالنقض تكون مفتقية . . ٨٠

- دعوى دستورية - ميعاد رفعها - اجراء عملية جراحية والبقاء لي المستوفي لايعد قوة قاهرة في مجال منع المدعي من مباشرة الدعوى الدستورية خلال الاجل المقرر
٨٣

- قانون - اثر رجعي - الأصل في القانون هو ان يسرى باثر مباشر على مايقع بعد نفاذه فاذا مسرى علي وقائع تم تكوينها او مراكز قانونية اكتسبت عناصرها قبل العمل بأحكامه فان هذا القانون يكون متضمنا أثرا رجعيا لايجوز تقريره الا في المواد غير الجنائية وبعد استيفاء الاغلبية الخاصة التي اشترطتها المادة ١٨٧ من الدستور . . يتبين أن تصدر القوانين رجعية الاثر من السلطة التشريعية باغلبية اعضائها في مجموعهم وليس بالاغلبية المعتادة المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من الدستور وهي الاغلبية المطلقة للحاضرين - عدم ديمقورية القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٦ بتصحيح أوضاع العاملين بهيئة قناة السويس
٨٦

- دعوى دستورية - مصلحة - مخدرات - تحقق المصلحة في الطعن في بعض نصوص القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها

الاجار فيها دون باقي نصوصه - الحكم الدستوري الصادر بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٠ وحجته مطلقه في مواجهة الكافة وسلطات الدولة جميعها بطلان تكوين هذا المجلس لا يستتبع لزوما اسقاط القوانين والقرارات التي رعا ولا يعمس الاجراءات التي اتخذها منذ انتخابه وحتى تاريخ نشر الحكم في الجريدة الرسمية

٩١
- محكمة دستورية - رقابة دستورية - العيوب الشككية - سلطة قضائية
مقتلها - دعوى تأديبية - ضمانات - حق الدفاع - اجاز المشرع مساملة
القضاة تأديبيا عن طريق دعوى يتم رفعها بعريضة تشتتل على التهمة بالادلة
الويدة لها ليفصل فيها مجلس خاص مشكل من سبعة من رجال القضاء
هم بطبيعة مراكزهم واقصياتهم على التمة من مدارج التنظيم القضائي
وبالتالي اكثر خبرة ودراية بالوضع السلطة القضائية وشؤون الفائمين عليها
واقدر على الفصل في منازعاتهم واحاط دفاعهم في تلك الدعوى بما يكفل
لمناتته الاساسية نص على أن تكون الاحكام الصادرة في الدعاوى التاديبية
مشملة على اسبابها التي تنلي عند النطق بها في جلسة سرية ١٠٢

- دستور - نظام الحكم في الدولة - الفصل بين السلطات - حالة
الضرورة - رقابة دستورية - من القوانين هو ما تختص به السلطة التشريعية
مباشرة وفقا لدستور في اطار وظيفتها الاصلية - انتدابير العاجلة التي
تتخذها السلطة التنفيذية لمواجهة حالة الضرورة نابعة من متطلباتها وانفكاكها
عنها يوقعها في حومة المخالفة الدستورية - تطبيق المرسوم بقانون رقم ٩٢
لمنة ١٩٣٧ الخاص بالاجراءات التي تتخذ وفقا للمادة ٢٩٣ من قانون
العقوبات - لما كان البرلمان بمجلسيه قد اقر المرسوم بقانون المطعون عليه
فان قوة القانون تستقر بصفة نهائية لاحكامه المطابقة في نصها وقواها
للدستور مناط الرقابة الدستورية ١١٣

- دعوى دستورية - توكيل - يتعين على المحامي الذي يقيم الدعوى
الدستورية أن يودع الي ما قبل اقبال باب المرافعة في الدعوى سند وكالته
عن المدعي اثر ذلك ١٢٢

من احكام محكمة النقض :

- عقد اثر البيع لاكثر عن عشر بعقد غير مجمل ١٢٣
(م ١١ - مجلة قضايا الدولة)

مع الي حصة
أحيلت مهارة
التصديق
الحكم بعدم
٧٧ . . .

شان المادون
من يثور من
عي يتعسا
الصادرة من
م الدررسة
مصلحة
٨٠ . . .

والبقاء في
الدستورية
٨٣ .

ثر مباشر
انودية
ا رجعا
صة التي
ة الاثر
المعتادة
لقية

عامون
٨٦

الطعن
قرار
بها



- ١٦٢ -

٢٨
٣
١٦٤٤

- ايجار - عدم جواز الطعن بالنقض في أحكام محاكم الاستئناف
الصادرة في طعون في قرارات لجان تحديد الأجرة في ظل القانون رقم
٤٩ لسنة ١٩٧٧
١٢٣
- دعوى - اختصاص - عدم اعتبار دعوى براءة الذمة من نفقات
إعادة الشيء إلى أصله متعلقة بالتعويضات التي تختص بها اللجنة المنصوص
عليها في المادة ٨٢ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم
٦٨ لسنة ١٩٧٥
١٢٤
- تحكيم - المحكم ليس طرفاً في خصومة التحكيم - اثر ذلك . ١٢٥
- اختصاص - متى كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالنظر في طلب
ما فإن اختصاصها يمتد إلى ماعساه أن يكون مرتبطاً به من طلبات أخرى
ولو كانت مما يدخل في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي - أساس
واثر ذلك
١٢٧
- تأميمات - العاملون بنشاط النقل البحري لا يجرى حساب حقوقهم
التأميمية على أساس الأجر الفعلي
١٢٩

- عقد بيع - التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري في الانتفاع
بالمبيع أو منازعته فيه التزام مؤبد يتولد عن عقد البيع ولو لم يشهر . ١٣١
- تأميمات - معاش العجز الجزئي المستديم لا يستحق إلا إذا كانت نسبة
العجز ٣٥٪ فاكثر
١٣٢

من أحكام المحكمة الإدارية العليا :

- انتهاء خدمة - الحكم الصادر بإلغاء قرار إنهاء خدمة المدعي الذي صدر
بسبب انقطاعه عن العمل لعدم انذار المدعي مسبقاً فإنه لا يترتب نسبة خطأ
على جهة الامارة في إنهاء خدمة المدعي ولا يكون هناك سند قانوني لما يطالب
به المدعي من تعويض
١٣٥

- عاملون مدنيون بالدولة - دعوى الإلغاء ودعوى التسمية وطبيعة كل
منها - ضوابط الترقية - تخطي الطاعن في الترقية وقد قام على أحد ضوابط
التخطي في الترقية التي وضعتها السلطة المختصة (وهو ندبه ندباً كاملاً كملحق
ثقافي بسفارة ج ٢٠٠٤ بباريس) فإن قرار تخطيه في الترقية يوصف بعدم
المشروعية ويتوافر من ثم ركن الخطأ في جانب جهة الامارة . ١٣٥



٢٨
٣
٨٦١

مكتوبات الفدود

الموضوع

أبحاث ومقالات

- ١ - أضواء جديدة حول قضية الربا والفوائد المصرفية
للدكتور / محمد شوقي الفنجري
- ٢ - المفازعات الادارية ومسئولية الادارة عن أعمالها المادية
للدكتور / وهيب عياد سلامة
- ٣ - التحكيم الاجبارى لمنازعات القطاع العام
للمستشار / عبد الجليل بدوى

تعليقات على الاحكام المصرية

- ٤ - الطعن بالنقض فى الحكم الصادر عن محكمة الجنايات فى الدعوى المدنية
للدكتور المستشار / ادوار غالى الذهبى

احكام

من احكام المحكمة الدستورية العليا :

- محكمة دستورية - نطاق حجية الحكم - الحجية المطلقة للاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية والممانعة من نظر اى طعن دستورى جديد يقتصر نطاقها على النصوص التشريعية التى كانت ماثرا للمنازعة حول دستورتها وفصلت فيها المحكمة فضلا حاسما بقضائها - تطبيق - عدم قبول الدعوى الاصلية أو الطلبات العارضة التى تقدم الى المحكمة الدستورية مباشرة طعنا فى دستورية التشريعات - قصر الحق فى تقديم طلبات التفسير على جهات محددة طبقا لنص المادة ٣٣ من قانون المحكمة الدستورية - شرط قبول طلب التفسير - تدخل انضمامى فى طلب التفسير - حراسة الطوارئ - الحراسة على الاشخاص الطبيعيين - الحراسة التى فرضت على الاموال والممتلكات بالاستناد الى احكام القانون رقم ٦٢ لسنة



٢٨
٣
١٦٦

الصفحة

الموضوع

١١ في شأن حالة الطوارئ - ينبغي تفسير النص الخاص بالحراسة
أمر انصاذه يفرضها ، عند غموضها ، تفسيراً ضيقاً غير موسع
لها للملكية الخاصة وحماية لها من أن تنص بغير نص صريح متفق
الدستور - حراسة - لفظ « العائلة » اختلافه عن لفظ « الأسرة » في
الفرق الحراسة - تصفية الأضلاع الناشئة عن فرض الحراسة - ملكية
دستور ١٧٣

- دستور - لوائح تنفيذية - اختصاص - حكم - حجية - مصلحة -
الدستور في المادة ١٤٤ منه على سبيل الحصر الجهات التي تختص
بإصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه
ذلك أو من يعينه القانون لإصدارها بحيث يتمتع على من عداهم
بممارسة هذا الاختصاص - تطبيق بشأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧
لسنة ١٩٨٢ - قرار - إلغاء - أثره - برمان القاعدة القانونية - الإلغاء
الشرعي لقرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ لا يحول دون الفصل
في الطعن عليه من قبل من طبق عليه خلال فترة نفاذه - قرار محافظ
الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ إذ نص على أنه نطاق بعض أحكامه على بعض
المسرى الواقعة في نطاق محافظة الفيوم يكون مشموراً
بموجب دستوري - إدارة محلية قصد المشرع بنص المادة ١/٢٧ من القرار
بإلغائه رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ أنه
يأمر المحافظون بوصفهم رؤساء الأجهزة والمرفق العامة التابعة لهم ،
السلطات المقررة للوزراء في هذا الصدد دون أن يتعدى ذلك إلى الاختصاص
بإصدار اللوائح التنفيذية ١٨٥

- رد القضاة - خصومة الرد - القاضي المطلوب رده لا يعتبر طرفاً
في الخصومة بل شخصية مباشرة في خصومة الرد - إذا صدر الحكم في هذه
الخصومة برد القاضي امتنع عليه الطعن فيه - أساس ذلك - مساواة -
المقصود بالمساواة التي نصت عليها المادة ٤٠ من الدستور هو عدم التمييز
بين أفراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت مراكزهم القانونية - كفالة حق
المواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي أمر يتعلق بولاية القضاء ١٩٣

٢١٨ -
٨٦٦



من أحكام محكمة النقض :

- حكم - تمسبب الحكم الصادر بالادانة
- محكمة الموضوع - تقدير المحكمة لأقوال الشهود - دفع - ليس له مصلحة في دفع يتعلق باشتراط اشارة الحكم الى طلب تحريك الدعوى الجنائية أن يدفع به اذا لم يكن صاحب حصة
- تأميمات - مدة خبرة - شرط الاعتماد بمدة الخبرة الزائدة
- المدد المشتركة للتعيين لزيادة اجر التعيين عن الاجر المقرر للتوظيف
- اثبات - الخصوم وهم وحدهم اصحاب الشأن فيما يدعون من ادعاء دفاع مكلفون باقامة الدليل عليها امام محكمة الموضوع
- رسوم - الاسواق المرخص في ادارتها للأفراد يسرى عليها قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكملة له بشأن الموارد المالية
- اثر نقض الحكم كلياً
- ضرائب - ربط حكوى - شروط تطبيق نص المادة ٥٥ ، ٥٥ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلتين بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩
- نقض - الآثار التي تترتب على نقض الحكم كلياً
- بدلات - عدم جواز الجمع بين بدل التفريغ الوارد بجدول مرتبات الوظائف الفنية الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وبين بدل ظروف أو مخاطر الوظيفة
- اختصاص محكمة القيم بما كانت تختص به محكمة الحراسة
- تقادم - لا تعتبر الدعوى قاطعة للتقادم الا اذا وجهت الى المدين أو من يتوب عنه

من أحكام المحكمة الادارية العليا :

- الالتزام بتكاليف الدراسة بعثية تعاقد - تعهد عضو الدراسة بالالتزام بالعمل بخدمة الجهة الموفدة مدة بعد عودته من البعثة هو التزام بعمل - أداء العمل عن مدة وتراخييه عن استكمالها هو اخلال بالالتزام لا يقبل الانقسام - كفيل
- قرار اللجنة التي تقوم بتقويم قيمة الاعمال المخالفة طبقاً للنص



-٢١٥-

٨٩٩
٢٠
٨٩٩

محتويات المجلد

الصفحة



أبحاث ومقالات

* التحقيق الإداري وإجراءاته

للمستشار / عبد الرحيم على محمد

تعليقات على الأحكام المصرية:

* تطور الرقابة على دستورية القوانين ، تعليق على حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر بجلسة ١٩٩٤/٦/٢٠ فى القضية رقم ٢٤ لسنة ١٣ ق. دستورية للمستشار الدكتور/ محمد مصطفى حسن ٥٢

أحكام وفتاوى

من أحكام المحكمة الدستورية العليا :

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ بإضافة بند جديد إلى المادة ٢٤ من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ (القضية رقم ١٥ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٩٩/١/٢ - الجريدة الرسمية العدد ٢ فى ١٩٩٩/١/١٤) ٦٣

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم دستورية عجز الفقرة الثانية من البند (ب) من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر فيما نص عليه من أنه (ويشترط أن يتم التنفيذ فى مواجهة المستأجر) (القضية رقم ٨١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/٦ - الجريدة الرسمية العدد ٧ فى ١٩٩٩/٢/١٨) ٧٢

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من قرار وزير التأمينات رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ بشأن الحد الأقصى لأجر الإشتراك المتغير فيما نصت عليه من أنه (ويعمل به إعتباراً من أول مارس ١٩٨٨) (القضية رقم ١٥٥ لسنة ١٨ ق. د. - جلسة ١٩٩٩/٢/٦ - الجريدة الرسمية العدد ١١ فى ١٩٩٩/٢/١٨) ٧٨

* دعوى الدستورية - رفضت المحكمة الطعن بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٦٢ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة

١٩٧٥ التي تشترط الوجود في الخدمة حتى ١٩٦٤/٢/٢٢ للإفادة من نظام
مكافأة ترك الخدمة (الميزة الأفضل) (القضية رقم ٣٥ لسنة ١٨ ق.د
جلسة ١٩٩٩/٣/٦ - الجريدة الرسمية العدد ١١ في ١٨/٣/١٩٩٩)
٨٧

* دعوى الدستورية - رفضت المحكمة الطعن بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من
نص المادة ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ الخاص
ببعض أحكام الأحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥
التي توجب على المحكمة عند نظر إعتراض الزوجة على إنذار الطاعة وقبل
الفصل في موضوعه التدخل لإنهاء النزاع صلحاً بين الزوجين من تلقاء
نفسها أو بناء على طلب أحدهما ، وللمحكمة في سبيل ذلك أن تدعو الزوجين
إلى حسن المعاشرة فإذا بان لها أن الخلاف مستحكم وطلبت الزوجة
التطبيق إتخذت المحكمة إجراءات التحكيم الموضحة في المواد من ٧ إلى ١١
من هذا القانون (القضية رقم ١٩٧ لسنة ١٩ ق.د - جلسة ١٩٩٩/٤/٣ -
الجريدة الرسمية العدد ١٥ في ١٥/٤/١٩٩٩) ٩١

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة
١٦٧ والمادة ١٦٨ من قانون السلطة القضائية الصادر بقرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وذلك فيما تضمنته من أن يشترط
في مجلس تأديب محضري المحكمة الابتدائية رئيس المحكمة الذي طلب
إقامة الدعوى التأديبية - ويرفض الطعن بعدم دستورية ما تضمنه قانون
السلطة القضائية من إختصاص مجلس التأديب بمحاكمة المحضرين
تأديبياً (القضية رقم ١٣٢ لسنة ١٩ ق.د - جلسة ١٩٩٩/٤/٣ - الجريدة
الرسمية العدد ١٥ في ١٥/٤/١٩٩٩) ٩٧

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول دعوى تفسير حكم
المحكمة الصادر بجلسة ١٩٩١/١٢/٧ في الدعوى رقم ٣١ لسنة ١٠ ق.د
وذلك لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون (القضية رقم (١) لسنة ١٨
ق.د - جلسة ١٩٩٩/٤/٣ - الجريدة الرسمية العدد ١٥ في ١٥/٤/١٩٩٩)
١٠٦

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن بعدم دستورية القرارين
الثانية والثالثة من المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على المبيعات



٢٨
٣
١
٨٩٩

الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وذلك فيما خولته لرئيس الجمهورية
من إعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع
وتعديل الجدولين رقمي ١، ٢ المرافق للقانون وذلك لرفع المستوى
تصريح من محكمة الموضوع (القضية رقم ٩٤ لسنة ١٩ ق.د - جلسة
١٠٩/٤/١٩٩٩ - الجريدة الرسمية العدد ١٥ في ١٥/٤/١٩٩٩) ١٠٩
دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن بعدم دستورية نص
البند ثالثاً من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية
ورسوم التوثيق في المواد المدنية وذلك لإنتفاء المصلحة في الدعوى (القضية
رقم ٤ لسنة ١٨ ق.د - جلسة ١٩/٥/١٩٩٩ - الجريدة الرسمية العدد ١٩
تابع في ١٣/٥/١٩٩٩) ١١١
* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن بعدم دستورية قرار
رئيس الجمهورية رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن تخصيص نسبة من أرباح
شركات القطاع العام بمناطق غرب الاسكندرية وكفر الدوار والمحلة الكبرى
للصرف منها على مشروعات الخدمات وذلك لإنتفاء المصلحة في الدعوى
(القضية رقم ٢٧ لسنة ١٩ ق.د - جلسة ١٩/٥/١٩٩٩ - الجريدة الرسمية
العدد ١٩ تابع في ١٣/٥/١٩٩٩) ١١٥
من أحكام محكمة النقض :

- * طعن على الأجرة - مخالفة الطريقة التي رسمها المشرع للطعن على الأجرة
ترتب بطلان العمل بطلاناً متعلقاً بالنظام العام ١٢٠
- * جمارك - يتعين الرجوع في شأن تحديد مركز الوكيل الملاهي القانوني
كأمين للسفينة أو ما يقوم به من أعمال إلى القواعد العامة في النيابة
..... ١٢١
- * رسوم - نظام عام - نص المادة ٣٦ من قانون رسوم التوثيق والشهر
للسنة ١٩٦٤ يختلف عن نص المادة ١٧ من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠
لسنة ١٩٤٤ ١٢٣
- * ماهية إغفال الفصل في بعض الطلبات وكيفية تداركه ١٢٥
- * ضرائب عامة - الإلتزام بتقديم الإقرار السنوي في الميعاد المحدد قانوناً -
الجزاء الوارد بالمادة ٢٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون
رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ قصره على الممولين المسكينين لافاتر أو حسابات
..... ١٢٦

٢٨
٣
٨٩٧



-١٦٩-

فهرس السنة الثانية والأربعون

أبحاث ومقالات (١)

- الدوام كوسيلة للتسوية السلمية في المنازعات الدولية واتفاقيات التحكيم بين دولتي
البحرين / بخصوص النزاع على أرخبيل حشيش في البحر الأحمر ٣ - ١
- البحرين / إصدار قرار التحصيل ٥١ - ١
- البحرين / الدكتور / عبد الفتاح عبد الحليم عبد البر ٢ - ٢
- البحرين / منحت حافظ إبراهيم ٢ - ٢
- البحرين / ونسب العاملون - تعليق على حكم المحكمة الإدارية العليا في المعلن رقم ٢٥٧٨
في جلسة ١٦/٦/١٩٩٠ ٢٢ - ٢
- البحرين / الدكتور / عبد الفتاح عبد الحليم عبد البر ٢٢ - ٢
- البحرين / الدكتور / محمود فكري السيد بيومي ٣ - ٢
- البحرين / الدكتور / محمد شتا أبو سعد ٢٢ - ٢
- البحرين / الدكتور / محمود فكري السيد بيومي ٣ - ٤
- البحرين / الدكتور / محمود سلامة جبر ٢٠ - ٤

تعليقات على الأحكام المصرية

- البحرين / تم - محكمة النقض رقم ٢٧ لسنة ٦٧ ق. الصادر بجلسته ١١/٦/١٩٩٧ الخاص بقادم
البحرين / نصيب يوسف عثمان ١٩٦ - ١

أحكام وفتاوى

- البحرين / محكمة الدستورية العليا ٦٩ - ٢٠ ٦٩ - ١
- البحرين / محكمة النقض ٦٠ - ٤ ٥٩ - ٢
- البحرين / محكمة النقض ١٤٨ - ٢ ١٥٨ - ١
- البحرين / محكمة النقض ١١٧ - ٤ ١١٢ - ٣
- البحرين / محكمة النقض ١٦٤ - ٢ ١٧٢ - ١
- البحرين / محكمة النقض ١٣٦ - ٤ ١٣٢ - ٢

البحرين / يشير إلى العدد والرقم الثاني يشير إلى المجلد



٧١-

- ٢٣٦ - ١ بالمناطق الضريبية على مستوى الجمهورية
- ٢٤١ - ١ يصدر عام لقوانين عام ١٩٩٧
- قانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٨ بإضافة باب جديد إلى أبواب الكتاب الثالث من قانون العقوبات
- ١٨٥ - ٢ ١٨٥
- قانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بالقانون رقم
- ١٨٧ - ٢ ١٨٧
- ١٩٦٣ لسنة ١٩٦٣ تقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام
- قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ١٨٨ - ٣
- المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بالقرار
- ١٩٥ - ٢ ١٩٥
- قانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ تقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب في شأن مشروع قانون بتعديل بعض
- أحكام قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ١٩٧ - ٢
- قانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بإصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ٢٠٤ - ٢
- تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الخطة والموازنة ومكتبى لجنتى الشؤون الدستورية والتشريعية
- والشؤون الاقتصادية عن مشروع قانون بإصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ... ٢١٣ - ٢
- مذكرة إيضاحية لمشروع قانون بإصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ٢٢٦ - ٢
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٩٨ بشأن حظر عدم القصور والقيود فى أنحاء
- جمهورية مصر العربية ٢٣٠ - ٢
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣٦ لسنة ١٩٩٨ ٢٣١ - ٢
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ بتعديل الفقرة الثالثة من المادة
- (٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا ١٦٢ - ٣
- مذكرة إيضاحية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام
- قانون المحكمة الدستورية العليا والسابق نشره بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ مكرر الصادر فى
- ١١ يولية سنة ١٩٩٨ ١٦٢ - ٢
- أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ٢ لسنة ١٩٩٨ بحظر عدم القصور
- والقيود وبعض الأحكام الخاصة بتعليق الميثاق وقيود الإرتفاع والإشتراطات الثنائية .. ١٦٥ - ٢
- أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ بحظر إستيراد
- وتصنيع وحيازة أجهزة التمتص أو الإعلان عنها ١٦٩ - ٢
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون
- ضمانات وموافق الاستثمار ١٧٠ - ٢
- قانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بإصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات واللائحة التنفيذية
- ملحق للعدد الرابع



الفهرس ك ٨٥٥

الموضوع

الصفحة

- ١ - دعوى الدستور
- مرافعات - طلبة
- مسائل سياسية
- لا يحول دون ال
- رفع الدعوى ال
- الترشيح - الم
- ٥ - دعوى الدستور
- و ٢٩ من قانون
- قضاء انشئت
- محددة وفقا
- دستورية
- من قانون
- ١ - دعوى دستور
- نص عليها
- بالتنظ

- يوم النوفاء ... كلمة للمستشار حسن بهجت محمد البلقيني (١)
- رئيس هيئة قضايا الدولة

أبحاث ومقالات

- الطعن في الأحكام دراسة في القانون السوداني والتهندي والانجليزى في ضوء القانون المصرى
- للدكتور المستشار محمد شتا أبو سعد
- معيار التمييز بين القرارات الادارية والأعمال المادية لجهة الادارة
- للمستشار أحمد زكى الجبال
- المصلحة المحمية في جريمة الكذب غير المشروع
- للعنيد دكتور فؤاد جمال عبد القادر
- علم الاجتماع القانونى وترشيده السياسة التشريعية
- للاستاذ على قهسى

احكام

من احكام المحكمة الدستورية العليا :

- ١ - دعوى الدستورية - مناهة قبول الدعوى الدستورية - رقابة دستورية - شريعة اسلامية - تعديل دستوري - تشريع سابق - الزام المشرع باتخاذ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع - شرب الخمر
- ٢ - دستور - رقابة دستورية القوانين - ضوابطها - سبيل الرقابة الدستورية التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور فى مختلف نصوصه من ضوابط وقيود - شريعة اسلامية - ميراث - وصية واجبة
- ٣ - دستور - شريعة اسلامية - الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع لا ينصرف سوى الى التشريعات التى تصدر بعد التاريخ الذى فرض فيه الالتزام - التعويض عن الضرر الادبى - المادة ٢٢٢ من القانون المدنى



- ٤ - دعوى الدستورية - شرط التدخل الانضمامي طبقا لنص المادة ١٢٦ -
مرافعات - طلب عارض - عدم قبوله - ولاية المحكمة الدستورية -
مسائل سياسية - قانون ونفاذه - تعديل تشريعي - تعديل القانون
لا يحول دون النظر والفصل في الطعن بعدم الدستورية - اجراءات
رفع الدعوى الدستورية - المصالحة في دعوى الدستورية - حق
الترشيح - المساواة - اجزاب - حقوق عامة - تعدد الاجزاب ١٧٢
٥ - دعوى الدستورية - التدخل الانضمامي - دستورية المادتين ٢٨
و ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا - محكمة القيم هي جهة
قضاء انشئت كمحكمة دائمة فتباشر ما نيظ بها من اختصاصات
محددة وفقا للضوابط المنصوص عليها في هذا القانون - محكمة
دستورية - مناط اعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة ٢٧
من قانونها ١٨٣
٦ - دعوى دستورية - ميغاد رفع الدعوى - الاوضاع الاجرائية التي
نص عليها المشرع في قانون المحكمة الدستورية العليا تتعلق
بالنظام العام ١٩٠

الصفحة

(١)

٥

٦٤

١٣٤

١٤٩

• من احكام محكمة النقض :

- ١ - صحيفة الاستئناف - عدم تعرض الحكم للتوقيع الذي ذيلت به
صورة الصحيفة وقضاؤه بطلانها قصور يبطل الحكم ١٩٣
٢ - تعويض عن تقويت الفرصة - لا يمنع القانون أن يحسب في
الكسب الفائت ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب ١٩٤
٣ - تأميمات اجتماعية - كيفية احتساب حقوق عمال المقاولات
التأميمية ١٩٤
٤ - تأميمات اجتماعية - شرط استحقاق معاش الشيخوخة في ظل
القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ١٩٥
٥ - وقف المنازعة في أصل الوقف تستوجب تدخل النيابة العامة
لابدأء رأيها في النزاع والا كان الحكم باطلا ١٩٦
٦ - املاك الدولة الخاصة - اختصاص المحافظين بالتصديق على
عقود بيعها ١٩٧٠

١٥٧

١٦١

١٦



- ٧ - نقض - قرارات لجان تحديد الأجرة - المادة ٢٠ من قانون
إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ * * * * * ١٩٨
- ٨ - عقد اداري - اثر الالغاء الكامل للقرار الإداري * * * * * ١٩٨
- ٩ - تأمينات اجتماعية - ميعاد الستين المبين في المادة ١٤٢ من
قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ميعاد سقوط * * * * * ٢٠٠
- ١٠ - قوة الشيء المحكوم فيه - شرط المنع من اعادة النزاع في المسألة
المقضى فيها أن تكون المسألة واحدة في الدعويين * * * * * ٢٠١
- ١١ - شرط الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة انفصل فيها - التناقض
الذي يعيب الحكم - عقد تفسيره موضوعي * * * * * ٢٠٢
- ١٢ - دعوى - تغيير السبب - التزام المحكمة بانفصل في الطلبات
المستندة الى هذا التغيير طبقاً للمادة ١٣٤ مرافعات * * * * * ٢٠٤
- ١٣ - عقد اداري - تعتبر العقود التي تبرمها الإدارة بوصفها سلطة
عامة عقوداً ادارية اذا تعلقت بتسيير مرفق عام * * * * * ٢٠٥
- ١٤ - ضريبة - سريان المادة ٥ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على
الضرائب النوهية المحددة بها خاص بالأحكام الموضوعية دون
المتعلقة باجراءات المقاضى * * * * * ٢٠٦
- ١٥ - طعن بالنقض - عدم تقديم الدليل على اوجه النعى رفق الطعن
يجعله بلا دليل وغير مقبول * * * * * ٢٠٧

• من أحكام المحكمة الادارية العليا :

- ١ - دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية يعتبر من المؤهلات
العالية من تاريخ انشاء هذا المؤهل في شأن الموظف وعلاقته
الوظيفية بالجهة التي يقيعها - معايير ترتيب وظائف العاملين
المدنيين بالنزولة * * * * * ٢٠٨
- ٢ - ايجار - قانون خاص - عقود الايجار التي تبرمها جهات الادارة
مع الافراد متى لا تعتبر عقوداً ادارية أو ترخيصاً باستغلال
المحال * * * * * ٢٠٩
- ٣ - صدور قرار النيابة العامة في مسائل الحيازة وخروج هذا القرار



- عن الاختصاص المحدد للنيابة العامة - أثر صدور حكم بالغاء ذلك
 القرار من محكمة القضاء الإداري ٢١٠
 ٤ - تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي - الوفاء بالعملة المحلية - القاعدة العامة والاستثناء بشأن شرط الوفاء بالعملة الأجنبية ٢١٢

● من قرارات لجنة التأديب والتظلمات لهيئة قضايا الدولة :

- ١ - تعيين نواب رئيس الهيئة ووكلائها - الترشيح عمل إيجابى يقتضى أن يبدى عضو الجمعية العمومية رأيه صراحة بالموافقة على الترشيح - العبرة فى الأغلبية المطلقة هى بجموع الأصوات وليس بالأصوات الصحيحة - مذكرة التعريف - خلو الدرجة لا يرتب حقاً لأحد فى القرية عنها ولا الزام على جهة الإدارة فى أن تشغلها فور خلوها ٢١٥
 ٢ - الجمعية العمومية لهيئة قضايا الدولة هى صاحبة الولاية فى تحديد طريقة العمل بها وأجراءات الترشيح مع التقيد بالقواعد التى نصت عليها المادة ٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ - المجلس الأعلى للهيئة - المادة ٤ مكرر من قانون الهيئة - القواعد الموضوعية يرجع بشأنها لنصوص القوانين والقواعد الإجرائية تكفلت ببيانها اللائحة ٢١٩

● من أحكام المحاكم الكلية :

- اختصاص - أعمال السيادة - إعطاء القيادة المهرية الأوامر لقواتها المتخصصة والمتمركزة فى مطار مالطة بالتحام الطائرة المختطفة لانقاذ ما يمكن انقاذه بانفعل هو من صميم أعمال السيادة - آثار ذلك ٢٢٤

● من افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع :

- ١ - استحقاق العاملين بمؤسسة مصر للطيران عند انتهائهم خدمتهم مقابل أجرهم عن رصيد الاجازات المستحقة لهم ٢٢٧
 ٢ - ضرائب عقارية - مناط الخضوع لضريبة الأرض الفضاء ٢٢٧
 ٣ - ضرائب جمركية - مناط إعفاء جميع الأدوات والمهمات والآلات



٨٥٩

فهرس

الصفحة

الموضوع

أبحاث ومقالات

- ٥ سمير ناجي / للمستشار
- النظرية المدنية في انتقال الملكية والقضاء الخاص بالسرقة
- ٧٨ محمد عبد الغريب
- احكام

من احكام المحكمة الدستورية العليا :

- ١ - المشرع قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة في المادة ٣٣ من قانون المحكمة الدستورية العليا وذلك عن طريق وزير العدل - طاب الاحالة من المحكمة الدستورية العليا الى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية المستند للمادة ١١٠ مرافعات قائما على غير سند من القانون - طلب عارض -
- ١٤٠ ولاية المحكمة الدستورية العليا
- ٢ - محكمة دستورية عليا - الدعوى التي تستهدف العدول عن حكم سابق للمحكمة الدستورية العليا تكون غير مقبولة ١٤٢
- ٣ - تنازع - عدم ايداع صور الاحكام التي يقرر المدعى أن نزاعا قام بشأنها يترتب عليه عدم قبول الدعوى ١٤٣
- ١ - تنازع - مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ١٤٤
- ٥ - تأميم - لجان التقويم - لجان ادارية - القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت - لجان التقويم المنصوص عليها في القانون سالف الذكر لا تعدو أن تكون لجان ادارية - حظر النص في القوانين على تحميل أي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء - عدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ فيما تضمنه من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن ١٤٦



محتويات العدد ٩١٠
أبحاث ومقالات

- * القوانين المكتملة للدستور
للمستشار الدكتور / إدوار غالي الدعبي ٢
* الشخصية الاعتبارية للوقف
للمستشار الدكتور / محمد شتا أبو سعد ١١
أحكام وفتاوى

من أحكام المحكمة الدستورية العليا:

- * دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن بطلب الحكم بعدم
دستورية المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة علي المبيعات الصادر
بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة
١٩٩٢ بإضافة خدمات التشغيل للغير إلي الجدول رقم (٢) المرفق بالقانون
(القضيه رقم ٥١ لسنة ١٩ ق د - جلسة ٢٠٠١/١٠/٧ - الجريدة الرسمية
العدد (٤٢) في ٢٠٠١/١٠/١٨) ١٣٢
* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن بطلب الحكم بعدم
دستورية المادة الأولى من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم
القضائية ، وكذا القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ بفرض رسم خاص لأول
حصيلته لصندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات
القضائية (القضيه رقم ٢٤ لسنة ٢٢ ق د - جلسة ٢٠٠١/١٠/٧ -
الجريدة الرسمية العدد (٤٢) في ٢٠٠١/١٠/١٨) ١٣٤
* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن بطلب الحكم بعدم
دستورية المادة ٣٧ من قانون الوصية الصادر بالقانون رقم ٧١ لسنة
١٩٤٦ فيما نصت عليه من أن « تصح الوصية بالتكليف للوارث » (القضيه
رقم ١٧٠ لسنة ١٩ ق د - جلسة ٢٠٠١/١١/٣ - الجريدة الرسمية العدد
(٤٦) تابع في ٢٠٠١/١١/١٥) ١٣٦



٢٨٤
٩١٠

- * دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بطلب الحكم بعدم
دستورية نص المادة ١١ مكرراً (ثانياً) من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة
١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠٠
لسنة ١٩٨٥ (القضية رقم ١٠٦ لسنة ٢٠ ق د - جلسة ٢٠٠١/١١/٣ -
الجريدة الرسمية العدد (٤٦) تابع في ٢٠٠١/١١/١٥) ١٣٧
- * دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن بطلب الحكم بعدم
دستورية الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر
والمستأجر (القضية رقم ١٦٧ لسنة ٢١ ق د - جلسة ٢٠٠١/١١/٣ -
الجريدة الرسمية العدد (٤٦) تابع في ٢٠٠١/١١/١٥) ١٣٩
- * دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن بطلب الحكم بعدم
دستورية المادة ٢٥ من اللائحة الداخلية لكلية الآداب بجامعة الاسكندرية
الصادرة بقرار وزير الدولة للتعليم والبحث العلمي رقم ٩٠١ لسنة ١٩٨٢
والمعدلة بقرار وزير التعليم العالي رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٣ فيما تضمنته من
قصر حق التسجيل لدرجة الدكتوراه علي خريجي كلية الآداب من قسمي
الاجتماع والأنثروبولوجيا وخريجي معهد الخدمة الاجتماعية فقط بون
غيرهم (القضية رقم ٢٢٤ لسنة ٢١ ق د - جلسة ٢٠٠١/١١/٣ -
الجريدة الرسمية العدد (٤٦) تابع في ٢٠٠١/١١/١٥) ١٤٠
- * دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بطلب الحكم بعدم
دستورية المادة ١١ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص
ببعض أحكام الأحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥
(القضية رقم ٨٠ لسنة ٢٢ ق د - جلسة ٢٠٠١/١١/٣ - الجريدة
الرسمية العدد (٤٦) تابع في ٢٠٠١/١١/١٥) ١٤٣
- * دعوى الدستورية - حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء العادي بنظر
الدعوى بالحكم في قضية النيابة العامة رقم ٢٥٠٩٠ لسنة ١٩٩٦ جنح

مرحوم
٦٦٧٥ لسنة ١٩٩٧ جنايات مركز ناصر (القضية رقم ١٢ لسنة ٢١ ق
« تنازع » - جلسة ٢٠٠١/١١/٣) ١٤٤
* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل
فيها والاعتداد بالحكم الصادر من هيئة التحكيم بجلسة ١٩٨٠/٣/٢ في
طلب التحكيم رقم ١٢٨٠ لسنة ١٩٧٩ (القضية رقم ١٩ لسنة ٢٢ ق
« تنازع » - جلسة ٢٠٠١/١١/٣) ١٤٧
من أحكام محكمة النقض:

- * قانون مدني - ملكية - تسجيل - صورية - دفاع جوهري - للمشتري بعقد
غير مسجل أن يتمسك بصورية عقد المشتري الآخر الذي سجل عقده
..... ١٥٢
- * طعن - ماعية الخصم غير الحقيقي في الطعن - أجرة - قواعد تحديدها -
إختلاف ذلك من قانون لآخر - محكمة الموضوع - تقدير الأدلة - كيفية
تقدير الدليل ١٥٣
- * قرار إداري - محكمة الموضوع - التحقق من قيام القرار الإداري والتعرف
علي فحواه - خضوع الأثر المترتب علي القرار النعدم لرقابة القضاء
العادي ١٥٧
- * قانون المرافعات - الشريعة العامة لإجراءات التقاضي - النطق بالحكم
الصادر من المحكمة في الدعاوى الضريبية - علانيته - صدوره في غرفة
المشورة - بطلان ١٥٩
- * ضرائب عامة - الإقرار الضريبي - عدم تقديم الإقرار في الميعاد - تطبيق
الجزء المالي الوارد بالمادة ٣٤ من القانون - يستوي في ذلك الممول الذي
يمسك بالدفاتر والمستندات والممول الذي ليست لديه دفاتر ومستندات
..... ١٦٠



٤٨
٤
٩١٨

محتويات العدد أبحاث ومقالات

* وقف الخصومة في قانون المرافعات - دراسة تحليلية مقارنة بين القانون
والفرنسي مع الإشارة إلى أحكام الفقه الإسلامي

الدكتور / السعيد محمد الأزمازي

تعليقات على الأحكام المصرية:

* إختصاص المحاكم التأديبية في تأديب أعضاء مجالس إدارات الشركات
وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين وأعضاء الإدارات القانونية لمصر
الأعمال العام - تعليق علي حكم المحكمة الإدارية العليا - الدائرة المختصة
للادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس التولية في الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ١١
بجلسة ٢٠٠١/٦/٧

المستشار الدكتور / عبد الفتاح عبد الحليم عبد البر

أحكام وفتاوى

من أحكام المحكمة الدستورية العليا:

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة بعدم دستورية ما تضمنته الفقرة الأخيرة
المادة (٨) من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ ، من
مباشرة محامي الإدارات القانونية بالهيئات العامة لأعمال المحاماة بالسبب
القضايا الخاصة بهم وتكون متعلقة بالجهات التي يعملون بها والزمن العادي
المصروفات ومبلغ مائتي جنيه مقابل أتعاب المحاماة (القضية رقم ٥٦ لسنة
ق. د - جلسة ٢٠٠٢/٥/١١ - الجريدة الرسمية العدد ٢٢ تاريخ
٢٠٠٢/٥/٢٩)

* دعوى الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوي بطلب الحكم بعدم دستورية
الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ بتعديل الفقرة
الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وبعض الأحكام الخاصة
بإيجار الأماكن غير السكنية (القضية رقم ١٤ لسنة ٢١ ق. د - جلسة



- ٢٨ -

٢٨
٤
٩٦٦

٢٠٠٢/٥/١١ - الجريدة الرسمية العدد ٢٢ تابع في ٢٠٠٢/٥/٢٩) ١٥٢
على الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوى بطلب الحكم بعدم دستورية
من المادة (٥) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم
تداولها ، وذلك فيما تضمنته من اعتبار الأغذية فاسدة أو تالفة إذا انتهى تاريخ
استعمالها المحدد المكتوب في بطاقة البيان المصنق على عوائنها (القضية رقم
١٢٥ لسنة ١٩ ق. د - جلسة ٢٠٠٢/٥/١١ - الجريدة الرسمية العدد ٢٢ تابع
في ٢٠٠٢/٥/٢٩) ١٥٦
على الدستورية - حكمت المحكمة : أولاً : بعدم دستورية المادتين (١٢) فقرة (٤)
(١٧) من قواعد إعداد النظام الداخلي للجمعية التعاونية البناء والإسكان المرفقة
بقرار وزير التعمير والنواة للإسكان واستصلاح الأراضي رقم ٦٩٦ لسنة ١٩٨١ .
والمادة (١٠) من قواعد العمل بالجمعيات التعاونية للبناء والإسكان المرفقة بقرار
وزير التعمير والنواة للإسكان واستصلاح الأراضي رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٢ فيما
تحتفظه تلك النصوص من فرض نظام التحكيم الإجباري على الجمعيات التعاونية
البناء والإسكان وأعضائها - ثانياً : بإلزام الحكومة المستوفات ومبلغ ما تتي جتبه
مقابل أتعاب المحاماة (القضية رقم ٢٨٠ لسنة ١٢ ق. د - جلسة ٢٠٠٢/٥/١١ -
الجريدة الرسمية العدد ٢٢ تابع في ٢٠٠٢/٥/٢٩) ١٦٠
على الدستورية - حكمت المحكمة : بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة (٦٦)
من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢
فيما نصت عليه من عدم قابلية أحكام التحكيم للطعن فيها بأي وجه من وجوه
الطعن ، وإلزامت الحكومة المستوفات ومبلغ ما تتي جتبه مقابل أتعاب المحاماة
(القضية رقم ٩٥ لسنة ٢٠ ق. د - جلسة ٢٠٠٢/٥/١١ - الجريدة الرسمية
العدد ٢٢ تابع في ٢٠٠٢/٥/٢٩) ١٦٦
على الدستورية - حكمت المحكمة : بعدم دستورية نص المادة ٩١ من قرار
رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، قرار ما
تضمنه من قيد زمني على منح عضو هيئة التدريس بالجامعات إجازة خاصة
إرفاقه الزوج المرخص له بالعمل في الخارج ، وإلزامت الحكومة المستوفات ومبلغ



- ٢٨٢ -

٢٨
٤
١٨

عائتي جنبه معجل انتداب المحاماة (القضية رقم ٧٧ لسنة ٢٢ ق. د - جلسة ٢٠٠٢/٥/١١ - الجريدة الرسمية العدد ٢٢ تابع في ٢٠٠٢/٥/٢٩) ١٧٢

* دعوي الدستورية - حكمت المحكمة : بعدم دستورية نص الفقرة الاولى من المادة ٨٠ من قانون ضريبة الدخل الصادرة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ فيما تضمنه من فرض ضريبة دفعة نسبية وإضافية علي مبالغ التعويضات المحكوم بها التي تقوم الجهات الحكومية بصرفها ، وألزمت الحكومة المصروفات وصلى عائتي جنبه مقابل انتداب المحاماة (القضية رقم ٥١ لسنة ٢٢ ق. د - جلسة ٢٠٠٢/٥/١١ - الجريدة الرسمية العدد ٢٢ تابع في ٢٠٠٢/٥/٢٩) ١٧٧

* دعوي الدستورية - حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوي بطلب الحكم بعدم دستورية قرار مجلس الشعب الصادر في ١٩٩٢/٧/٢١ بترشيح رئيس

الترب الوطني الديمقراطي لرئاسة الجمهورية مدة ثمانية ايام رئاسته مع كل ما يترتب علي ذلك من آثار (القضية رقم ٢٨ لسنة ٢٤ ق. د - جلسة ٢٠٠٢/٥/١١ - الجريدة الرسمية العدد ٢٢ تابع في ٢٠٠٢/٥/٢٩) ١٨١

* دعوي الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوي بطلب الحكم بعدم دستورية نص المادة الاولى من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لميناء الاسكندرية رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٩ ، ونص البند (ج) من المادة السادسة من قراره رقم ٧٩ لسنة ١٩٩١ ، فيما تضمنه من فرض رسم خدمات تخزينية بون تقديم خدمة حقلية

علي البضائع التي إستوردها (القضية رقم ١٦٥ لسنة ٢١ ق. د - جلسة ٢٠٠٢/٧/١٥ - الجريدة الرسمية العدد ٢٧ مكرر في ٢٠٠٢/٧/٥) ١٨٢

* دعوي الدستورية - حكمت المحكمة برفض الدعوي بطلب الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام (القضية رقم ١٢ لسنة ٢٢ ق. د - جلسة ٢٠٠٢/٧/١٥ - الجريدة الرسمية العدد ٢٧ مكرر في ٢٠٠٢/٧/٥) ١٩١

من أحكام محكمة النقض ،

دعوي - إغفال الفصل في بعض الطلبات - مادة ١٩٢ مراقعات - النص في

منطوق الحكم علي أن المحكمة رفضت ما عدا ذلك من الطلبات لاعتبار قضاء منها في الطلب الذي أغفلته - فوائده - مادة ٢٢٢ مدني - لا يجوز نقاض فوائده

- مركبة عن الدين إلا إذا ثبت وجود عادة أو قاعدة تجارية تقضى بذلك ١٩٥
- ب - إلتزامات المشتري - مادة ٢/٤٥٧ مدني - حق المشتري في حسن الثمن
بناطه وجود سبب جدي يخشي معه نزع البيع من تحت يده ولو لم يكن للبائع يد
فيه ١٩٨
- دعوي - الطلبات في الدعوي - طلب التسليم الذي يردي بصفة أصالة في الدعوي
غير مقدار القيمة - أثر ذلك - ملكية - تقادم - التمسك باكتساب الملكية
بالتقادم يستوجب التحقق من إستيفاء الحيازة وفحصها ، المادي والمعنوي
للسرائلها القانونية - أثر مخالفة ذلك ١٩٩
- بطلان حكم - لا يجوز بحسب الأصل التمسك ببطلان الأحكام إلا عن طريق الملحق
فيها بالطرق المقررة قانوناً إحتراً لحجيتها الإستثناء من هذا الأصل - أثر نقض
الحكم - مناهل إلغاء الأحكام اللاحقة كالأثر لازم لنقض الحكم أن يكون الحكم
اللاحق قد إتخذ الحكم المنقوض أساساً له ٢٠١
- إختصاص ولائي - أعمال سيادة - أعمال السيادة منع المحاكم من نظرها -
القضاء ساطة وصف العمل المطروح في الدعوي ويبيان ما إذا كان من أعمال
السيادة من عدمه ٢٠٣
- وقف - نيابة عامة - تدخل النيابة العامة في قضايا الوقف لا يكون وجوباً إلا إذا
كان النزاع متعلقاً بأصل الوقف ، أو بصدقه أو بالإستحقاق فيه أو بتفسير شروطه
- حجبة الأحكام - الحكم النهائي له قوة الأمر المقضي التي تغلو على إعتبارات
النظام العام ٢٠٦
- نقض - لا يقبل التحدي لأول مرة أمام محكمة النقض يبطلان تقرير الخبر - تقدير
الدليل - أن كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في
الدعوي من الأداة المقدمة فيها وترجيح بعضها على البعض الآخر إلا أنها تخضع
لرقابة محكمة النقض في كيفية هذا القيم ٢٠٩
- الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي
لا تلتزم بإيجابته إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلصه المحكمة من وقائع الدعوي ٢١٠
- نقض - تقديم مستندات أمام محكمة النقض - الغاية منه إقامة الدليل على

٤٨
٤
٩١٨

ما يورده الطاعن من عوار لحق بالحيدي دعائيات بالحكم المطعون فيه ، لا ان يكون
مصدراً يترك لها مقارنته بالحكم المطعون فيه لتستخرج منه العيب الذي يشوبه
بنفسها - خلق صحيفة الطعن من هذا البيان - عدم جواز - إرتضاء المادتين
الحكم الإبتدائي وعدم الطعن عليه بالإبتتاف - عدم جواز الطعن بطريق الاستئناف
..... ٢١١

• مطالبات أعضاء - عدم قبول الطلب في صرف فروق المستحقات المالية للترقية -
الفترة من ترقينه الي ٩/٣٠ والحوافز وفائض الميزانية بتقيد بالميعاد - أثره -
قبول الطلب لرفعه بعد الميعاد - رئيس مجلس إدارة الصندوق يمثل الصندوق
إختصاص وزير العدل وحده غير صحيح ٢١٢

من أحكام المحكمة الإدارية العليا :

• إصابة مجتد - الحقوق في التأمين والمعاشات للمصاب بسبب الخدمة بالظواهر
السلطة مصدرها القوانين مباشرة - لايسوغ تعويض المجتد من الإصابات خارج
نطاق أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ إلا إذا تبين أن الحقوق التي كفلها
القانون غير كافية..... ٢١٥

• تعليم - قواعد النقل والتعيين في وظائف هيئات التدريس - أحكام قرار وزير التعليم
رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠ ينطبق علي الإداريين والكتابيين والقانونيين وشاغلي وظائف
المباني والتغذية الذين لهم مدة خدمة بمؤهل متوسط سابق علي المؤهل العالي
لأعلاقة لأحكام القرار الوزاري رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠ بقواعد التعيين والترقية
النازدة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ٢١٧

• وقف - عدم إختصاص محاكم مجلس الدولة ببيئة قضاء إداري بالتصرفات التي
تجريها هيئة الأوقاف نيابة عن وزير الأوقاف بصفته ناظراً علي الأوقاف الخيرية
لأن هذه التصرفات تعتبر صادرة من أحد أشخاص القانون الخاص - إحالة
..... ٢٢٠

• جامعات - تعيين في وظائف هيئة التدريس شرط السن - مصلحة عامة - التعيين
بالنسبة للعاملين المنتهين يقوم علي أساس الأقدمية بينما يقوم بالنسبة لأعضاء
هيئة التدريس علي أساس المؤهبة العلمية والقدرة علي الإبداع والإبتكار ٢٢٢

ترخيص
وجود
شهر عقاري
الكفاية الواجب
مباشرة
بمرتبة كذا في
للترقية
إدارات قانونية
الإجتماعية
الإجتماعية
النزول أو
معاملة
رقم ٧٩
سنتين
حكم المادة
مباشرة
في إنشاء
المقابل
رجم
أساس
ولم
جامعة
المادة
معاملة



٤٨
٤
٩١٨

تراخيص - مجال عامة - مناط تدخل النجدة الإدارية وإنشاء الإجراء المناسب دو
وجوب. خطر داهم على الصحة العامة والأمن العام من إدارة المحل نات

٢٢٦

شهر عقاري - ترقية - شرط الكفاية - أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ - تقرير
الكفاية الواجب الإعتداد به هو تقرير الكفاية عن السنة السابقة على الترقية
مباشرة - وضع الجهة الإدارية تقرير كفاية عن السنة السابقة على قرار التخطي
بمرتبة كلفه في تاريخ لاحق على قرار التخطي بشي، عن صلاحية المطعون ضده
للترقية..... ٢٢٧

إدارات قانونية - نقل - تعويض - الدعاوى التي ترفع من الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية أو المؤمن عليهم أو المستحقين للمعاش طبقاً لأحكام قانون التأمين
الاجتماعي تسرى عليها الإعفاء من الرسوم القضائية دون الدعاوى التي ترفعها
الهيئة أو ترفع ضدها تطبيقاً لأحكام فواتين خاصة ٢٢٨

معاشات - تأمين اجتماعي - التجان المنصوص عليها في المادة ٥٧ من القانون
رقم ١٩٧٥/٧٩ - لايجوز المطالبة بتعديل الحقوق المقررة بالقانون بعد إنقضاء
سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش أو من تاريخ السوف - لا مجال لإعمال
حكم المادة الأولى من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على الساعين وذلك لأنه استند
معاشه على أساس الإستقالة الذرية وقيل بأنه من الإحالة إلى المعاش
..... ٢٢٩

من إفتاء الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع:

المقابل النقدي لرصيد الأجرات الاعتيادية - الحكم بعدم الدستورية - سريانه بشر
رجعي - استحقاق المقابل منوط بأن يكون عدم الحصول على إجازة راجعاً إلى
أسباب اقتضتها مصلحة العمل - هذه الأسباب تستوجبها كل جهة على مسئوليتها
وتحت رقابة القضاء ٢٣٠

جامعة الأزهر - الذين في وظيفة سيد - نقله إلى الكادر العام لعدم حصوله على
الماجستير - استصحاب أقدميته نسابة - أساس ذلك - تطبيق ٢٣١
عاطلون مدنيون بالدولة - الحصول على مؤهل أعلى أثناء الخدمة - نتائج إعمال

٤٨ د
٤ /
٩١٨ د

- إفادة (٢٥) مكرراً من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - المشرع بموجب القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٠ مد نطاق الإفادة من حكمها إلى العاملين الصاصلين على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة وعينوا بموجبها عن طريق المسابقات أو الجهة الوزارية القوي العاملة ٢١١
- * مجلس الدولة - إلزام الجهات الإدارية بعرض مشروعات عقودها قبل إبرامها على جهة الفتوى المختصة - جواز مراجعة نموذج موحد لمشروع عقد تطبيق الجهة الإدارية في الحالات المتماثلة مادامت متطابقة في وقائعها وشروطها ٢١٢
- * مناقصات ومزايدات - خضوع وحدات الجهاز الإداري للدولة والإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية لأحكام قانون المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ - تقيد جميع تلك الجهات فيما تبرمه من عقود بالإجراءات المنصوص عليها فيه وإلا كان تصرفها مخالفاً للقانون - تطبيق ٢١٣
- * جامعات - أعضاء هيئة التدريس - تدب - التدب كل الوقت خارج الجامعة بأخذ حكم الإعارة - أحقية عضو هيئة التدريس في الحصول من الجهة المنتدب إليها كل الوقت على مرتب ومخصصات الوظيفة المنتدب إليها - تطبيق ٢١٤
- * إدارات قانونية - الحكم بعدم دستورية القاعدة الثالثة الملحقه بجدول مرتبات الوظائف الفنية بالإدارات القانونية التي كانت تقضي بعدم جواز الجمع بين بدل التفرغ وبدل التمثيل أو أي بدل طبيعة عمل آخر - اعتبار هذه القاعدة كأن لم تكن منذ صدورها - أثر ذلك ٢١٥
- * إدارات قانونية - ترقية - توافق الشروط المقررة في نظام العاملين المخاطب به أعضاء الإدارة القانونية والتدب بجدول الحائزين المدد المحددة بقانون الإدارات القانونية - الألفية في الوظيفة تتحدد إعتباراً من تاريخ التعيين - تطبيق ٢١٦
- * مناقصات ومزايدات - طرق التعاقد المخلفة - التعاقد بطريق الإتفاق المباشر - موجباته وحدوده القصوى وسلطة الإستثناء منها - إشترك معالي وزارة المالية وأعضاء إدارة الفتوى بمجلس الدولة في لجان البت مقصور على الحالات التي حددها المشرع على سبيل الحصر - ليس من بين هذه الحالات التعاقد بطريق الإتفاق المباشر ٢١٧

وئالها

* أمر رئيس

وتس

مناكم

* أمر رئيس

التسار

* أمم الوائ

* أحكام

من مذكرات

* في دوي

للمستشار

عاملون مدينون بالدولة - أقدمية - تعديل الأقدمية وفقاً لحكم المادة (٢٥) مكرراً
من قانون نظام العاملين المدينين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ «عدلاً» القانون رقم
٥ لسنة ٢٠٠٠ يقتصر على الدرجة الثالثة التخصصية فقط ولا يمتد إلى سابغوها
من الدرجات - أساس ذلك ٢٥٢

بِسَائِق:

أمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل بعض أحكام أمر
رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى
محاكم أمن الدولة «طوارئ» ٢٥٣
أمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٤ بإلغاء بعض الأوامر
العسكرية ٢٥٦
أهم القوانين التي صدرت خلال عام ٢٠٠٢ ملحق العدد
أحكام المحكمة الدستورية العليا خلال عام ٢٠٠٢ ملحق العدد

من مذكرات أعضاء هيئة قضايا الدولة:

في دعوى التزوير الأصلية

مستشار م./ عبد الغفار فهمي عبد الغفار ٢٥٨